

(إذا) غير الفجائية

دراسة فى البنية والتركييب والدلالة

دكتور

هشام إبراهيم أحمد الدهشوري

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

مجلة كلية دار العلوم العدد الخامس عشر - يونيو ٢٠٠٦

(إذا) غير الفجائية

دراسة فى البنية والتركييب والدلالة

دكتور / هشام إبراهيم أحمد الدهشوري

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأفضل رسله سيدنا محمد الذى أصفاه مولاه بلسان عربى مبين. وجعل فصاحته فى ربوة ذات قرار ومعين، وعلى آله المفوهين، وصحابته الغر الميامين.

وبعد،،،

فهذا بحث يتناول أداة من أدوات النحو، وهى (إذا) غير الفجائية، وقد اخترت هذا الموضوع؛ لأنى وجدته متفرقا فى بطون كتب النحو الأصيلة يتداخل فى أبوابها. وإذا كان كثير من الناس يشكون من صعوبة مسائل النحو ويطالبون بتيسيره أو تجديده فنحن نخالفهم هذا الرأى، فالنحو العربى هو الأساس المتين لدروس العربية، وبيننا القرآن الكريم ينطق بإعجاز لغوى عربى، فأولى لنا أن نتدارسه، ونستببط الإعجاز اللغوى النحوى منه.

وإذا كان النحو العربى قد دخلته مسائل الفلسفة والكلام والتأويل والخلاف الذى لا طائل معه، فحقيق علينا أن نرتب مسائله بأصوله لا بفروعه، مستخدمين الدلالة والمعنى فى فهم مسائله من خلال التراكييب المختلفة.

وقد جمعت فى هذا البحث كل ما يتصل بـ (إذا) غير الفجائية، من حيث أحكامها، وتصرف معانيها فى كتاب الله - عز وجل - وفى كلام العرب، كما ذكرت ما نشب بين العلماء من خلاف فى بعض أحكامها. واستشهدت بكل ما ذكرت بأبيات من القرآن الكريم، وبشواهد من شعر العرب ومن مأثور كلامهم.

ولم يقف عملى فى هذا البحث عند حد تجميع الآراء والقواعد التى وجدها مبنوثة فى بطون كتب النحو واللغة وغيرها، بل حاولت قدر طاقتى التوفيق والتقريب، والترجيح والتضعيف، وغيرها من الأمور التى تقتضيها طبيعة البحث العلمى ما استطعت إلى ذلك سبيلا.

والله أسأل أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت إليه، وأن يرزقنى ودارسى العربية خدمة كتابه العظيم وسنة رسوله الكريم، واللغة العربية الشريفة. وإن كنت قد أصبت فله المن والفضل، وإن كانت الأخرى فانه يوفقنا إلى الصواب.

دكتور

هشام إبراهيم أحمد الدهشورى

بنى سويف فى: ٦ من شوال ١٤٢٦هـ - ٨ من نوفمبر ٢٠٠٥م

(إذا) الشرطية

من أدوات الشرط غير الجازمة (إذا). وهى ظرف لما يستقبل من الزمان مضمنة معنى الشرط^(١). نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ (البقرة ٢٠)، وقوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ (البقرة ١٥٦)، وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ١٥٩)، وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ (النساء ٦)، وقول الشاعر^(٢).

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرَمُهُ الشِّتَاءُ
وقول الآخر^(٣):

بَنِي إِذَا هَلَكْتُ فَأَبْلُونِي فَإِنِّي قَدْ كَفَيْتُكُمْ السَّبَابَا
دليل اسميتها: -

سبق أن أشرنا إلى أن (إذا) اسم من أسماء الزمان، ومعناها في الغالب الأعم: المستقبل، ودليل اسميتها أمور منها^(١):

(١) أنظر: الكتاب ٤: ٢٣٢ - المقتضب ٢: ٥٤ - ابن الشجري ١: ٢١٤، ٢: ٣٠، ٥٩٨ -
المقتصد ٢: ١١٧ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ - شرح الكافية الشافية ٢: ٩٤٣ - ابن يعيش ٤:
٩٥، ٩٦ - شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٥، ١٨٦ - ابن الناظم ٣٩٥ - الارتشاف ٢: ٢٣٧ -
الجنبي الداني ٣٦٧ - المغنى ١: ٩٢، ٩٣ - المساعد ١: ٥٠٥ - الهمع ٣: ١٧٨ - الإتيان في
علوم القرآن ١: ١٤٨ - منهج السالك (الأشموني) ٢: ٢٥٨.

(٢) البيت من الوافر، وهو للربيع بن ضبع في: الأزهية ١٨٤ - سمط اللالكى ٨٠٣ - أمالي
المرتضى ١: ٢٥٥ - حماسة البحتري ٢٠٢ - تخليص الشواهد ٢٤٢ - الخزانة ٧: ٣٨١ -
الدرر ٢: ٦٠ - وبلا نسبة في أسرار العربية ١٣٥ - اللسان: (كون) - شذور الذهب ٤٥٨ -
الهمع ٢: ٨٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في: تذكرة النحاة ٦٩٥.

١. أن فيها ما في (إذ) من الدلالة على الزمان دون تعرض لحدث.
٢. الإخبار بها مع دخولها على الأفعال، نحو قولك: راحة المؤمن إذا دخل الجنة.
٣. وقوعها بدلاً من اسم صريح، نحو قولك: أكرمك الله غداً إذا جننتي.
٤. إضافتها إلى ما بعدها من جملة على الصحيح^(٢)، نحو قوله - تعالى -: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ (المنافقون ١).
٥. دخول (حتى) الجارة عليها عند الأخفش وابن مالك^(٣)، كما في قوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ (الزمر ٧١).
٦. وقوعها مفعولاً به عند ابن مالك^(٤)، كما في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - للسيدة عائشة - رضى الله عنها -: (أني لأعلم إذا كنت عنى راضية، وإذا كنت على غضبي)^(٥).

السر في بنائها: -

(إذا) من الظروف المبنية، والسر في بنائها أنها أشبهت الحرف^(١) من وجهين^(٢):

- (١) أنظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٠ - الارتشاف ٢: ٢٣٧ - المساعدة ١: ٥٠٥ - الهمع ٣: ١٧٨ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١: ١٧٣.
- (٢) أنظر: شرح الكافية الشافية ٢: ٩٣٧ - ابن الناظم ٣٩٥ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - التصريح ١: ٧٠٠.
- (٣) أنظر: البيان ١: ٣٠١ - شرح التسهيل ٢: ٢١٠ - البحر المحيط ٣: ٧٩ - المغنى ١: ١٢٩ - الهمع ٤: ١٧٠.
- (٤) أنظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٠.
- (٥) أخرجه البخاري ٦٧ - كتاب النكاح، ١٠٨ - باب غيرة النساء ووجدهن، ح ٥٢٢٨، ومسلم في ٣٣ - كتاب الفضائل، ٥٩ - باب في فضل عائشة - رضى الله عنها -، ح ٦١٦٨.

أحدهما: تضمنها معنى الشرط، والشرط من المعاني التي تؤدي بالحروف، وقد وضعت العرب لهذا المعنى حرفاً، وهو (إن)، فلما أشبهت (إذا) (إن) الشرطية في إفادة التعليق والجزاء الذي يتضح من الجملة بعدها، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف ٢٠٤)، بنيت كبنائها.

الثاني: إبهامها في المستقبل ن وافتقارها افتقاراً متأسلاً إلى جملة بعدها توضيحها وتبينها، ألا ترى أنك لو قلت: (إذا زارني مصطفى) فإنه لا يتم المعنى حتى تقول: (فسأكرمه)، وهي حينئذ تشبه الحروف في الافتقار؛ وذلك لأن الحروف جميعها مفتقرة في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقاراً متأسلاً إلى جملة؛ لأنها إنما وضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء.

** وإنما بنيت (إذا) على السكون؛ لأنه الأصل في البناء؛ ولأنه لم يلتق فيه ساكنان.

(١) يرى جمهور البصريين أن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء، وعلى هذا فما جاء من الأسماء مبنياً يسأل عن علة بنائه؛ لأنه جاء على خلاف الأصل؛ لذا قال الغويون: إن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً يذنيه منه، قال ابن مالك:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ :: لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ

وإنما اكتفوا بعلّة واحدة في بناء الاسم، وهي مشابهة الحرف من وجه واحد، لأن مشابهة الاسم الفعل غير ظاهرة ولا قوية، بخلاف مشابهة الاسم الحرف فإنها ظاهرة قوية. وأنواع الشبه بين الاسم والحرف كثيرة، ذكر بعضها ابن مالك، حيث قال:

كَالشَّبْهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِنَا جِئْنَا :: وَالْمَعْوَى فِي مَتَى وَفِي هُنَا

كَنْيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِإِلَّا :: تَأَثَّرُ، وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا

انظر: أسرار العربية ٣٠ - ابن عقيل ١: ٢٨، ٣٠ - التصريح ١: ٤١، ٤٦.

(٢) انظر: ابن يعيش ٤: ٩٥، ٩٦ - البسيط ١: ٤٨٧ - ابن الناظم ٣٩٣.

ما تستعمل له (إذا) الشرطية:

الأصل في استعمال (إذا) أن تدخل على المتيقن وقوعه، أو الراجح، والكثير :
الوقوع، بخلاف (إن) الشرطية، فإنها تستعمل في المشكوك فيه، والمستحيل، والناذر
الوقوع، ومما يدل على ذلك^(١):

١. قوله - تعالى - : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة ٦)،
فأنت ترى أنه الله - تعالى - أتى بـ (إذا) في الوضوء؛ لتكرره وكثرة أسبابه،
وبـ (إن) في الجنابة؛ لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث.

٢. وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا﴾ (الأعراف
١٣١)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَنْقَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَمَمْتُمْ
لِنَبِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٦)، فأنت ترى أن الله - تعالى - أتى في جانب
الحسنة بـ (إذا)، لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، وبـ (إن) في
جانب السيئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها.

قال سيبويه: [ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: آتيتك إذا
احمر البُسْر^(٢)، كان حسناً، ولو قلت: آتيتك إن احمر اليسر، كان قبيحاً، فـ (إن) أبداً
مبهمة، وكذلك حروف الجزاء]^(١).

(١) أنظر: ابن يعيش ٩: ٤ - ابن الشجري ٢: ٨٢ / ٣: ١٤٩ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ -
الارتشاف ٢: ٢٣٨، ٥٤٩ - البحر المحيط ٨: ٤٠١ - الجني الداني ٣٦٧، ٣٦٨ - المساع
١: ٥٠٥، ٥٠٦ - البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٤: ١٩٩، ٢٠٠ - الهمع ٣: ١٧٩ -
الإتقان ١: ١٤٩ - الخزانة ٧: ٢٦.

(٢) (البُسْر: تمر النخل قبل أن يُرطَّب. والفض الطرى من كل شيء. و - الماء أول ما ينزل من
السحاب - والجمع: بسارٍ وواحدة: بُسْرَةٌ. أنظر: اللسان - المعجم الوسيط: (بسر).

وقال المبرد: [وإنما تأتي أنتك، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟، وكذلك من آتاني أتيتته. إنما معناه: إن يأتي واحد من الناس آتته. فإذا قلت: إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوماً، ألا ترى إلى قول الله - عز وجل - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ (الانفطار ١)، ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير ١)، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١) أن هذا واقع لا محالة ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إن)؛ لأن الله - عز وجل - يعلم، و(إن) إنما مخرجها الظن والتوقع فيها يخبر به المخبر، وليس مثل قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَآ قَدْ سَلَفَ﴾ (الأنفال ٣٨)؛ لأن هذا راجع إليهم. وتقول: آتيتك إذا احمر البسر، ولو قلت: آتيتك إن احمر البسر، كان محالاً؛ لأنه واقع لا محالة] (٢).

وقال الرضى: [والأصل في استعمال (إذا) أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه: استعمال (إذا) في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير ١)، ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله؛ لقطع علام الغيوب - سبحانه - بالأمور المتوقعة] (٣).

التبادل بين (إذا) و (إن)

قد توضع (إذا) موضع (إن)، كما توضع (إن) موضع (إذا) (٤).

(١) أنظر: الكتاب ٣: ٦٠.

(٢) أنظر: المقتضب: ٢: ٥٤، ٥٥.

(٣) أنظر: شرح الكافية، للرضى ٣: ١٨٥.

(٤) أنظر: الارتشاف ٢: ٢٣٨ - البحر المحيط ٨: ٤٠١ - الجنى الدانى ٣٦٧، ٣٦٨ - البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩٩، ٢٠٠ - الإتيان ١: ١٤٩ - الهمع ٣: ١٧٩ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١: ١٧٤.

قال ابن يعيش: [وربما استعملت (إن) في مواضع (إذا)، و(إذا) في مواضع (إن)، ولا يبين الفرق بينهما؛ لما بينهما من الشركة، وتقول من ذلك: إن مت فاقضوا ديني، وإن كان موته كائناً لا محالة فهو من مواضع (إذا)، إلا أن زمانه لمّا لم يكن متعيناً جاز استعمال (إن) فيه، قال الله - تعالى -: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ (١) (آل عمران ١٤٤)، وقول الشاعر (٢):

كَمْ شَامِتٍ بِيْ إِنْ هَلَكَ . . . سَتُ وَقَائِلِ اللَّهِ دَرَّةُ

فهذه من مواضع (إذا)؛ لأن الموت والهلاك حتم على كل حي. فأما قول الآخر (٣):

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالْخَنَاءِ . . . أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ (٤)

فهو من مواضع (إن)؛ لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لا ينزع، إلا أن بعضها أحسن من بعض، فقولنا: (إن) مات زيد كان كذا، أحسن من قولنا: إن احمر البسر؛

(١) قال الألويسي في روح المعاني ٣: ٣٨٤: [وإيراد الموت بكلمة (إن) مع العلم البتة لتزليل المخاطبين منزلة المترددين فيه لما ذكر من استعظامهم إياه. قال المولى: وهكذا الحال في سائر الموارد، فإن كلمة (إن) في كلام الله - تعالى - لا تجرى على ظاهرها أصلاً ضرورة علمه - تعالى - بالوقوع أو اللوقوع، بل تحمل على اعتبار حال السامع، أو أمر آخر يناسب المقام].

(٢) البيت من مجزوء الكامل - للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٣٠. وللنابغة الجعدى في ديوانه ١٩١. وللبيد بن ربيعة في ديوانه ٣٦٥. وانظر: حواشي الوحشيات ١٥٥ - ابن يعيش ٩: ٤ - مقدمة جمهرة القرشي ٢٨ - معجم الشعراء ١١١ - معجم الشواهد ١٦٩.

(٣) البيت من الطويل، لكعب بن زهير - رضى الله عنه - . انظر: ديوانه ٢٥٧ - العقد الفريد ٢: ٢٨٠ - الشعر والشعراء ١٠٠ - عيون الأخبار ١: ٢٣ - ابن يعيش ٩: ٤ - الأرتشاف ٢: ٢٣٨ - المساعد ١: ٥٠٦.

(٤) (الخنأ): الفحش في الكلام. و(خنا الأهر): آفاته ونوائبه. انظر: الصحاح - المعجم الوسيط: (خنا).

لأن موت زيد مجهول الوقت، واحمرار البُسْرِ له وقت معلوم، فاعرفه^(١).

•• ومن مجيء (إذا) في موضع (إن) قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ﴾ (الإسراء ٨٣)، ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾، (الروم ٣٣)، ﴿وَإِذَا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا﴾، (الروم ٣٦)، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَوَدَّ دُعَاءَ غَرِيضٍ﴾ (فصلت ٥١)، ﴿وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَا أَمْثَلَهُمْ تَبْدِيلًا﴾، (الإنسان ٢٨).

•• ومن مجيء (إن) في موضع (إذا) قوله - تعالى - : ﴿وَلَنْ يَمُتَ أَوْ قُتِلَتْمْ لِإِلَهِ اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ (آل عمران ١٥٨)، ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهَمُّ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء ٣٤).

الجزم بـ (إذا) الشرطية

اختلف العلماء في الجزم بـ (إذا) الشرطية على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزم بهما إلا في ضرورة الشعر^(٢). قال سيبويه: [وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن)، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. وقال قيس بن الخطيم الأنصاري^(٣):

(١) أنظر: ابن يعيش ٩ : ٤.

(٢) أنظر: المقتضب ٢ : ٥٥، ٥٦ - المقتصد ٢ : ١١١٧ - شرح الجمل، لابن عصفور ٢ : ١٩٥ - ابن يعيش ٤ : ٩٧ - شرح الكافية، للرضي ٣ : ١٨٧ - الارتشاف ٢ : ٥٤٩، ٥٥٠ - الجني الداني ٣٦٧، ٣٦٨ - توضيح المقاصد ٤ : ٢٤٢ - المساعد ٣ : ١٥٣ - الهمع ٣ : ١٨٠ - منهج السالك (الأشموني) ٤ : ١٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ٨٨ - الكتاب ٣ : ٦١ - ابن يعيش ٧ : ٤٧ - الشعر والشعراء ٣٢٧ - شرح أبيات سيبويه ٢ : ١٣٧ - تحصيل عين الذهب ٤٠٨ - الخزانة ٧ : ٢٥، ٢٧.

(نضارب) مكان (نضارب)، وللأخفش بن شهاب في الخزانة ٥ : ٢٨ - شرح اختيارات المفضل ٩٣٧ ولكعب بن مالك في فصل المقال ٤٤٢، وليس في ديوانه. ولشهم بن مرة في

خطانا إلى أعدائنا فنضارب (١)

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَتْ وَصَلَتْهَا

وقول الفرزدق (٢)

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْد (٣)

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

وقال بعض السلوليين (٤)

لَهَا وَالْكَفُّ مِنْ عَيْنِكَ يَسْجُمُ (٥)

إِذَا نَمَّ تَزَلُّ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

- الحماسة الشجرية ١: ١٨٦. ولعمران بن حطان في شعر الخوارج ٤٦. وبلا نسبة في:
المقتضب ٢: ٥٧ - ابن يعيش ٤: ٩٧ - ابن الشجري ٢: ٨٢ - ضرائر الشعر ٢٩٨ -
شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٧.

(١) الشاهد في قوله: (فنضارب)؛ إذ جاء مجزوماً بالعطف على موضع جملة (كان وصلها إلخ) الواقعة جواباً لـ (إذا)، وهو دليل على أن (إذا) جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر. ولولا أن جملة الجواب في موضع جزم؛ لما عطف عليه (نضارب) مجزوماً. وأما كسرة الباء فهي للروى.

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٦ - الكتاب ٣: ٦٢ - ابن يعيش ٧: ٤٧ -
الأزمنة والأمكنة ١: ٢٤١ - المساعد ٣: ١٥٤ - تحصيل عين الذهب ٤٠٨ - الخزانة ٧:
٢٢. وبلا نسبة في: المقتضب ٢: ٥٥ - ابن الشجري ٢: ٨٢ - المقتصد ٢: ١١١٧ -
التبصرة ٤١١ - ضرائر الشعر ٢٩٨ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ - شرح الكافية الشافية ٣:
١٥٨٣ - شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٧ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ١٣.

(٣) (خندف): أم منزكة وطابخة ابني الياس بن مضر، وتميم من ولد طابخة بن الياس؛ فلذلك فخر بخندف على قيس عيلان بن مضر. أنظر: تحصيل عين الذهب ٤٠٨ - الخزانة ٧: ٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو لبعض السلوليين في الكتاب ٣: ٦٢ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ١:
٧٣٠ - تحصيل عين الذهب ٤٠٩ - الخزانة ٧: ٢٢. ولجربير براوية (يسكب) مكان (يسجم)
في شرح أبيات سيبويه ٢: ١٣١. ويروى عجزه: (لها ذارف من دمع عينيك يذهب) وهو يذهب
الرواية لجربير في ديوانه ١: ٣٠٤.

(٥) (يسجم) ينصب. (الوكف): القاطر. أنظر المعجم الوسيط: (بحم - وكف).

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ^(١) وقال أبو حيان: [وقد جزموا بـ (إذا) في الشعر، نحو قول الشاعر^(٢)]:

وَإِذَا أَتَيْتُكَ خِصَاصَةً فَارْجُ الْغِنَى .: وَإِلَى الَّذِي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ^(٣)

وقال ابن هشام: [ولا تعمل (إذا) الجزم إلا في ضرورة، كقوله^(٤)]:

اسْتَفْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى .: وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةً فَتَجَمَّلِ^(٥)(١)

السر في عدم الجزم بها عند الجمهور:

وإنما لم يجزموا بـ (إذا) في سعة الكلام، كما جزموا بـ (متى)؛ لأنها خالفت (إن)، إذ هي لا تستعمل إلا للمتيقن أو الراجح حصوله، كقولك: إذا جاء الصيف

(١) أنظر: الكتاب ٣: ٦١، ٦٢.

(٢) البيت من الكامل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٧٧ - اللسان: (رغب) - الخزانة ١: ٣٢٢ وبلا نسبة في: الأغاني ٨: ٢٤٦ - جمهرة اللغة ٣٢٠ - الأصمعيات ٢٣ - شرح عمدة الحافظ ١٩١ - شرح التسهيل ٢: ٢١٢ - النكت الحسان ١٥١ - الجني الداني ٣٦٧ - المساعد ١: ٥٠٦ - شرح أبيات المغنى ١: ٣٩٤.

(٣) أنظر: النكت الحسان ١٥١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لعبد القيس بن خفاف في: شرح اختيارات المفضل ١٥٥٨ - شرح شواهد المغنى ١: ٢٧١ - اللسان: (كرب) - العيني ٢: ٢٠٣ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢٢٢، ٢٢٣ - الدرر ٣: ١٠٢ - ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي = المرتضى ١: ٣٨٣. وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٨ - شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٨٤ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ - شرح عمدة الحافظ ٣٧٤ - المغنى ١: ٩٣ - المساعد ٣: ١٥٥ - الهمع ٣: ١٨٠ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ١٣.

(٥) (فتجمل): أظهر الجمال وعدم الحاجة، أو كل الجميل، وهو الشحم المذاب تعفيفاً. ويروى (فتحمل) في شرح الكافية الشافية، والهمع، ومنهج السالك (الأشموني)، ومعناه حينئذ: تكلف حمل هذه المشقة.

(٦) أنظر: المغنى ١: ٩٣.

سافرت، وإذا انصرم الشتاء رحلت، بخلاف (إن)، فإنها تستعمل في المبهم أمره، فلا يصح أن تقول: إن جاء الصيف سافرت؛ لأن الصيف لا بد من مجيئه، ولا: إن انصرم الشتاء رحلت؛ لأن الشتاء لا بد من انصرامه، فلما خالفت (إذا) (إن) فيما تقتضيه (إن) من الإبهام، ولم يجزوا بها في سعة الكلام^(١). قال عبدالقاهر: [والذي رغبتهم عن المجازة بها أنهم وضعوها على ما يناسب التخصيص، ويبعد من الإبهام الذي يقتضيه (إن)، ألا ترى أنك تقول: أتيتك إذا احمر البسر، بمنزلة قولك: أتيتك الوقت الذي يحمر فيه البسر، ولو قلت: (أتيتك إن احمر البسر) لم يستقم؛ لأن احمرار البسر ليس بعلّة للائتيان، وكذا تقول: أتيتك إذا طلع الفجر، فهو في الاستقبال بمنزلة (إذ) في الماضي.

ألا تراك تقول: قمت إذ قمت، تشير إلى وقت مخصوص، كقولك: قمت وقت قيامك. وإذا قلت: أخرج إذا خرجت، كان بمنزلة قولك: أخرج حين خروجك، وأخرج الوقت الذي تخرج فيه، ولا تكون موضوعة على تعليق خروج هذا بخروج ذلك، وجعل أحدهما سبباً لصاحبه، كما يكون في قولك: أخرج إن خرجت، وإنما يكون بمنزلة أن تقولك: أخرج يوم الجمعة، وقد عرفت أن المخاطب خارج فيه؛ بدلالة أن (إذا) لو كان بمنزلة (إن) لما جاز نحو: أتيتك احمر البسر، كما لا يجوز إن احمر. ومن جازى بها فالحمل على ظاهر الحال، وهو أن خروجك لما تعلق بوقت خروج الآخر صار هذا سبب هذا، فدخله معنى الجزاء، ووقع الماضي بعده بمعنى المستقبل، نحو: إذا خرجت، وأخرج إذا خرجت. فقال^(٢):

إِذَا خَمِدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدُ بِمَنْزِلَةِ، إِنْ تَخَمَدَ تَقْدُ^(٣)

(١) انظر: الكتاب ٣: ٦٠ - المقتضب ٢: ٥٥، ٥٦ - ابن الشجري ٢: ٨٢ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ - الجني الداني ٣٦٨ - حاشية الصبان ٤: ١٣.

(٢) سبق تخريجه ص ١١.

(٣) انظر: المقتصد ٢: ١١٧، ١١٨.

المذهب الثاني: وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز الجزم بـ (إذا) الشرطية مطلقاً^(١)، أي في الشعر والنثر على السواء دون ضعف. قال الفراء: [من العرب من يجزم بـ (إذا)، فيقول: إذا تقم أقم، أنشد في بعضهم^(٢)]:

وَإِذَا نَطَاوِغِ أَمْرٍ سَادَتِنَا .: لَا يَتَنَنَا جُبِنَ وَلَا بَخُلُ

وقال آخر^(٣):

اسْتَفَنَ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى .: وَإِذَا تُصَبِّكَ خِصَاصَةً فَتَجَمَّلِ^(٤)

وقال الدمياطي: [وقد ذكر شيخ الإسلام في شرحه على ألفية العراقي: أن الجزم بـ (إذا) مذهب الكوفيين والأخفش]^(٥).

رأى ابن مالك في الجزم بـ (إذا):

لابن مالك في الجزم بـ (إذا) الشرطية رأيان:

أحدهما: أنه لا يجزم بها إلا في الشعر ضرورة - كما هو مذهب الجمهور - وقد صرح بذلك في الكافية الشافية، حيث قال^(٦):

وَشَدُّ جَزْمٍ بـ (إِذَا) فِي الشُّعْرِ .: وَلَيْسَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي النَّثْرِ

(١) انظر: الارتشاف ٢: ٥٤٩، ٥٥٠ - توضيح المقاصد ٤: ٢٤٢ - الجني الداني ٣٨٧، ٣٦٨ -

المساعد ٣: ١٥٣، ١٥٤ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ١٣ - الخزانة ٧: ٢٢، ٢٥، ٧٧ -

شرح أبيات المغنى ٢: ٢٢٣.

(٢) البيت من الكامل، لم يعلم قائله. انظر: معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٨.

(٣) سبق تخريجه ص ١١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣: ١٥٨.

(٥) انظر: المشكاة للفتحية ١٤١، ١٤٢.

(٦) انظر: الكافية الشافية - شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٧٩.

وقال في شرحها: [وقد جزم بـ (إذا) في الشعر كثيرا، والأصح منع ذلك في النثر؛ لعدم وروده. ومن الوارد منه في الشعر ما أنشد سيبويه من قول الشاعر (١):

تَرْفَعُ لِي خِدْفَ وَاللَّهِ يَرْفَعُ لِي
نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدُ

ومنه ما أنشد الفراء من قول الآخر (٢):

اسْتَعْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبِّكَ بِالْغِنَى
وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَحْمَلِ

ولو قيل: إن هذا ليس بضرورة لتمكن الجازم بـ (إذا) من أن يجعل مكانها متى الشرطية لكان قولًا لا راد له إلا بأن يقال: لو كان جائزًا في غير الشعر ما عدم وروده نثرًا (٣).

وقال في شرح التسهيل: [الثالث: أن ما يليها متيقن الكون أو في حكم المتيقن، نحو: أتيتك إذا انتصف النهار، وأجبتك إذا دعوتني، بخلاف ما يلي (إن) فإن كونه وعدم كونه لا رجحان لأحدهما على الآخر، فلما خالفتا (إذا) لم يجزم بها إلا في الشعر] (٤).

ثانيهما: أنه يجوز الجزم بها في النثر على قلة، وهو ظاهر كلامه في التسهيل، حيث قال: (قد يجزم بـ (إذا) الاستقبالية، حملًا على (متى)) (٥). وهو ما صرح به في شواهد التوضيح، فقال: [الثاني أن يكون (متى) شبهت بـ (إذا) فأهملت، كما شبهت (إذا) بـ (متى) فأعملت، كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعلى وفاطمة - رضی

(١) سبق تخريجه ص ١١.

(٢) سبق تخريجه ص ١١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٨٣، ١٥٨٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١١.

(٥) انظر: التسهيل ٢٣٧.

الله عنهما :- " إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين، وتسبحان ثلاثاً وثلاثين،
وتحمداً ثلاثاً وثلاثين" (١) وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير (٢).

•• وأرى أن الجزم بـ (إذا) جائز، لكنه في النثر قليل؛ وذلك لأمر منها:

١. أن ما عده الجمهور ضرورة من الجزم بـ (إذا) في الشعر ليس كذلك؛ لتمكن
الشاعر من وضع (متى) مكان (إذا) دون إخلال بالوزن أو المعنى.

٢. إن الفراء جعل نص على أن الجزم بـ (إذا) لهجة عربية ثابتة (٣)، فلا ينبغي
إغفالها، أو غض الطرف عنها.

٣. أن الجزم في النثر ورد في كلام أفصح الفصحاء، وهو خاتم الرسل والأنبياء -
صلى الله عليه وسلم-، ومنه الحديث الذي استشهد به ابن مالك (٤).

وقوع (ما) بعد (إذا) الشرطية:

تزداد (ما) المؤكدة (٥) بعد (إذا) الشرطية (٦) وذلك كثير، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَلَا
يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ (البقرة ٢٨٢)، وقوله - تعالى - : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ (المائدة ٩٣)، وقوله - تعالى -

(١) انظر: البخاري ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ٩ - باب مناقب
على بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبي الحسن - رضى الله عنه - ح (٢٧٠٥). والرواية
فيه: " تكبران أربعاً وثلاثين وتسبحان ثلاثاً وثلاثين، وتحمدان ثلاثاً وثلاثين "

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٨.

(٣) انظر: نص الفراء ص ١٢ من هذا البحث.

(٤) انظر: ص ١٣ من هذا البحث.

(٥) وهي التي دخولها في الكلام كخروجها. انظر: البغداديات ٢٠٣ - ابن السجري ٢: ٥٦٨،
٥٦٩.

(٦) انظر: المقتضب ٢: ٥٣ - الجني الداني ٣٣٣ - المغني ١: ٣١٤.

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلِكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة ٩٢)،
 وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾
 (التوبة ١٢٤)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾
 (التوبة ١٢٧)، وقوله - تعالى - : ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾
 (مريم ٦٦)، وقوله - تعالى - : ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصَّمْتُ الدُّعَاءَ إِذَا مَا
 يُنذَرُونَ﴾ (الأنبياء ٤٥)، وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ
 وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (فصلت ٢٠)، وقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ
 يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى ٣٧)، وقوله -
 تعالى - : ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾
 (الفجر ١٥)، وقوله - تعالى - : ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ﴾
 (الفجر ١٦).

وقول الشاعر^(١):

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعْدُ . : لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجِرَاضِمُ^(٢)

وقول الآخر^(٣):

تُصْنَعِي إِذَا اشْدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً . : حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرَزِهَا تَنْبُ^(١)

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الأزهية ١٥٠ - المغنى ١: ٢٤٧ - شرح أبيات المغنى ٥: ١٧. وليس في ديوانه وللوليد بن عقبة في التصريح ٢: ٣٩٤ - وللفرزدق أو للوليد في شرح شواهد المغنى ٢: ٦٣٣ - العيني ٤: ٤٢٠. وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤: ١٨١ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٣.

(٢) (الجراضم): الأكل الواسع البطن. انظر: اللسان: (جرضم).

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة. انظر ديوانه ٤٨ - الكتاب ٣: ٦٠ - ابن يعيش ٤: ٩٧، ٧: ٤٧ - شرح أبيات سيبويه ٢: ١١٩ - اللسان: (صفا)، و (عجل) - تحصيل عين الذهب ٤٠٧. وورد بلا نسبة في جمهرة اللغة ٧٠٦ - ابن يعيش ٤: ٩٧.

وقول الآخر^(٢):

وَرَبِيئَةُ حَتَّىٰ إِذَا مَا تَرَكَتُهُ .: أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَقْنَىٰ عَنِ الْمَمْنَعِ شَارِبَهُ

يقول الإسكافي: [إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا)؛ لقوة معنى الجزاء استعملت (ما) بعدها، وإذا لم يقصد ذلك لقرب الجزاء من الشرط لم يستعمل (ما) بعدها، فقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾ (فصلت ٢٠)، شهادة السمع وسائر الجوارح من المعاني القوية التي لا يتخضعها الشرط الذي هو المجيء. ألا ترى استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم: لم شهدتم علينا؟ فأجابوا بأن قالوا: ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (فصلت ٢١)، وليس كذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَّ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر ٧١)؛ لأن المجيء يقتضى فتح الأبواب^(٣).

الجزم بـ (إذا ما):

اختلف العلماء في جواز الجزم بـ (إذا) الشرطية إذا اتصلت بها (ما) الزائدة على مذهب:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزم بها إلا في ضرورة الشعر^(٤)؛ لأنها لوقت

(١) يصف الشاعر ناقة مؤدبة تسكن إذا رحلت فإذا استوى عليها الراكب سارت بسرعة. (والجانحة): المائلة في شق. والغرز للرحل كالركاب للسر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعراف. انظر: شرح ديوان الحماسة للمزروقي ١٤٤٥ - اللسان: (صعد) - العيني ٢: ٣٩٨ - الدرر ٢: ٢٥١. وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢: ٤١ - الهمع ٢: ٢١٨.

(٣) انظر: نرة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ٣٢٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣: ٦٢ - المتقضب ٢: ٥٦ - ابن يعيش ٨: ١٣٤ - الارتشاف ٢: ٥٤٩، ٥٥٠ - توضيح المقاصد ٤: ٢٤٢ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ١٣.

وقول الآخر^(٢):

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ .: أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَفَنَى عَنِ الْمَسْنَحِ شَارِبَهُ

يقول الإسكافي: [إذا قصد تأكيد معنى الشرط الذي تضمنته (إذا)؛ لقوة معنى الجزاء استعملت (ما) بعدها، وإذا لم يقصد ذلك لقرب الجزاء من الشرط لم يستعمل (ما) بعدها، فقوله - تعالى - : ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ﴾ (فصلت ٢٠)، شهادة السمع وسائر الجوارح من المعاني القوية التي لا يقضيها الشرط الذي هو المجيء. ألا ترى استنكارهم لها حتى قالوا لجلودهم: لم شهدتم علينا؟ فأجابوا بأن قالوا: ﴿أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (فصلت ٢١)، وليس كذلك: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر ٧١)؛ لأن المجيء يقتضي فتح الأبواب^(٣).

الجزم بـ (إذا ما):

اختلف العلماء في جواز الجزم بـ (إذا) الشرطية إذا اتصلت بها (ما) الزائدة على مذهب:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجزم بها إلا في ضرورة الشعر^(٤)؛ لأنها لوقت

(١) يصف الشاعر ناقة مؤدبة تسكن إذا رحلت فإذا استوى عليها الراكب سارت بسرعة. و(الجانحة): المائلة في شق. والغرز للرحل كالركاب للسرّج.

(٢) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعراف. انظر: شرح ديوان الحماسة للمزروقي ١٤٤٥ -

اللسان: (صعد) - العيني ٢: ٣٩٨ - الدرر ٢: ٢٥١. وبلا نسبة في: ابن عقيل ٢: ٤١ -

الهمع ٢: ٢١٨.

(٣) انظر: درة التنزيل وغرة التأويل للإسكافي ٣٢٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣: ٦٢ - المتقضب ٢: ٥٦ - ابن يعيش ٨: ١٣٤ - الارتشاف ٢: ٥٤٩، ٥٥٠ -

- توضيح المقاصد ٤: ٢٤٢ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ١٣.

معلوم، والذاكر لها كالمعترف لها بأنها كائنة لا محالة، وأصل الجزاء ألا يكون معلوماً، ومن الجزم بها قول الشاعر (١):
فَقَامَ أَبُو نَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ
وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السَّيْفَ يَضْرِبُ

وإنما جاز الجزم في الشعر؛ لأنها قد شاركت (إن) في الاستبهام؛ إذا كان وقتها غير معلوم، فأشبهت بجهالة وقتها ما لا يعلم أيكون أم لا.

وقد جعل الجمهور الجزم بها في حال اتصال (ما) بها أحسن من الجزم بدونها. قال أبو على الفارسي: [وكان القياس على هذا يوجب عندي على الشاعر إذا اضطر فجازى بـ (إذا) أن يكفها عن الإضافة بـ (ما) كما كف (حيث) و (إذا) لما جوزي بهما، إلا أن الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في الكلام، نحو الأشياء المذكورة في مواضعها في باب الضرورات] (٢).

الثاني: وذهب الأخفش والصيبري إلى جواز الجزم بها في الكلام. قال أبو حيان: [وزعم الأخفش أنها إذا أضيف إليها (ما) جزمت في الكلام، نحو: إذا ما يقم زيد يقم عمر] (٣). وقال البغدادي: [ونقل أبو حيان في تذكرته أ الصيبري ذهب إلى أنها تكف بـ (ما) مثل (إذ) فتجزم، كبيت الفرزدق (٤) (٥)].

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١: ٢١ - ابن يعيش ٨: ١٣٤ - شرح الكافية للرضي ٣: ٢٠٢ - الخزانة ٧: ٧٧.

(٢) انظر: البغداديات ٢٩٥.

(٣) انظر: النكت الحسان ١٥٢.

(٤) يعني قوله: فَقَامَ أَبُو نَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ .: وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السَّيْفَ يَضْرِبُ

(٥) انظر: الغرانة ٧: ٧٨.

الثالث: وذهب ابن يعيش إلى أن الجزم بها في الشعر جائز بقلة، وليس ضرورة. قال: لو قد جوزي بهما^(١) في الشعر، نحو قول الفرزدق^(٢):

فَقَامَ أَبُو نَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ
وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السِّيفَ يَضْرِبُ
وهو قليل. قال سيبويه^(٣): والجيد ما قال كعب بن زهير^(٤):

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا .: مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا^(٥) [١]

الرابع: وذهب جماعة منهم الرضى إلى منع الجزم بها مطلقاً، وقالوا: إن الراوية في بيت الفرزدق (متى ما)^(٦). قال الرضى: [وإذا جاءت (ما) بعد (إذا) فهي باقية على ما كانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف (إذا) فإنها تصير جازمة بـ (ما)، كما يجيئ في الجوازم، ومنهم من قال: يجازى بـ (إذا ما)، فيجزم الشرط والجزاء، وأنشد للفرزدق^(٨):

فَقَامَ أَبُو نَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ
وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السِّيفَ يَضْرِبُ

(١) أى بـ (إذا)، و (ما).

(٢) سبق تخريجه ص ١٦.

(٣) انظر الكتاب ٣: ٦٢.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لسيدنا كعب بن زهير - رضى الله عنه - في ديوانه ٢٩ - الكتاب ٣:

٦٢ - المقتضب ٢: ٥٧ - ابن يعيش ٨: ١٣٤ - شرح أبيات سيبويه ٢: ١١٨ - تحصيل

عين الذهب ٤٠٩ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٧٣١.

(٥) بصف الشاعر ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، فشبها في اتباعها مسرعة بنشاط قد

ذعر بن صائد أو سبع. و (الناشط): الثور يخرج من بلد فذلك أوحش له وأذعر.

(٦) انظر: ابن يعيش ٨: ١٣٤.

(٧) انظر: ابن يعيش ٨: ١٣٤.

(٨) سبق تخريجه ص ١٦.

والزاوية: (متى ما) ^(١).

* والصحيح أن الجزم بـ (إذا ما) جائز بقلة في الشعر، وليس بضرورة؛ لتمكن الفرزدق من أن يقول (متى ما) بدلاً من (إذا ما)، ويقصد ذلك أن البيت قد روى بها كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

اختصاص (إذا) الشرطية بالجملة الفعلية:

تختص (إذا) الشرطية بالدخول على الجملة الفعلية ^(٢). قال سيبويه في * باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء * : [جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذا)، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ). وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، و (إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال] ^(٣).

مراتب الجملة الفعلية الواقعة بعد (إذا):

تنقسم الجملة الفعلية الواقعة بعد (إذا) الشرطية من حيث الكثرة والقلة إلى قسمين:

الأول: كثير. يكثر وقوع الفعل الماضي بعد (إذا) الشرطية ^(٤)، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة ١١)، وقوله -

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ٢٠٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣: ١٧٧ - شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - شرح الكافية الشافية ٢: ٩٣٧ - ابن يعيش ٤: ٩٦، ٩٧ - ابن السجري ٢: ٣٠، ٨٢ - شرح الكافية للرضي ١: ٤٦٠ - البسيط ٢: ٨٧٦ - الارتشاف ٢: ٢٣٧ - ٢٣٩ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - الجني الداني ٣٦٨ - المغني ١: ٩٣ - الهمع ٣: ١٧٨، ١٨٠.

(٣) انظر الكتاب ٣: ١١٩.

(٤) انظر: الجني الداني ٣٦٨ - المغني ١: ٩٣ - البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩٥، ١٩٦ - الهمع ٣: ١٨٠ - الإيقان ١: ١٤٨.

تعالى :- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا﴾ (البقرة ١٣)، وقوله - تعالى :-
﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ (البقرة ١٤)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى
شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا﴾ (البقرة ١٤)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ (البقرة ٢٠)،
وقوله - تعالى :- ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ١٥٩)، وقوله - تعالى :-
﴿فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ (النساء ٨١)، وقوله - تعالى :-
﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ﴾ (النساء ٨٣)، وقوله - تعالى :-
﴿وَإِذَا حُبِبْتُمْ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَاجْنُبُوا بِالْحَقِّ وَالْحَقَّ مِنْهَا أَوْ رَدُّوهُمَا﴾ (النساء ٨٦)، وقوله - تعالى :-
﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام ٥٤)، وقوله - تعالى :-
﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْنَاهَا﴾ (الأعراف ٢٠٣)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا
قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف ٢٠٤)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ
عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ (الأنفال ٢).

** وزعم الفراء أن (إذا) إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي (١).
وهو مردود بوقوع المضارع بعدها كما سيبتين قريباً.

الثاني: أقل كثرة. وهو الفعل المضارع (٢)، نحو قوله - تعالى :- ﴿إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُ
الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ (مريم ٥٨)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا
قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا﴾ (الأنفال ٣١)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ
الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا﴾ (يونس ١٥)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا
تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (مريم ٧٣)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا يَتْلَىٰ
عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ﴾ (القصص ٥٣)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَكَلَىٰ
مُسْتَكْبِرًا﴾ (لقمان ٧)، وقوله - تعالى :- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا آيَاتُ
الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنفال ٢٠٤).

(١) انظر: الهمع ٣: ١٨٠.

(٢) انظر: ابن يعيش ٤: ٩٦، ٩٧ - المغنى ١: ٩٣ - الهمع ٣: ١٨٠.

رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدِّقَكُمْ ﴿سبأ ٤٣﴾، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تُلَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ يَقَالُوا﴾ (الجاثية ٢٥، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تُلَّتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٌ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (الأحقاف ٧)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا تُلَّتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (المطففين ١٣)، وقول الشاعر (١):

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يَحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدُبًا

** وقد اجتمع وقوع الماضي والمضارع بعد (إذا) الشرطية في قول الشاعر (٢):

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا ارْغَبْتَهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْتَعُ

وقوع الاسم مرفوعاً بعد (إذا) الشرطية، والخلاف في إعرابه:

إذا وقع اسم مرفوع بعد (إذا) الشرطية، نحو قوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير ١) وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفطرت﴾ (الانفطار ١)، فقد اختلف العلماء في إعرابه على مذاهب (٣).

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية مرفوع بفعل مقدر (١) يوافق لفظ الفعل المذكور بعده، كقوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

(١) البيت من الكامل، وهو لابن أحرر الكنانى فى الأزهية ١٨٥ - اللسان: (حيس). وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ٣: ١٥٨ - ابن يعيش ٢: ١١٠ - كتاب اللامات ١٠٦.

(٢) انظر: ابن يعيش ٤: ٩٦، ٩٧ - المغنى ١: ٩٣ - الهمع ٣: ١٨٠.

(٣) الإنصاف ٢: ٦١٠ - ابن يعيش ٤: ٩٦ - شرح الكافية للرضى ١: ٤٦ - شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - ابن الناظم ٣٩٥ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - الجنى الدانى ٣٦٨ - المغنى ١: ٩٣

- المساعد ١: ٥٠٧ - التصريح ١: ٧٠٠، ٧٠١ - الهمع ٣: ١٨٠ - منهج السالك (الأشمولى) ٢: ٢٥٨.

(الاستفاد) (١)، وتكون - تعالى - ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير ١)، أو لا يوافقها، نحو قول الشاعر (٢):

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالٍ بَلَغْتَهُ .: فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصَلِيكَ جَازِرًا (٣)

قال المبرد: [ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال. ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقص المعنى، وهو أن يضم (بُلغ)، فيكون (إذا بُلغ ابن أبي موسى). وقوله: (بَلَغْتَهُ) إظهار للفعل وتفسير للفاعل] (٤).

وقال ابن الشجري: [وإنما احتجت إلى إضمار الفعل بعد (إذا)؛ لأنها تطلب الفعل كما تطلبه (إن) الشرطية، والاسم بعدها يرتفع أو ينتصب بفعلٍ مضمر يفسره الظاهر] (٥).

الثاني: وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز أن يكون الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) مرفوعاً بفعلٍ مقدر كما هو مذهب البصريين، أو مبتدأ خبره الجملة بعده. قال عند قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة ٦): [فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع (أحدًا) على فعلٍ مضمرٍ أقيس الوجهين؛ لأن معروف المجازاة لا يبتدأ

(١) انظر: الكتاب ١: ١٠٦ - المقتضب ٢: ٧٥ - الإنصاف ٢: ٦١٦ - ابن الشجري ١: ٤٩ - شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - الهمع ٣: ١٨٠.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٤٢ - الكتاب ١: ٨٢ - ابن يعيش ٢: ٣٠ - شرح أبيات سيبويه ١: ١٦٦ - سمط اللألي ٢١٨ - تحصيل عين الذهب ١٠٣ - النكت في تفسير كتاب سيبويه ١: ٢١٧ - شرح شواهد المغنى ٢: ٦٦٠ - الخزانة ٣: ٣٢ - شرح أبيات المغنى ٥: ٩٠. وبلا نسبة في المقتضب ٢: ٧٧ - أمالي ابن الحاجب ١: ٢٩٦ - ابن الشجري ١: ٤٩ - ابن يعيش ٤: ٩٦ - المغنى ١: ٢٦٩ - تخلص الشواهد ١٧٩.

(٣) يروى (بفصل) بدلاً من (بفأس)، و (أذنيك) بدلاً من (وصليك).

(٤) انظر: المقتضب ٢: ٧٥.

(٥) انظر: ابن الشجري ١: ٤٨.

بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن)؛ لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ^(١).

* فمن هذا النص يتبين لنا خطأ من زعم أن مذهب الأخفش إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) مبتدأ فقط^(٢).

** وقد اختار كثير من العلماء مذهب الأخفش، وانتصر له، فمن هؤلاء:

١- الإمام ابن جنى، حيث يقول: [ومن ذلك أن تستدل بقول ضيغم الأسدّي^(٣):

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي . . . وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ

على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء، ألا ترى أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفني) ضمير الشأن والحديث، وأنه مرفوع لا محالة. فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا، أو بفعلٍ مضمري. فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعلٍ مضمري؛ لأن ذلك المضمري لا دليل عليه، ولا تفسير له، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره^(٤).

** وقد أورد ابن جنى اعتراضاً على هذا الكلام ثم أجاب عليه فقال: [فإن قلت: فلم لا يكون قوله: "لم يخفني في ابن عمي الرجل الظلوم" تفسيراً للفعل الرفع لـ (هو)؟ كقولك: إذا زيد لم يلقتني غلامه فعلت كذاً، فترفع زيداً بفعلٍ مضمري يكون ما بعده تفسيراً له. قيل: هذا فاسد من موضعين: أحدهما: أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له، وجب

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢: ٣٢٧.

(٢) انظر: ابن الشجري ١: ٤٨ - الإنصاف ٢: ٦١٧ - التبيين في شرح الديوان ٢: ١٠٥، ٢٨٤ - المسائل الخلافية في النحو، للعكبري ١٦٤.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١: ١٠٤ - شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - التنزيل والتكميل ٣: ٣٣٠.

(٤) انظر: الخصائص ١: ١٠٥.

رفضه وأطرح الذهب إليه، والآخر: أن قولك: " لم يخفي الرجل الظلوم " إنما هو تفسير لـ (هو)، ومن حيث كان ضمير الشأن والقصة لابد له أن تفسره الجملة، نحو قول الله - عز وجل -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص ١)، فقولنا: " الله أحد " تفسيراً لـ (هو). وكذلك قوله - تعالى -: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج ٤٦)، فقولك: " لا تعمي الأبصار " تفسير لـ (ها) من قولك: (فإنها) من حيث كانت ضمير القصة. فكذلك قوله: (لم يخفي الرجل الظلوم) إنما هذه الجملة تفسير لـ (هو). فإذا ثبت أن هذا الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضممر بقى ذلك الفعل المضممر لا دليل عليه، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره؛ لما في ذلك من تكليف علم الغيب. وليس كذلك (إذا زيد قام أكرمك) ونحوه، من قبل أن زيداً تام، غير محتاج إلى تفسير فإذا لم يكن محتاجاً إليه صارت الجملة بعده تفسيراً للفعل الرفع له، لا له نفسه. فإذا ثبت بما أوردناه ما أوردناه، علمت وتحققت أن (هو) من قوله: (إذا هو لم يخفي الرجل الظلوم) مرفوع بالابتداء لا بفعل مضممر. وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله - تعالى -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، و ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(١).

٢- وابن الحاجب، حيث قال: [وكلا القولين سائغ، فالأولى تجويزهما من غير رد لأحدهما، والذي يدل على تجويز الأمرين الإطباق في جواز الرفع في قوله^(٢): (إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته)، ولو كان تقدير الفعل واجباً لم يجز الرفع بحال؛ إذ التقدير حينئذ (إذا بلغت) فيتعين النصب^(٣).

(١) انظر: الخصائص ١: ١٠٥، ١٠٦.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٠.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢: ٤٣.

٣- وابن مالك، حيث قال: [وبقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس طلب (إن)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا). ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً. ومنه قول الشاعر^(١):

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ . . . لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُنْرَعُ^(٢)

فجعل بعد الاسم الذي ولى (إذا) ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل. ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر^(٣):

فَأْمَهْلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّه مَعْاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

فأولى (إذا) (أن) الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل، وأنشد ابن جني ضيغم الأسدی^(٤):

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفِنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظُّلُومُ

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤١٦ : ١ - التصريح ٧٠١ : ١ - شرح شواهد المغنى ٢٧٠ - العيني ٤١٤ : ٣ - شرح أبيات المغنى ٢ : ٢١٦ - الدرر ٣ : ١٠٣. وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢ : ٢١٣ - الجني الداني ٣٦٨ - أوضح المسالك ٣ : ١١٥ - المغنى ١ : ٩٧ - اللسان: (زرع) - الهمع ٣ : ١٨١ - منهج المسالك (الأشموني) ٢ : ٢٥٨.

(٢) (باهلي): رجل منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، وقد أكثر الشعراء من نم هذه القبيلة، فمن ذلك قول الشاعر:

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَلْبِ: يَا بَاهِلِي . . . عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لَوْمٍ هَذَا النَّسَبِ

(حَنْظَلِيَّة): امرأة منسوبة إلى حنظلة، وهي قبيلة من تميم، وتعد أكرم قبائلها. (المنرع): الذي تكون أمه أشرف من أبيه.

(٣) البيت من الطويل، لأوس بن حجر في ديوانه ٧١، وفيه (غارف) بدلاً من (غامر) - شرح شواهد المغنى ١ : ١١٢ - شرح أبيات المغنى ١ : ١٦٤ - الدرر ٤ : ٩٧. وبلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ٣٣١ - شرح التسهيل ٢ : ٢١٣ - المغنى ١ : ٣٤ - التصريح ٢ : ٣١٥ - الهمع ٤ : ١٤٦.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٠.

وقال: في هذا دليل على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء؛ لأن هو مضمرة الأمر والشأن وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده. قلت: ومثل ما أنشده ابن جنى قول الآخر (١):

لأن (هي) ضمير القصية (٢).

* مذهب سيبويه:

المشهور في النقل عن سيبويه أنه يذهب مذهب جمهور البصريين في وجوب كون الاسم المرفوع الواقع بعد (إذا) فاعلاً أو نائب فاعل لفعلٍ مقدر (٣). وقد اعتمدوا في ذلك على نص سيبويه في الكتاب، حيث قال في * باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء *: [جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى (إذا)، فأضيف إلى ما يضاف إليه (إذ). وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال] (٤).

وقد صرح الإمام سيبويه نفسه في موضع آخر بأنه يجيز على رداءة الابتداء بعد (إذا) الشرطية، وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً، حيث قال: [ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: (إذا)، و(حيث). تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة. ويقبح أن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت:

(١) البيت من الطويل. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢: ٢١٤ - التذييل والتكميل ٣: ٣٣٠ - اللسان: (جلط).

(٢) انظر شرح التسهيل ٢: ٢١٣، ٢١٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - الجنى الدانى ٣٦٨ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - منهج المسالك (الأشموني) ٢: ٢٥٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣: ١١٩.

اجلس حيث زيد جلس، وإذا زيد يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا جلس،
وحيث يجلس، وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ بعدهما، فتقول:
اجلس حيث عبدالله جالس، واجلس إذا عبدالله جلس^(١).

تعقب المبرد سيبويه:

** قد غلط المبردُ سيبويه في إجازته رفع (ابن) على الابتداء في بيت ذي الرمة
السابق، واتهمه بالتناقض في كلامه، واعتبر إجازته الرفع على الابتداء نقضاً لقوله
عندما تكلم على إضافة ظروف الزمان المستقبلية: [وإذا كان لما لم يقع، لم يضاف إلا
إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، و(إذا) هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال]^(٢).

قال المبرد معلقاً على بيت ذي الرمة السابق: [ولو رفع هذا رافعاً على غير الفعل لكان
خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال. ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض
المعنى، وهو أن يُضمَر (بِإِغْ)، فيكون (إذ ابْلَغَ ابْنُ أَبِي مُوسَى). وقوله: (بِإِغْ) إظهار
للفعل وتفسير للفعال]^(٣).

الدفاع عن مذهب سيبويه:

قد دافع عن مذهب سيبويه وانتصر له جماعة من العلماء، ومن هؤلاء:

١- ابن ولاد، حيث قال: [قال أحمد: قوله: ابتداء الاسم بعد (إذا) محال، لا تقول:
اجلس إذا عبدالله جالس. فهذا لا يجوز بهذا اللفظ، ولا هو الذي أجازته سيبويه، وإنما
يجوز مثل قولك: اجلس إذا عبدالله جلس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من اسم وفعل،
إلا أن تقدم الاسم على الفعل يقبح من جهة الترتيب، فأما أن يكون محالاً فلا، ولكنه

(١) انظر: الكتاب ١: ١٠٦، ١٠٧.

(٢) انظر: المصدر السابق ٣: ١١٩.

(٣) انظر: المقتضب ٢: ٧٥.

سيبويه من باب المستقيم القبيح، واستقامته من جهة معناه ولفظه، وقبحه من جهة ترتيبه؛ لأنه أولاً قدم الاسم وآخر الفعل، وهذا مثل قوله (١):

صَدَدْتُ فَأَطَوْتُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا
وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَذُومُ

وحكم (قلمًا) أن يليها الفعل.

فأما قوله: أنه ناقص؛ لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت في معنى الاستقبال لم يضيفها إلا إلى الفعل؛ لأن الفعل لا يضاف، فلم يضيف (إذا) إلى الفعل في المسألة التي ردها، وهي قوله: إذا عبدالله تلقاه فأكرمه؛ لأن الإضافة إلى الفعل إنما هي إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، فالمعنى في ذلك واحد غير متغير ولا منتقص، وإنما يقبح تقدم الاسم من جهة الترتيب؛ لأن المعنى مختلف، فهو إذا قدم الاسم أو أخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها؛ لأنه لا فرق بين قولنا في المعنى زيد قام، وقام زيد، وكذلك إذا زيد تلقاه، وإذا تلقى زيدًا، فهو واحد في المعنى، ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكانا إذا قدمنا الاسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضًا خفضنا الاسم، ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من اسم وفعل، وكان المعنى واحدًا في الوجهين أعنى تقديم الاسم وتقديم الفعل؛ لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان في جودة المعنى والترتيب، وبعد دخول (إذا) متساويان في المعنى غير متساويين في جودة الترتيب، فأما ما حكاه عن أبي عثمان

(١) البيت من الطويل، وهو للمرار الفقعسي. في ديوانه ٤٨٠ - الأزهية ٩١ - شرح أبيات سيبويه

١٠٥: ١ - المغنى ١: ٣٠٧، ٢: ٥٨٢، ٥٩٠ - شرح شواهد المغنى ٢: ٧١٧ - الخزانة

١٠: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١ - الدرر ٥: ١٩٠. وبلا نسبة في: الكتاب ١: ٣١، ٣: ١١٥

- المقتضب ١: ٨٤ - الخصائص ١: ١٤٣، ٢٥٧ - المنصف ١: ١٩١، ٢: ٦٩ -

المحتسب ١: ٩٦ - الإنصاف ١: ٤٤ - ابن يعيش ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ١٠: ٧٦ - الممتع

٢: ٤٨٢ - الخزانة ١: ١٤٥ - الدرر ٦: ٣٢١.

في تأويل البيتين على قول من رفعهما (إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَّغْتَهُ) (١) و (ولا تجزعي إن منفساً أهلكته) (٢) من أنه يضم إذا بلغ ابن أبي موسى، وإن هلك منفساً، فهذا الذي تأويله قبيح؛ لأنه أضمر ما يرفع، وفسر بما ينصب، وإنما يضم مثل ما يظهر؛ ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمر، وهذا قول جميعهم، ولو جاز ما ذكره للزمه أن يضم فعلاً ناصباً، ويفسره بفعل رافع، فيقول: أزيذاً اضرب أبوه، على معنى أنت زيداً ضرب أبوه، فإن أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبيهم] (٣).

٢- والأعلم، حيث قال: [استشهد به (٤) في الباب، وهو مشتمل على ما بينى على الفعل مرة وبينى عليه الفعل مرة، و(إذا) مما يكون الاسم فيه مبنياً على الفعل خاصة في مثل البيت؛ لما فيها من معنى الشرط. فإما أن يكون سيبويه - رحمه الله - يعتقد فيها هذا، ويذكر النصب هنا بعدها، وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب ليرى ضرباً من تمثيل نصب الاسم بإضمار فعل في غير (إذا) من مسائل الباب. وإما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا)، وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها غير عاملة؛

(١) سبق تخريجه ص ٢٠.

(٢) جزء بيت من الكامل، وتامه:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفْسًا أَهْلَكْتَهُ .: وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ - الكتاب ١: ١٣٤ - ابن يعيش ٢: ٣٨ - شرح أبيات سيبويه ١: ١٦٠ - تحصيل عين الذهب ١٢٤ - سمط اللألى ٤٦٨ - اللسان: (نفس)، و(خلل) - تخلص الشواهد ٤٩٩ - شرح شواهد المغنى ١: ٤٧٢، ٢: ٨٢٩ - العيني ٢: ٥٣٥ - الخزانة ١: ٣١٤، ٣٢١، ١١: ٣٦ - شرح أبيات المغنى ٤: ٥٢. وبلا نسبة في المقتضب ٢: ٧٦ - الرد على النحاة ١١٤ - ابن الشجري ١: ٤٨ - الأزهية ٢٤٨ - جواهر الأدب ٦٧ - الجنى الدانى ٧٢ - المغنى ١: ١٦٦، ٤٠٣ - شرح قطر الندى ٢٧١ - ابن عقيل ٢: ١٣٣ - اللسان: (عمر).

(٣) انظر: الانتصار لابن ولاد ١٧، ١٨.

(٤) يعنى بيت ذى الرمة. انظر ص - من هذا البحث.

ولأن تقديم الاسم فيها على الفعل حسن، ويكتفي بما في جملة الابتداء من ذكر الفعل فيستغنى بذلك عن أن يليها الفعل، وكلا المذهبين حسن صحيح إن شاء الله^(١).

** وأرى أنه بالرغم من الدفاع عن مذهب سيبويه فلا يزال اعتراض المبرد عليه قوياً؛ لأن كلام سيبويه لا يخلو من التناقض كما أشرنا إلى ذلك من قبل^(٢).

الثالث^(٣): وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه إذا وقع اسم مرفوع بعد (إذا) الشرطية، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل^(٤). ويقول أبو البقاء العكبري عن هذا الرأي: [فإن أصحابنا يقولون في الاسم المرفوع بعد (إن) هي الأصل في باب الجزاء، ولقوتها جاز تقديم المرفوع معها، فيرتفع بالعائد؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: (جائنى الظريف زيد)، وإذا كان مرفوعاً له لم يفتقر إلى تقدير فعل]^(٥).

** ومما سبق يتبين لنا أنه لا يجوز فرق بين ما ذهب إليه الأخفش وما ذهب إليه الكوفيون، فكلاهما يرى أن الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) الشرطيتين يعرب مبتدأ، إلا أن بينهما خلافاً من حيث العامل في المبتدأ، فالكوفيون يرون أن العامل في المبتدأ هو الخبر أو الضمير في الخبر.

أما الأخفش فنقل عنه أنه يرى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء^(٦).

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١٠٣.

(٢) انظر: ص ٢٣ من هذا البحث.

(٣) أى من مذاهب العلماء في إعراب الاسم المرفوع الوقع بعد (إذا) الشرطية.

(٤) انظر: الإنصاف ٢: ٦١٥ - شرح التسهيل ٢: ٢١٣.

(٥) انظر: التبيان في شرح الديوان ٤: ٢٤٨ - المسائل الخلافية في النحو ١٦٤.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢٢٧.

•• وتظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة في أن الجملة-آتي بعد الاسم المرفوع بعد (إذا) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب على رأى جمهور البصريين، وهى في محل جر على رأى الشلوبين^(١) الذي يرى أن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره، فإن كان ما تفسره له محل فلها محل، وإلا فلا.

رد البصريين مذهب الكوفيين والأخفش:

لم يرتض جمهور البصريين ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش، فرد أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين فقال: [وأما قولهم: (أنه يرتفع بالعائد)؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغى أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: (زيد الظريف جاءنى) قلنا: هذا باطل؛ لأن ارتفاع (زيد) في (جاءنى الظريف زيد) إنما كان على البديل من (الظريف)، وجاز أن يكون بدلاً؛ لتأخر البديل عن المبدل منه، فأما ها هنا فلا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه]^(٢).

ورد ما ذهب إليه الأخفش فقال: [وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل ويختص به دون غيره؛ ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدره، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم]^(٣).

•• وقد اختار مذهب البصريين كثير من العلماء، منهم أبو حيان الذي أخذ يرد على أدلة من قام بمناصرة مذهب الكوفيين والأخفش، فقال راداً على كل من ابن جنى وابن مالك، والصحيح أن ذلك لا يجوز؛ إذ ما ذكروه محتمل التأويل، ولا يتعين الابتداء، ولا

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣: ٨٥٦ - الارتشاف ٢: ٣٧٤.

(٢) انظر: الإنصاف ٢: ٦١٩، ٦٢٠.

(٣) انظر: الإنصاف ٢: ٦١٩، ٦٢٠.

يثبت قانوناً كلياً، ويخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب المحتمل، فأما قوله أولاً: [لأن طلب (إذا) للفعل ...] (١). فذلك دعوى مخالفة لنص الأئمة أن (إذا) وكل ظرف زمان مستقبل هو طالب للفعل كطلب (إن)، وأما ما استدل به من السماع فمتأول.

أما: إذا باهليُّ تحته حنظليَّةٌ .. :

فالمعنى: (استقرت تحته حنظلية). (حنظلية) فاعل لا مبتدأ. و(تحته) خبر عنه.

فباهلي مرفوع بفعل يفسره الفعل العامل في (تحت) (٢).

رأى مجمع اللغة العربية:

عرضت هذه المسألة على مجمع اللغة العربية، وأحيلت على لجنة الأصول لمناقشتها، وبعد المناقشة أصدرت اللجنة قرارها، وهو: ترى اللجنة أنه لا داعي إلى العدول عن رأى البصريين؛ لشهرته وشيوعه؛ ولأن الاعتراض عليه لا يصل إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين. هذا بالإضافة إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدر (٣).

** وأرى أن مذهب الجمهور البصريين هو الأقوى والأرجح؛ لأمر منها:

١. أن (إذا) أداة شرط، وأدوات الشرط مختصة بالدخول على الجمل الفعلية.
٢. أن الاسم المنصوب في هذا الموضع - أعنى مكان الاسم المرفوع محل الخلاف - وقد شغل الفعل بعده عنه انتصب بفعل مضمرة يفسره المذكور، وكذلك إذا وقع الاسم المرفوع فإنه يرفع بفعل يفسره المذكور.

(١) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣: ٣٣٠، ٣٣١.

(٣) انظر: كتاب في أصول اللغة ٢: ١٥٩ - مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ١٥٣.

وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية:

اختلف العلماء في جواز وقوع الجملة الاسمية الطرفين بعد (إذا) الشرطية على مذهبين:

الأول: ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز ذلك دون تقدير فعل (١)، واستدلوا بقول الشاعر (٢):

إِذَا بَآهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ
وبقول الآخر (٣):

فَهَلَّا أَعْدُونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْرَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ

واختار هذا المذهب ابن مالك في شرح التسهيل، حيث قال: [وبقوله أقول (٤)؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن)، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعليه الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا). ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فطن به خيراً. ومنه قول الشاعر (٥):

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٤٦٠، ٤٦١، ٣: ١٩١ - شرح التسهيل ٢: ٢١٣ - الجني الداني ٣٦٨ - المغني ١: ٩٣ - الهمع ٣: ١٨١ - منهج السالك (الأشموني) ٢: ٢٥٨، ٢٥٩.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض بني ققعس في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١٤ - الخزائن ٣: ٢٩، ٣٠. وبلا نسبة في شرح الكافية للرضي ١: ٤٦٠، ٣: ١١٩ - اللسان: (نكب)، (نكب).

(٤) يعني الأخفش.

(٥) سبق تخريجه ص ٢٢.

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ
فجعل بعد الاسم الذي ولى (إذا) ظرفاً واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بمختص
بالفعل.

ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر (١):

فَأَمَّهَا حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّه مِعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ
فأولى (إذا) (أن) الزائدة وبعدها جملة اسمية، ولا يفعل ذلك بما هو مختص بالفعل (٢).

الثاني: وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز وقوع الجملة الاسمية الطرفين بعد (إذا) الشرطية، وأن ما ورد من ذلك شاذ يحفظ ولا يقاس عليه (٣)؛ لما في (إذا) من معنى الجزاء، والجزاء يكون بالفعل، ولا يكون بغيره، وتأولوا ما استشهد به الكوفيون والأخفش، فقالوا: أما قول الشاعر (٤):

إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ
فعلى إضمار (كان) (٥)، كما أضمرت (هى) واسمها ضمير الشأن في قول الشاعر (٦):

(١) سبق تخريجه ص ٢٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٣.

(٣) انظر: المقتضب ٢: ٧٤ - ٧٧ - الجنى الدانى ٣٦٨ - المغنى ١: ٩٣ - الهمع ٣: ١٨٠.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢.

(٥) انظر: الجنى الدانى ٣٦٨ - المغنى ١: ٩٧ - الهمع ٣: ١٨١ - منهج السالك (الأشموني) ٢:

٢٥٩ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢١٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤ - ولإبراهيم الصولي في ديوانه ١٨٥ - ولابن الدمينية في ملحق ديوانه ٢٠٦. وللمجنون أو لابن الدمينية أو للصمة بن عبدالله القشيري في شرح شواهد المغنى ١: ٢٢١ - العنبي ٣: ١٤٦. ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في الخزانة ٣: ٦٠. وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥: ١٠٦. وللمجنون أو لغيره في

وَتُبُنْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيفَهَا
 ** وقيل: (حنظلية) فاعل بـ (استقر) محذوفاً. و(باهلى) فاعل. بمحذوف تفسيره
 العامل في حنظلية، ويعترض على هذا التقدير بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعاً.
 والجواب أن الذي سهل الحذف دلالة الظرف على المفسر، فكأنه لم يحذف^(١).
 ** وأما قول الشاعر^(٢):

فَهَلَّا أَعْدُونِي لِمِثْلِي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْرَى مَائِلِ الرَّأْسِ أَتَكَبُّ

فقال ابن جنى: [يروى (إذ) و(إذا) جميعاً، فمن رواه (إذا) حكى الحال المتوقعة، كقول
 الله - سبحانه -: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ (غافر ٧١)، ومن رواه (إذا)، فهو قولك:
 أتيتك إذا زيد قائم، وهذا جائز على رأى أبى الحسن، وذلك أنه يجيز الابتداء بعد (إذا)
 الزمانية المشروط بها^(٣).

وقال غيره: إن (الخصم) في البيت فاعل لفعل، تقديره: (أبزى)؛ بناءً على أن (أبزى)
 المذكورة بعده فعل، بمعنى: تحامل على خصمه ليظلمه^(٤).

صور شرط (إذا) وجوابها إذا كاتا فعطين:

إذا كان شرط (إذا) وجوابها فعطين فإنهما يأتیان على أربع صور:

=العيني ٤: ٤٥٧. وبلا نسبة في الأغاني ١١: ٣١٤ - رصف المباني ٤٠٨ - جواهر الأئمة
 ٣٩٤ - الجنى الدانى ٥٠٩، ٦١٣ - المغنى ١: ٧٤ - أوضح المسالك ٣: ١١٦ - تخلص
 الشواهد ٣٢٠ - التصريح ١: ٧٠٢ - الهمع ٤: ٣٥٣ - منهج السالك (الإشموني) ٢: ٢٥٩.

(١) انظر: المغنى ١: ٩٣ - التصريح ١: ٧٠٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٧.

(٣) انظر: الخزانة ٣: ٢٩.

(٤) انظر: اللسان: (بزى).

الصورة الأولى: أن يكون مضارعين. نحو قوله - تعالى -: ﴿ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ لِلَّذِينَ سَجَدًا ﴾ (الإسراء ١٠٧)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ ﴾ (الحج ٧٢).

الصورة الثانية: أن يكونا ماضيين. نحو قوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا ﴾ (البقرة ١١)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا ﴾ (البقرة ١٤)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾ (البقرة ٢٠)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ ﴾ (البقرة ٢٠٥)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا عَضُوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ ﴾ (آل عمران ١١٩)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ﴾ (النساء ٨٣).

الصورة الثالثة: أن يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا. نحو قوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ ﴾ (المائدة ٨٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (الأنعام ٢٥)، وقوله - تعالى -: ﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الأنعام ١٠٩)، وقوله - تعالى -: ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقِيمُونَ ﴾ (الأعراف ٣٤).

الصورة الرابعة: أن يكون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا. نحو قوله - تعالى -: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا ﴾ (مريم ٥٨)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا ﴾ (الأنفل ٣١)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا ﴾ (يونس ١٥)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (مريم ٧٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ ﴾ (القصص ٥٣)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾ (لقمان ٧)، وقوله - تعالى -: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ﴾

قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ ﴿سبأ ٤٣﴾، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ۖ﴾ (الجاثية ٢٥)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (الأحقاف ٧)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (القلم ١٥)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (المطففين ١٣).

وجوب اقتران جواب (إذا) الشرطية بالفاء:

الأصل في الجواب أن يكون صالحاً لوقوعه شرطاً، فإذا كان غير صالح احتاج إلى رابط يربطه بما قبله، وذلك الرابط هو الفاء في الأصل^(١)؛ إذ بدونها لا يعم ارتباطه؛ لعدم تأثير الأداة فيه، وعدم صلاحيته لمباشرتها، ووقوعه موقع الشرط، وإذا كان لا يصلح للارتباط مع الاتصال بأداة الشرط فأولى ألا يصلح مع الانفصال، فقد توهم أنه مستأنف غير جزاء لما قبله، فإن قرن بالفاء علم ارتباطه بما قبله معلقاً حصول على حصول الشرط؛ لذا وجب قرن الجواب بالفاء؛ لعدم صلاحيته للوقوع شرطاً في المواضع الآتية^(٢):

(١) إنما خصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب المناسب للجزاء؛ إذ الجزاء مسبب عن الشرط، ويحصل عقب حصوله.

فهى في الأصل فاء السبب، أى التى تعطف الجمل؛ لإفادة السببية وتعينت هنا للربط، وليس عاطفة، فلا تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الإعراب، ولا فى المعنى، وإلا لجزم ما بعدها لفظاً، إن كان مضارعاً، ولا نقلب الجواب شرطاً. انظر: منهج السالك (الأشموني) ٤: ٢٣.

(٢) نظم بعضهم المواضع التى يجب اقتران جواب الشرط بالفاء، فقال:

اسْمِيَّةٌ طَلْبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ .: وَبِمَا وَلَّنْ وَبِقَدْ وَبِالتَّنْفِيْسِ

انظر: توضيح المقاصد ٤: ٢٤٩، ٢٥٠ - التصريح ٢: ٤٠٥ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٢٠.

الأول: إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها أمر. نحو قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَقَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ١٩٨)، وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ (البقرة ٢٠٠)، وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة ٢٢٢)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ (البقرة ٢٣١)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (البقرة ٢٨٢)، وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران ١٥٩)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ﴾ (النساء ٨)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِحَبِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ (النساء ٨٦)، وقوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ (النساء ٩٤)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة ٢)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (المائدة ٦)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ﴾ (الأنعام ٥٤)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ (الأنعام ٦٨)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ (الأنعام ١٥٢).

الثاني: أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بـ (لا) الناهية. نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (البقرة ٢٣٢)، وقوله - تعالى - : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ (النساء ١٤٠)، وقوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَنْبَارَ﴾ (الأنفال ١٥)، وقوله - تعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَنَاجَيْتُمْ فَلَا تَنَاجَوْا بِالْأَيْمِ وَالْعُدْوَانِ وَمَغْصِبِ الرَّسُولِ﴾ (المجادلة ٩).

الثالث: إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها جامدا، نحو قوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذِرِينَ﴾ (الصافات ١٧٧)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ (النساء ١٠١).

الرابع: إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بحرف تنفيس. نحو قوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا﴾ (مريم ٧٥).

الخامس: إذا كان الجواب جملة اسمية. نحو قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ (البقرة ١٨٦)، وقوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَسْرَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة ١٩٦)، وقوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة ٢٣٤)، وقوله - تعالى -: ﴿انظُرُوا عَلَيْهِمُ النَّبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ﴾ (المائدة ٢٣)، وقوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ (المؤمنون ١٠١)، وقوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾ (فاطر ٤٥)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾ (التوبة ١٢٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ (الرعد ١١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ (الشعراء ٨٠)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَنُودِعُوا عَرِيضٍ﴾ (فصلت ٥١)، وقوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المنثر ٩).

جواز اقتران جواب (إذا) الشرطية بالفاء:

يجوز اقتران (إذا) الشرطية بالفاء إذا كان جملة مصدرية بـ (لا) النافية، ثمادها هي ذلك شأن أدوات الشرط الجازمة^(١).

فمن مجيئه مقرونًا بالفاء والحالة هذه قوله - تعالى -: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (يونس ٤٩)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ (النحل ٨٥).

ومن مجيئه غير مقرون بالفاء قوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (النحل ٦١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا ذُكِّرُوا لَا يَذْكُرُونَ﴾ (الصافات ١٣)، وقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ (نوح ٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ (الانشقاق ٢١).

وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء جوابًا لـ (إذا) الشرطية:

اختلف العلماء في جواز وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء جوابًا لـ (إذا) الشرطية على مذهبين^(٢):

الأول: ذهب الإمام الرضى ومن وافقه إلى جواز وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء جوابًا لـ (إذا) الشرطية، واستدلوا على ذلك بقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ إِذَا كُنَّا تُرَابًا أَوْ إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (الرعد ٥)، وقوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرَفَاتًا أَوْنَا لَمُبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ (الإسراء ٤٩)، وقوله - تعالى -: ﴿قَالُوا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَوْنَا لَمْبَعُوثُونَ﴾ (المؤمنون ٨٢)، وقوله - تعالى -: ﴿وَكَانُوا يَقُولُونَ إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَوْنَا لَمْبَعُوثُونَ﴾ (الواقعة ٤٧)، وقوله -

(١) انظر: توضيح المقاصد ٢: ٢٤٩ - التصريح ٢: ٤٠٤ - الهمع ٤: ٣٢٤.

(٢) انظر: أمالي ابن الحاجب ١: ٣٣، ٣٤ - شرح الكافية للرضى ٣: ١٩١ - المغنى ١: ١٠٠.

تعالى:- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا إِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ (النمل ٦٧)، وقوله
تعالى:- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلٌّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ
لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ ٧)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا إِنَّا
لَمَبْعُوثُونَ﴾ (الصفات ١٦)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾
(الشورى ٣٧)، وقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ (الشورى
٣٩)، وقوله - تعالى - : ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ (ق ٣).

يقول الرضى: [ولعدم عرافة (إذا) في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط،
أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ
يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى ٣٧)، وقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾
(الشورى ٣٩)، ولا مانع من كون (هم) في الآيتين تأكيداً للواو، والضمير المنصوب
في (أصابهم) ^(١)].

الثاني: وذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء
جواباً لـ (إذا) الشرطية، ولم يرتضوا أدلة المجيزين، وسلخوا فيها سبيل التأويل ^(٢)،
ومن ذلك:

أولاً: أن الجواب هو الجملة الاسمية، لكن على إضمار الفاء، كما أضمرت في قوله -
تعالى - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾ (البقرة
١٨٠). يقول الإمام الألوسي: [* الوصية للوالدين والأقربين *، وقيل: مبتدأ

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٣: ١٩١.

(٢) انظر: الكشاف ٣: ٦٧٨ - التبيين ٢: ٧٥١، ١٠٦٣ - البحر المحيط ٦: ٤٤، ٧: ٩٤، ٣٥٥،
١٢٠، ٥٢٢ - روح المعاني ٢: ٣٠٧، ١٥: ٣١٣، ١٦: ٢٥٨.

خبره (الوالدين) والجملة جواب الشرط بإضمار الفاء؛ لأن الاسمىة إذا كانت جزاء لابد فيها منها^(١).

ثانياً: - أن الجواب ليس الجملة الاسمىة، كما زعم المجيزون، بل هو شئ آخر، وبيان ذلك على النحو التالي:

١- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا أُنَّا لَفِي خَلْقٍ﴾ (الرعد ٥) محذوف مدلول عليه بجملة " أننا لفي خلق جديد "، والتقدير: إذا كنا تراباً نبعث. قال أبو البقاء: [والعامل في (إذا) فعل دل عليه الكلام، تقديره: إذا كنا تراباً نبعث، ودل عليه قوله - تعالى - : ﴿لَفِي خَلْقٍ﴾ ولا يجوز أن ينتصب بـ (كنا)؛ لأن (إذا) مضافة إليه، ولا بجديد؛ لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها^(٢).

٢- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أُنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ (الإسراء ٤٩) محذوف دل عليه قوله - تعالى - : ﴿أُنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾، والتقدير: نخرج. قال أبو حيان: [من قرأ (إذا) و (إننا) على صورة الخبر فلا يريد الخبر حقيقة. ولكن حذف همزة الاستفهام؛ لدلالة المعنى. وفي الكلام حذف تقديره: إذا كنا تراباً وعظاماً نبعث أو نعاد، وحذف لدلالة ما بعده عليه، وهذا المحذوف هو جواب الشرط عند سيبويه^(٣).

٣- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أُنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (الواقعة ٤٧) محذوف دل عليه جملة: ﴿أُنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾، والتقدير: أنذا متنا وكنا

(١) انظر: روح المعاني (الألوسي) ٢: ٣٠٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٧٥١.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦: ٤٤.

تَرَابًا وَعِظَامًا نَبِعثُ. قال أبو حيان: [من قرأ بالاستفهام فجواب (إذا) محذوف، أي نبعث]^(١).

٤- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا أَيْسًا لَمُخْرَجُونَ﴾ (النمل ٦٧) محذوف، دل عليه جملة: ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾، والتقدير: نُخْرَج. قال أبو حيان: [العامل في (إذا) محذوف دل عليه مضمون الجملة الثانية، تقديره: نخرج، ويمتنع إعمال (لمخرجون) فيه؛ لأن كلاً من (إن) ولام الابتداء والاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله]^(٢).

٥- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذَلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبا ٧) محذوف، دل عليه قوله - تعالى - : ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، والتقدير: تبعثون. قال أبو البقاء: [العامل في (إذا) ما دل عليه خبر (إن) إذا مُرِّقْتُمْ بُعِثْتُمْ، ولا يعمل فيه (ينبئكم)؛ لأن إخبارهم لا يقع وقت تمزيقهم، ولا (مُرِّقْتُمْ)؛ لأن (إذا) مضاف إليها، ولا (جديد)؛ لأن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها]^(٣).

٦- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَيْنَا لَمَدِينُونَ﴾ (الصفات ٥٣) محذوف، دل عليه جملة ﴿لَمَدِينُونَ﴾، والتقدير نبعث ونجازي^(٤).

٧- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى ٣٧)، هو جملة: ﴿يَغْفِرُونَ﴾، بناء على أن الضمير (هم) توكيد للفاعل في (غضبوا)، أو الجواب محذوف، تقديره: (يغفرون) دل عليه (يغفرون) المذكور، والضمير (هم)

(١) انظر: المرجع السابق ٧: ٣٥٥.

(٢) انظر: المرجع السابق ٧: ٩٤.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ١٠٦٣.

(٤) انظر: الكشاف ٣: ٦٧٨ - روح المعاني ١٥: ٣١٣.

فاعل للفعل المحذوف، وإنما انفصل الضمير لماً حذف الفعل. قال أبو حيان: [والعامل في (إذا) (يغفرون)، وهي جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على (يجتنبون)، ويجوز أن يكون (هم) توكيداً للفاعل في (غضبوا). وقال أبو البقاء: (هم) مبتدأ، و(يغفرون) الخبر، والجملة جواب (إذا) انتهى. وهذا لا يجوز؛ لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء، تقول: إذا جاء زيد فعمرو منطلق، ولا يجوز حذف الفاء إلا أن ورد في شعر. وقيل (هم) مرفوع بفعل محذوف يفسره (يغفرون)، ولماً حذف انفصل الضمير، وهذا القول فيه نظر، وهو أن جواب (إذا) يفسر كما فعل الشرط بعدها، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١). ولا يبعد جواز ذلك على مذهب سيبويه؛ إذ جاء ذلك في أداة الشرط الجازمة، نحو: إن ينطلق زيد ينطلق، فـ (زيد) عنده فاعل بفعل محذوف يفسره الجواب، أي ينطلق زيد، منع ذلك الكسائي والفراء] (١).

٨- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ (الشورى ٣٩) جملة: ﴿يَنْتَصِرُونَ﴾، والضمير (هم) توكيد للضمير (أصابهم). أو الجواب مقدر دل عليه جملة (ينتصرون)، والضمير (هم) فاعل له، وقد انفصل بعد حذف الفعل (٢).

٩- الجواب في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ (ق ٣) محذوف دل عليه جملة: ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾، والتقدير: رجعنا. قال أبو حيان: [وأضمر جواب (إذا)، أي: إذا متنا وكنا تراباً رجعنا. وأجاز صاحب اللوامح أن

(١) انظر: البحر المحيط ٧: ٥٢٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ٧: ٥٢٢ - روح المعاني ١٦: ٢٥٨.

يكون الجواب رُجع بعيداً، على تقدير حذف الفاء، وقد أجاز بعضهم في جواب الشرط ذلك إذا كان جملة اسمية، وقصره أصحابنا على الشعر في الضرورة^(١).

ثالثاً^(٢): أن (إذا) استدل به الرضى ومن وافقه ظرفية، لا شرطية. قال ابن هشام: (الفصل الثالث: في خروج (إذا) عن الشرطية * ومثال قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَا عَضِبُوا فَهُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى ٣٧)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ فَهُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ (الشورى ٣٩)، فـ (إذا) فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواباً؛ لاقرنت بالفاء، مثل قوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ يَنْتَصِرْ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الأنعام ١٧)]^(٣).

** والصحيح ما ذهب إليه الرضى من جواز وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء جواباً لـ (إذا) الشرطية، وذلك لأمر منها:

الأول: كثرة ما ورد في القرآن الكريم، ولا داعي للتأويل وتقدير جواب محذوف.

الثاني: أن لأدوات الشرط غير الجازمة شأنًا يخالف شأن الأدوات الجازمة، ومما يدل على ذلك أن الجملة الفعلية المصدرية بـ (قد) لا تصلح أن تكون شرطاً للأدوات الجازمة، ولذلك يجب اقترانها بالفاء إن وقعت جواباً للشرط. وقد صلحت هذه الجملة أن تكون شرطاً لـ (لو) في كلام العرب، شعره ونثره وفي الحديث.

الثالث: أن من زعم أن الجواب هو الجملة الاسمية لكن على إضمار الفاء مرئود من وجهين:

(١) انظر: البحر المحيط ٨: ١٢٠.

(٢) أي من تأويلات الجمهور بشأن الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء الواقعة بعد (إذا) الشرطية

(٣) انظر: المغنى ١: ١٠٠.

أ. أن الفاء تحذف من الجواب في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر (١):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ب. أن الآية (٢) التي استدلووا بها على جواز حذف الفاء في غير الضرورة لا تعد دليلاً؛ لأن " الوصية " في الآية نائب عن فاعل " كتب "، و " للوالدين " متعلق بها، لا خبر، والجواب محذوف، تقديره: (فليوص) (٣).

وقوع الجملة المصدرية بـ (ما) النافية غير مقرونة بالفاء جواباً لـ (إذا) الشرطية:

إذا كانت جملة جواب الشرط فعلية مصدرية بـ (ما) النافية وجب اقترانها بالفاء (٤)، نحو قوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة ١٩٦)، وقوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة ١٩٦)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة ٦٧)، وقوله - تعالى -: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾ (يونس ٧٢).

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك - رضى الله عنه - في ديوانه ٢٨٨ - شرح أبيات سيبويه ٢: ١٠٩. وله أو لعبد الرحمن بن حسان في شرح شواهد المغنى ١: ١٧٨ - الخزانة ٩: ٤٩، ٥٢. ولعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد ٣١ - المقتضب ٢: ٧٢ - المغنى ١: ٥٦ - اللسان: (بجل) - العيني ٤: ٤٣٣ - الخزانة ٢: ٣٦٥. ولحسان بن ثابت في الكتاب ٣: ٦٥ - الدرر ٥: ٨١. وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الكتاب ٣: ١١٤ - الخصائص ٢: ٢٨١ - سر صناعة الإعراب ١: ٢٦٤، ٢٦٥ - المحتسب ١: ١٩٣ - المنصف ٣: ١١٨ - المقرب ٣٠٢ - ابن يعيش ٩: ٢، ٣ - أوضح المسالك ٤: ١٩٠ - الهمع ٤: ٣٢٨ - شرح شواهد المغنى ١: ٢٨٦ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٢٠.

(٢) أعنى قوله - تعالى -: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة ١٨٠).

(٣) انظر: الكشاف ١: ٢٠٣ - التبيان ١: ١٤٦ - البحر المحيط ٢: ١٨، ١٩.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية: ٣: ١٥٩٧ - الجني الداني ٦٨ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٢٠.

• وقد جاء جواب (إذا) مصدرًا بـ (ما) النافية غير مقرون بالفاء في قوله - تعالى: ﴿وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتُوا بِآيَاتِنَا﴾ (الجاثية ٢٥).
وقد اختلف العلماء في هذه الآية على أربعة أقوال:

الأول: ذهب أبو حيان ومن وافقه إلى أن جملة: " ما كان حجتهم إلا أن قالوا " هو جواب (إذا). قال في البحر: [وانفردت (إذا) بأنه إذا كان جوابها منفيًا بـ (ما)، أو (لا) لا تدخله الفاء، بخلاف أدوات الشرط غيرها فلا بد من الفاء مع (ما)، أو (لا)، إذا ارتفع المضارع، فلو وقعت (إن) النافية في جواب غير (إذا) فلا بد من الفاء كـ(ما) النافية^(١). وقال في موضع آخر: [لأن (إذا) للاستقبال، وخالفت أدوات الشرط بأن جوابها إذا كان منفيًا بـ (ما) لم تدخل الفاء، بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء. تقول: إن تزرنا فما جفوتنا، أي فما تجفونا. وفي كون الجواب منفيًا بـ (ما) دليل على ما اخترناه من أن جواب (إذا) لا يعمل فيها؛ لأن ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها]^(٢).

الثاني: وذهب قوم إلى أن جملة: " ما كان حجتهم إلا أن قالوا " هو الجواب، لكن على إضمار الفاء^(٣)، كما أضمرت في قوله - تعالى - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة ١٨٠).

الثالث: وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن جملة " ما كان حجتهم " ليست جوابًا لـ (إذا) الشرطية؛ لعدم اقترانها بالفاء، وإنما الجواب عنده مقدر. قال في المغنى: [وليس

(١) انظر: البحر المحيط ٦ : ٥٠٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ٨ : ٤٩.

(٣) انظر: المغنى ١ : ٩٨.

هذا بجواب، وإلا لاقترن بالفاء، مثل: قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ يَسْتَعْجِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ (فصلت ٢٤)، وإنما الجواب محذوف، أي عمدوا إلى الحجج الباطلة^(١).

الرابع: وذهب ابن الحاجب إلى أن (إذا) في الآية ليست شرطية، فلا تحتاج إلى جواب، وأن عاملها ما بعد (ما) النافية، كما عمل ما بعد (لا) في يوم من قوله - تعالى - : ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان ٢٢)، وأن ذلك من التوسع في الظروف. قال في أماليه: [و(إذا) قد عوملت معاملة (إن) في وجوب دخول الفاء وعدمها، واحتمال الأمرين، فلم تعد (إذا) فيما ذكرناه استقبالا، فينبغي دخول الفاء، وكذلك قوله - عز وجل - : ﴿وَإِذَا تَنَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَنْ قَالُوا﴾ (الجاثية ٢٥)، فإن (إذا) أيضا ما أفادت استقبالا؛ لأن (ما) لنفي الحال، فيستحيل المجامعة بينه وبين الاستقبال؛ بدليل وجوب الفاء في قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ يَسْتَعْجِبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ (فصلت ٢٤). والجواب أن (إذا) تستعمل لمجرد الظرف، والدليل عليه قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ (الليل ١)، فإنه يستحيل أن تكون هاهنا للشرط، وذلك أن (الليل) مخفوض بوو القسم، وهو قسم إنشائي، والذي يدل عليه أنه له الجواب. ولو كان إخبارا لما احتج إلى جواب ولما حذف الفعل وأتى الجواب دل على ما ذكرناه. وأيضا فإنه لو كان إخبارا لما كان التعبير عنه بالواو، ولو قلت: (والله) على معنى أقسمت بالله، وأنت تقصد الإخبار لم يجر فلو كان إخبارا لم يكن بالواو، فإذا ثبت ما ذكرناه، فمعنى الآية: أقسم الله بالليل في زمن غشيانه، ولو كانت للشرط لزم تعليق القسم على الشرط. والباري - تعالى - أقسم من غير شرط معلق، وإذا ثبت أن (إذا) لمجرد الزمان المحض؛ بدليل ما ذكرناه وقررناه، فيكون معنى الآيتين على هذا واضح، وهو أن معنى قوله: "هم ينتصرون" ينتصرون في زمن إصابة البغي لهم. فكذلك قوله: "وإذا تنلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم في هذا الزمان إلا أن قالوا". إلا أنه في قوله: "

(١) انظر: المصدر السابق ١: ٩٨.

ما كان حجتهم " تقديم ما في حيز النفي عليه، وجوابه: أنه ظرف، والظروف اتسع فيها، ومثله في القرآن ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (الفرقان ٢٢)، على خلاف فيه، وكذلك قوله - تعالى - : ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ (النزيات ١٧)]^(١).

•• والصحيح أن جملة " ما كان حجتهم " هي جواب (إذا) الشرطية؛ وذلك لأمر

منها:

١- أن لأدوات الشرط غير الجازمة شأنًا يخالف شأن الأدوات الجازمة؛ لذا لم يفتن جواب (إذا) بالفاء إذا كان جملة فعلية مصدرية بـ (ما) النافية.

٢- على أن القول بإضمار الفاء مردود بأنها لا تحذف من جواب الشرط إلا في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

٣- أن قول ابن هشام إن الجواب مقدر فيه تكلف بلا داع.

٤- أن قول ابن الحاجب إن (إذا) غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب مردود من أربعة أوجه^(٣):

أ. أن مثل هذا التوسع في الظرف خاص بالشعر، كما في قول الراجز^(٤):

(١) انظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ١: ٣٣، ٣٤.

(٢) انظر: سبق تخريجه ص ٣٤.

(٣) انظر: المغنى ١: ٩٨ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢٥٥، ٢٥٦.

(٤) رجز، لعبدالله بن رواحة في ديوانه ١٠٧ - الكتاب ٣: ٥١١ - شرح أبيات سيبيويه ٢: ٢٢٢.

وله أو لسيدنا عمار بن الأكوع - رضى الله عنه - في شرح شواهد المغنى ١: ٢٨٦، ٢٨٧ -

شرح أبيات المغنى ٢: ٢٥ - الدرر ٥: ١٤٨. وبلا نسبة في المنقضب ٣: ١٣ - تحصيل

وَتَخُنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا فَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَاقَيْنَا

فَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فـ (عن) متعلقة بـ (استغنيننا)، لضرورة الشعر؛ لأن (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ إذ لها الصدر، كـ (إن) النافية، دون (لا، ولم، ولن).

ب. أنه لا يجوز قياس (ما) على (لا)؛ لأن (ما) لها الصدر مطلقاً على الصحيح. أما (لا)، فقيل: لها الصدر مطلقاً، وقيل: ليس لها الصدر مطلقاً؛ لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو قوله - تعالى - : ﴿إِلَّا تَتَفَرُّوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (التوبة ٣٩)، وقوله - سبحانه - : ﴿إِلَّا تَتَصَرَّوْهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ (التوبة ٤٠)، وقوله - صلى الله عليه وسلم - : "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"^(١)، وقول الشاعر^(٢):

أَلَا إِنْ قُرْطًا عَلَى آلِيهِ أَلَا إِنْ نِي كَيْدُهُ لَا أَكْبِدُ

وقيل أ إن وقعت (لا) في جواب القسم فلها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدر، كما في قول السيدة عائشة - رضى الله عنها - في خبر الإفك حينما أمرتها أمها بأن تقوم

عين الذهب ٥٢٠ - المغنى ١: ٩٨، ٢٦٩، ٣١٧، ٢: ٣٣٩، ٥٣٩، ٦٩٤ - تخليص الشواهد ١٣٠ - الخزانة ٧: ١٣٩.

(١) أخرجه البخاري ٢٣ - كتاب الجنائز، ٧٩ - باب إذا سلم الصبي فمات، ح ١٣٥٤. وأخرجه مسلم في الفتن وأشراف الساعة، باب: ذكر ابن صايد، رقم ٢٩٣٠، ٢٩٣١.

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأخرم السنيسي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٦٠٠ - شرح شواهد المغنى ١: ٢٩٤ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢٥٥. وبلا نسبة في المغنى ١: ٩٨ - تخليص الشواهد ٥٠٩ - حاشية يس ١: ٢٥٥.

٢- أن القول بأن الجواب محذوف لا محوج إليه؛ لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تقدير وتأويل.

ربط جواب (إذا) الشرطية بـ (إذا) الفجائية:

تخلف (إذا) الفجائية^(١) الفاء في الربط إذا كانت أداة الشرط (إن) أو (إذا)^(٢)، بشرط أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة^(٣). قال ابن مالك^(٤):

فَجَاءَ فِي ذَا الْجَوَابِ فَادْرَ ذَا وَتَخَلَفَ الْفَا قَبْلَ مُبْتَدَأِ (إِذَا)

ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا أَنْقَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ مَسْتَهْمِ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ (يونس ٢١)، وقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضَّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (النحل ٥٤)، وقوله - تعالى -: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ﴾ (المؤمنون ٦٤)، وقوله - تعالى -: ﴿حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ (المؤمنون ٧٧)، وقوله - تعالى -: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا

(١) إنما قامت (إذا) الفجائية مقام الفاء هنا؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، وفي إفادة التعقيب، فكل منهما لا بد أن تسبق بكلام معقب بما بعدها. انظر: منهج السالك (الأشموني) ٤: ٢٣.

(٢) إنما اشترط في الربط بـ (إذا) الفجائية أن تكون الأداة (إن) أو (إذا)؛ لأن (إن) أصل الأدوات الجازمة، و(إذا) الشرطية أصل الأدوات غير الجازمة، فاكفني معهما بأدنى رابط. انظر: التصريح ٢: ٤٠٧.

(٣) ومن ثم يمتنع الربط بـ (إذا) الفجائية في نحو: (إذا عصى سعيد فويل له)؛ لأن الجواب جملة اسمية طلبية دعائية، والطلب ينافي المفاجأة؛ لأن المفاجأة إنما تكون بحصول مضمون الخبر، ويمتنع في نحو: (إذا أخلص أحمد فما عماد مخلص)؛ لأن الجواب جملة اسمية منفية، ويمتنع في نحو: (إذا سافر حسام فإن حاتمًا مسافر)؛ لأن الجواب جملة اسمية منسوخة، وكل من المنفي والمنسوخ مظنة القطع عما قبله والاستئناف، فكان لا بد لهما من رابط قوى أصيل، وهو الفاء - انظر: شرح التسهيل ٤: ٨٥ - توضيح المقاصد ٤: ٢٥٣، ٢٥٤ - التصريح ٢: ٤٠٧.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣: ١٥٩٣.

صَامِتُونَ﴾ (الأعراف ١٩٣) بمنزلة: أم صَمْتَمٌ. ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجئ
مبتدأه، كما أن الفاء لا تجئ مبتدأ^(١).

رأى الأَخْفَشُ:

نسب غير واحد من العلماء إلى الأَخْفَشِ أنه يرى أن الرابط ليس (إذا) الفجائية، بل فاء
محذوفة مقدرة قبلها^(٢). قال ابن عقيل: [وقال الأَخْفَشُ: هو على تقدير الفاء، وتقدير
الآية^(٣) " فَإِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ "]^(٤). إلا أن الأَخْفَشِ صرح بأن الرابط (إذا) الفجائية نفسها،
حيث قال: [فقوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٦) هو الجواب؛ لأن (إذا) معلقة بالكلام
الأول بمنزلة الفاء]^(٥).

*** والصحيح أن الرابط هو (إذا) الفجائية نفسها لا الفاء مضمرة؛ لأن الفاء الرابطة
لا تحذف من الجواب إلا في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر^(٦):

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

ربط جواب (إذا) الشرطية بالفاء و (إذا) الفجائية معاً

للعلماء في اجتماع الفاء و(إذا) الفجائية في ربط الجواب رأيان:

الأول: منع الجمهور اجتماعهما^(١)؛ لأن (إذا) الفجائية عوض عن الفاء؛ ولا يجمع بين
العوض والمعوّض عنه، فلا يصح أن يقال: إذا تقوم فاطمة فإذا ليلى قائمة. قال

(١) انظر الكتاب ٣: ٦٣، ٦٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٢: ٥٥٣ - الهمع ٤: ٣٢٩.

(٣) يعنى قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٦)

(٤) انظر المساعد ٣: ١٦٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٣٨.

(٦) سبق تخريجه ص ٣٤.

سببويه: [وزعم الخليل أن إدخال الفاء على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت (إذا) هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً] (٢).

الثاني: وأجاز جماعة الجمع بينهما، وذلك على سبيل التأكيد (٣)، وهو الحق؛ لوروده في القرآن. قال - تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ (الأنعام ٤٤)، وقال - جل شأنه -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَتَحْتَ بِآجُوجٍ وَمَآجُوجٍ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ * وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنبياء ٩٦-٩٧). قال الزمخشري: [و * إذا * هي المفاجأة، وهي تقع في المجازاة سادة مسدّ الفاء، كقوله - تعالى -: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٦)، فإذا جاءت الفاء تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيؤكد. ولو قيل: إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديداً] (٤).

دخول لام الابتداء في جواب (إذا) الشرطية:

اختلف العلماء في جواز دخول لام الابتداء في جواب (إذا) الشرطية على مذهبين:

الأول: منع الجمهور دخول لام الابتداء في جواب (إذا) الشرطية مطلقاً (٥) حملاً لها على سائر أدوات الشرط غير (لو). قال ابن مالك: [ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنباري أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مستعمل، فالأجود

(١) انظر: شرح التسهيل ٤: ٨٥ - الارتشاف ٢: ٥٥٣ - التصريح ٢: ٤٠٧ - الهمع ٤: ٣٢٩.

(٢) انظر: الكتاب ٣: ٦٤.

(٣) انظر: التصريح ٢: ٤٠٧.

(٤) انظر: الكشاف ٣: ٢٠٦.

(٥) انظر: المساعد ١: ٣٢٢ - روح المعاني ١١: ٥١، ٥٢.

ألا يحكم بجوازه] (١). ومن ثم اختلفوا في تأويل وتوجيه قوله - تعالى - : ﴿إِذَا مَا مِيتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦) على قولين:

١- أن (إذا) في الآية متمحضة للظرفية، وليست بشرطية، وأن السلام لام القسم، وليست لام الابتداء، وأن الناصب لـ (إذا) الفعل "أخرج"، وإنما جاز أن يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها؛ لأن (إذا) ظرف، وهم يتوسعون في الظروف. قال ابن هشام: [وأما قوله - تعالى - : ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِيتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦)، فإن (إذا) ظرف لـ (أخرج)، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم؛ لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله (٢):

رَضِيْعِي لِبَانَ تَذِي أُمَّ تَحَالَفًا .: بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ (٣)

أي لا نتفرق أبدًا، و(لا) النافية لها الصدر في جواب القسم (٤).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢٨.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٢٧٥ - الخصائص ١: ٢٦٥ - صاحب في فقه اللغة ١٥٦ - إصلاح المنطق ٢٩٧ - أدب الكاتب ٤٠٧ - الأغاني ٩: ١١١ - جمهرة اللغة ٩٠٥ - ابن يعيش ٤: ١٠٧ - المغني ١: ١٥٠ - اللسان: (عوض)، و (سحم)، و (البن) - شرح شواهد المغني ١: ٣٠٣ - الخزانة ٧: ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤ - شرح أبيات المغني ٢: ٢٧٧، ٣: ٣٢٤، ٧: ٢٤٦ - الدرر ٣: ١٣٣. وبلا نسبة في: الاشتقاق ٢٤٠ - الإنصاف ١: ٤٠١ - المغني ٢: ٥٩١ - الهمع ٣: ٢١٢.

(٣) (رضيع): مرضع. (لبان) - بالكسر - لبن المرأة خاصة. (بأسحم): الباء داخلة على المقسم به، وقد اختلف في المراد به، فقيل: الرماد، وقيل: الليل، وقيل: الرِّجَم، وقيل: الدم، وقيل: حلمة الثدي، وقيل: زق الغمر، وقيل: دماء الذبائح التي تذبح للأصنام. انظر: اللسان: (البن - سحم).

(٤) انظر المغني ٢: ٥٩٠، ٥٩١.

٢- أن (إذا)-شرطية، وجوابها محذوف دل عليه " لسوف أخرج "، والتقدير: أنذا ما مت أبعث لسوف أخرج. قال أبو البقاء: [قوله - تعالى - : " أنذا " : العامل فيها فعل دل عليه الكلام، أي: أبعث إذا ولا يجوز أن يعمل فيها " أخرج "؛ لأن ما بعد اللام (سوف) لا يعمل فيما قبلها مثل (إن)^(١).

الثاني: وذهب جماعة منهم الرضى والزركشي^(٢) إلى أنه يجوز دخول لام الابتداء في جواب (إذا) الشرطية، واستدلوا لصحة مذهبهم بقوله - تعالى - : ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦). قال الرضى: [ولتحصيل هذا الغرض عمل في (إذا) جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في: " فسبح " * النصر ٣ *، و(إن) في قولك: إذا جننتي فإنك مكرم، ولام الابتداء في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦)، كما عمل ما بعد الفاء و(إن) في الذي قبلهما في نحو: أمّا يوم الجمعة فإن زيدًا قائم، وأما زيدًا فأني ضار، للغرض الداعي إلى هذا الترتيب، كما يجيء في حروف الشرط^(٣). وقال في موضع آخر: [وأما استدلاله على عمل الشرط في (إذا) بقوله - تعالى - : ﴿إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦)، وأن الجواب لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت، فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت. فالجواب: أن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية؛ لقيام القرينة، والمعنى: أنذا ما مت وصرت رميمًا أبعث، أي مع اجتماع الأمرين، كما قال - تعالى - : ﴿إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ (الواقعة ٤٧)، وكثير في القرآن مثله^(٤).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٨٧٧.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤: ١٩٧.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضى ٣: ١٨٨.

(٤) انظر: المرجع السابق ٣: ١٩٠، ١٩١.

•• والصحيح جواز دخول لام الابتداء على جواب (إذا) الشرطية بقله، وذلك لأمر

منها:

١- ورود ذلك في الفصح من الكلام، كما في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا مَا مِثُّ لَسَنَوَاتٍ
أُخْرِجَ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦)، وقول الشاعر^(١):

أَمَلِحَ الْخَلْقَ إِذَا جَرَّدَتْهَا غَيْرَ سِمَاطِينَ عَلَيْهَا وَسُورَ

لَحَسِبْتَ الشَّمْسَ فِي جِلْبَابِهَا قَدْ تَبَدَّتْ مِنْ غَمَامٍ مُنْسَفِرِ

قال الأنباري: [وقوله * إذا جردتها *، أي: لو جردتها، فمن ثم قال: لحسبت]^(٢).

وقال شارحًا المفضليات: [* لحسبت * جواب * إذا * بتضمينها معنى * لو *]^(٣).

٢- أن ما ذكره المانعون في الآية الكريمة من تأويل وتقدير لا دليل عليه، ولا معوج
له.

٣- أنه يجوز حمل (إذا) الشرطية على (لو) الشرطية؛ لأنهما أداتا شرط غير
جازمتين؛ لذا ساغ دخول لام الابتداء في جواب (إذا) حملًا لها على (لو) أختها.

وقوع أدوات الشرط بعد (إذا) الشرطية:

إذا ولى (إذا) الشرطية أداة شرط، وكان بعدهما جواب واحد، فإن لذلك صورًا وأحكامًا
هي:

الصورة الأولى: إذا اقترنت أداة الشرط الواقعة بعد (إذا) بالفاء تعين أن يكون الجواب
المذكور لها، وأن تكون هي وجوابها جوابًا لـ (إذا) الشرطية^(١)، وذلك نحو: إذا

(١) البيهقي للسرار بن منقذ. انظر: شرح المفضليات للأنباري ١٥٩.

(٢) انظر: شرح المفضليات للأنباري ١٥٩.

(٣) انظر: شرح المفضليات ٩٢، ط / دار المعارف.

اعتذرت لمن أسأت إليه فإن قبل اعتذارك فهو كريم. قال - تعالى - : ﴿فَإِذَا أَخَصِّنَ فَبِإِنْ
 أُنِّينَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُخْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١) (النساء ٢٥). وقال -
 جلُّ شأنه - : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ
 أَمْوَالَهُمْ﴾^(٢) (النساء ٦). وقال - سبحانه - : ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صدَقُوا لَلَّهَ لَكَانَ خَيْرًا
 لَهُمْ﴾^(٣) (محمد ٢١). وقال - جلُّ وعلا - : ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا
 اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾^(٤) (البقرة ١٩٦).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣: ١٦١٤، ١٦١٥ - توضيح المقاصد ٤: ٢٦٨ - التصريح ٢: ٤١٥ - منهج السالك (الأسموني) ٤: ٣٠.

(٢) قال الألويسي في روح المعاني ٤: ٢١: [هذا والفاء في • فإن أتين • جواب • إذا •، والثانية
 جواب (إن)، والشرط الثاني مع جوابه مترتب على وجود الأول]. وانظر: التبيان ١: ٣٤٩ -
 البحر المحيط ٣: ٢٢٤.

(٣) قال الزمخشري في الكشاف ١: ٤١٥: [قلت: ما بعد (حتى) إلى • فادفعوا إليهم أموالهم • جعل
 غاية للابتداء، وهي • حتى • التي تقع بعدها الجمل، كالتي في قوله:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا .: . بَدِجَةٌ حَتَّى مَاءٌ بِدِجَةٌ أَشْكَلُ .

والجملة الواقعة بعدها جملة شرطية؛ لأن (إذا) متضمنة معنى الشرط، وفعل الشرط بُلغوا
 النكاح، وقوله: " فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم " جملة من شرط وجزاء واقعة
 جواباً للشرط الأول الذي هو " إذا بلغوا النكاح " فكأنه قيل: وابتلوا يتامى إلى وقت بلوغهم
 فاستحقاقهم دفع أموالهم إليهم بشرط إيناس الرشد منهم]. وانظر التبيان ١: ٣٣١ - البحر
 المحيط ٣: ١٧١.

(٤) قال أبو حيان في البحر المحيط ٨: ٨٢: [والظاهر أن جواب • إذا • قوله • فلو صدقوا الله •
 كما تقول: إذا كان الشتاء فلو جنتني لكسوتك]. وانظر روح المعاني ١٦: ٥٩٦.

(٥) قال أبو البقاء في التبيان ١: ١٦٠: [" فإذا أمنتم " : (إذا) في وموضع نصب. " فمن تمتع " : شرط
 في موضع مبتدأ. " فما استيسر " : جواب " فمن "، و (من) وجوابها جواب (إذا)، والعامل في
 (إذا) معنى الاستقرار، لأن التقدير: فعليه ما استيسر، أي: يستقر عليه الهدى في ذلك الوقت].

الصورة الثانية: إذا كانت أداة الشرط الواقعة بعد (إذا) غير مقرونة بالفاء، وكان ذلك دون عطف، نحو: إذا جاء محمد إن ضحك فعبدني، حر، فللعلماء في تعيين جواب كل من الأداتين ثلاثة أقول^(١):

الأول: الجواب المذكور لأول الشرطين، والثاني مقيد الأول كتقييده بحال واقعة موقعه، وهذا مذهب ابن مالك في الكافية الشافية^(٢)، وهذا يقتضي أن الشرط الثاني لا جواب له؛ لوقوعه موقع الحال، والحال لا جواب لها، فالتقدير في المثال: إذا جاء محمد ضاحكاً فعبدني حر.

الثاني: الجواب المذكور لأول الشرطين، وجواب الثاني محذوف؛ لدلالة الأول وجوابه عليه. ذكره ابن مالك في التسهيل^(٣)، وعليه يكون الشرط الأول وجوابه متأخرين عن الثاني تقديرًا ووقعًا. فمن قال لامرأته: (إذا أكلت إن شربت فأنت طالق) فلا تطلق إلا إذا شربت ثم أكلت؛ لأن التقدير: إن شربت فإذا أكلت فأنت طالق، فالثاني أول، والأول ثان.

الثالث: الجواب المذكور لثاني الشرطين، وجواب الأول الثاني، وجوابه على تقدير الفاء، فمن قال لامرأته: (إذا أكلت إن شربت فأنت طالق) فلا تطلق إلا إذا أكلت ثم شربت؛ لأن التقدير عليه: إذا أكلت فإن شربت فأنت طالق.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣: ١٦١٤ - الارتشاف ٢: ٥٦٢ - توضيح المقاصد ٤: ٢٦٨ -

المساعد ٣: ١٧٢ - ١٧٣ - التصريح ٢: ٤٥١ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٣٠.

(٢) قال في شرح الكافية الشافية ٣: ١٦١٤: [إذا تولى شرطان دون عطف، فالثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه. والجواب المذكور أو المدلول عليه للأول. والثاني مستغنى عن جوابه؛ لقيامه مقام ملا جواب له وهو الحال].

(٣) انظر: المساعد ٣: ١٧٢ - ١٧٥.

والرأي الثاني هو أصح هذه الآراء؛ إذ الأول يقتضي عدم وجود جواب للشرط والثاني، والثالث يقتضي حذف الفاء، وحذفها شاذ أو ضرورة.

الصورة الثالثة: إذا كانت أداة الشرط الواقعة بعد (إذا) مسبوقه بواو العطف فالجواب لها^(١)، نحو: (إذا تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك) وهذا لا يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد؛ إذ هما في حكم المؤثر الواحد.

الصورة الرابعة: إذا كانت أداة الشرط الواقعة بعد (إذا) مسبوقه بـ (أو) العاطفة فالجواب لأحدهما^(٢)، نحو: (إذا جاء عليّ أو إذا جاءت فاطمة فأكرمه، أو فأكرمها)، و (إذا أقبل خالد أو إذا أقبل أحمد فأحسن إليه).

حذف جواب (إذا) الشرطية:

يجوز حذف جواب (إذا) الشرطية إذا دل عليه دليل، ومن ذلك:

- قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةَ لِيَسْؤِعُوا وَجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الإسراء ٧) فجواب (إذا) محذوف دل عليه جواب (إذا) في قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا﴾ (الإسراء ٥). قال الأوسى: [ليسوعوا]^(٣).

- وقوله - تعالى: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ (الرحمن ٣٧) فجواب (إذا) محذوف، والتقدير: فما أعظم الهول^(٤). قال الأوسى: لو * إذا * شرطية

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣: ١٦١٥ - توضيح المقاصد ٤: ٢٦٨ - المساعد ٣: ١٧٤ -

منهج السالك (الأشموني) ٤: ٣١.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٤: ٢٦٨ - المساعد ٣: ١٧٤ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٣١.

(٣) انظر: روح المعاني ٩: ٦٠٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨: ١٩٥ - مفاتيح الغيب ١٥: ٢٠٢.

جوابه مقدر، أي: كان ما كان مما لا تطيقه قوة البيان، أو وجدت أمرًا هائلًا، أو رأيت ما يذهل الناظرين، وهو الناصب لـ (إذا)؛ ولهذا كان مفرغًا ومسببًا عما قبله؛ لأن في إرسال الشواظ ما هو سبب لحدوث أمر هال، أو رؤيته في ذلك الوقت^(١).

- وقوله - تعالى: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ * وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ * وَإِذَا الْجِبَالُ نُسِفَتْ * وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْنِتَتْ * لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ (المرسلات ٨ - ١٢) فجواب (إذا) محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا كان كذا وكذا وقع ما توعدون^(٢). قال الفخر الرازي: [السؤال الثاني: أين جواب قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾؟ الجواب من وجهين: أحدهما: التقدير ﴿إِنَّمَا تُوَعَّدُونَ لَوَاقِعٍ﴾، إذا النجوم طُمِسَتْ، وهذا ضعيف؛ لأنه يقع في قوله: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾. الثاني: أن الجواب محذوف. والتقدير ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾ وإذا وإذا، فحينئذ تقع المجازاة بالأعمال وتقوم القيامة^(٣).

- وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى * يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَى﴾ (النازعات ٣٤، ٣٥) فجواب (إذا) محذوف، والتقدير: فإن الأمر كذلك^(٤). قال أبو حيان: [وجاب (إذا) قال الزمخشري: فإن الأمر كذلك، وقيل: عاينوا وعلوموا، ويحتمل أن يكون التقدير: انقسم الراؤون فسمين، والأولى أن يكون الجواب فأما وما بعده، كما تقول: إذا جاءك بنو تميم فأما العاصي فأهنه وأما الطائع فأكرمه^(٥).

(١) انظر: روح المعاني ١٧: ٢٤٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨: ٤٠٥ - روح المعاني ١٨: ٢٥٦.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب ١٦: ١٠٦.

(٤) انظر: الكشاف ٤: ٥٤٢ - مفاتيح الغيب ١٦: ٢٠٩.

(٥) انظر: البحر المحيط ٨: ٤٣٣.

- وقوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاخَّةُ • يَوْمَ يَقْرَأُ الْمُرءُ مِنْ أَخِيهِ • وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ • وَصَاحِبَتُهُ وَبَنِيهِ﴾ (عبس ٣٢ - ٣٦) فجواب (إذا) محذوف، والتقدير: اشتغل كل إنسان بنفسه^(١)، والذي دل عليه قوله - تعالى - : ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ (عبس ٣٧).

- وقول الشاعر^(٢):

مُحَمَّدٌ تُفَدُّ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ∴ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا^(٣)

فجوار (إذا) في البيت محذوف، والتقدير: فدتك كل نفس.

- وقول الآخر^(٤):

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعِ

فجواب (إذا) محذوف، والتقدير: رجوا شفاعته.

(١) انظر: المصدر السابق ٨: ٤٢٩ - روح المعاني ٨: ٢٥١.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢١١. وله أو للأعشى في الخزانة ٩:

١١ - وللأعشى أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٥: ٦١. وبلا نسبة في الكتاب ٣: ٨ -

المقتضب ٢: ١٣٢ - سر صناعة الإعراب ١: ٣٩١ - الإنصاف ٢: ٥٣٠ - أسرار العربية

٣١٩، ٣٢١ - المقرب ٢٩٨ - اللامات ٩٦ - ابن يعيش ٧: ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩: ٢٤ -

شرح التسهيل ٤: ٦٠ - رصف المباني ٢٥٦ - تحصيل عين الذهب ٣٨٧ - توضيح

المقاصد ٤: ٢٣١ - الجنى الداني ١١٣ - المغنى ١: ٢٢٤ - المساعد ٣: ١٢٢ - شرح

شواهد المغنى ١: ٥٩٧ - الهمع ٤: ٣٠٩ - منهج السالك (الأشموني) ٤: ٥ - العيني ٤:

٤١٨ - شرح أبيات المغنى ٤: ٣٣٥، ٧: ٣٥٢.

(٣) (تبالا): سوء العاقبة، أو الهلاك.

(٤) البيت من الطويل، وهو لسيدنا حسان بن ثابت في ديوانه ٢٤١ - التصريح ١: ٥٤٩ - العيني

٣: ١١٤ - الدرر ٣: ١٦٢. وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٢: ٢٣٥ - ابن عقيل ٢: ٢١٧

- الهمع ٣: ٢٧٥ - منهج السالك (الأشموني) ٢: ١٤٨.

- وقول الآخر^(١):
خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقْاطِعُ

فجواب (إذا) محذوف، وتقديره: فما وفيكما بعهدي.

- وقول الآخر^(٢):
فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

فجواب (إذا) محذوف، وتقديره: فعليك بالحجاج.

- وقول الآخر^(٣):

عَلَى أَنْقُرَبِ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِبِذِي وَدُّ

فجواب (إذا) محذوف، وتقديره: فلا ينفع قرب الدار.

- وقول الآخر^(٤):

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنْنِي حَسَنُ الْقَرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدَهَا

(١) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل. انظر المغني ٢: ٥٥٧ - شرح شذور الذهب ١٨٠ -

شرح قطر الندى ١٦٨ - تخلص الشواهد ١٥٨ - العيني ١: ٥١٦ - الدرر ٢: ٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه ١٩٥ - التصريح ٢: ٢٨٦. وبلا نسبة في: تذكرة النجاة ٤٤٩.

(٣) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية في ديوانه ٨٢ - ذيل الأمالي ١٠٤ - وللمجنون في ديوانه ٨٩. ولعبد الله بن الدمينية في ديوانه ٨٢ - شرح شواهد المغني ١: ٤٢٥ - شرح أبيات المغني ٣: ٢٥٩. وبلا نسبة في: أمالي الحاجب ٢: ١٤٥ - المغني ١١: ١٤٥ - منهج السالك (الأشموني) ٢: ٢٢٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في ابن يعيش ٧: ١٠٣. وبلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب ٢: ٤٢ - منهج السالك (الأشموني) ١: ٢٣٦ - الدرر ٢: ٦١.

فالجواب محذوف، وتقديره: أحسن القرى.

توسط (إذا) مع شرطها بين ركني الجملة الاسمية:

يجوز أن تتوسط (إذا) الشرطية مع شرطها بين ركني الجملة الاسمية^(١)، نحو قوله -
تعالى - : ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس ٨٢)، وقول
الشاعر^(٢):

وَلَوْ سَنِلَ النَّاسَ التُّرَابَ فَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَكُوا وَيَمْتَعُوا

قال الرى: [فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلا ضرورة، فلا يقال: زيد إن
لقينه كريم، بل يقال: فكريم، أي: فهو كريم، حتى الجملة الشرطية خبر المبتدأ، وأما
تعليقه بين القسم وجوابه، نحو: والله إن جننتي لأكرمك، فسيجيئ. وإنما جاز تعليق
(إذا) مع شرطه بين المبتدأ والخبر في قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ
أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل ٤٠) فلعدم عراقة (إذا) في الشرطية^(٣).

(١) المراد بـ (ركني الجملة الاسمية): المبتدأ والخبر، أو ما دخل عليه ناسخ.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحفاظ ٨١٧ - شرح شذور الذهب ٢٧٠ -

تخليص الشواهد ٢٥٦ - أوضح المسالك ١: ٢٧٨ - ابن عقيل ١: ٢٣٢ - التصريح ١:

٢٨٢ - الهمع ٢: ١٤٠ - منهج المسالك (الأشموني) ١: ٢٦١ - اللسان: (وشك).

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٤: ٩٧.

زيادة (إذا) الشرطية:
زعم جماعة منهم أبو عبيدة والميداني والجوهرى أن (إذا) الشرطية قد تزداد (١)،
واستدلوا بقول الشاعر (٢):

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ .∴ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَءُ الشُّرُذًا (٣)

ف (إذا) في البيت عندهم زائدة؛ لأنه لا جواب لها، فكان الشاعر قال: حتى
أسلكوهم.

** وأرى أن (إذا) الشرطية لا تزداد؛ وذلك لأمر منها:

١. أن (إذا) الشرطية اسم، والاسم لا يزداد.

٢. أن ما استدل به أبو عبيدة من وافقه مردود من وجهين:

(١) انظر: صاحب في فقه اللغة ١٩٣ - شرح التسهيل - شرح الكافية للرضى ٣: ١٩٣ -
الارتشاف ٢: ٢٤١ - الجني الداني ٣٨٠ - المساعد ٣: ١٥٤ - البرهان ٤: ٢٠٣ -
الإتقان ١: ١٤٩ - الهمع ٣: ١٨٣ - الخزانة ٧: ٤١، ٤٢.

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن الربيع الهزلي في: جمهرة اللغة ٨٥٤ - شرح أشعر
الهذليين ٢: ٦٧٥ - مراتب النحويين ٨٥ - الأزهية ٢٠٣، ٢٥٠ - الإنصاف ٢: ٤٦١ -
شرح شواهد الإيضاح ٤٣١ - اللسان: (شرد)، و(قتد)، و(سلك)، و (إذا) - الخزانة ٧: ٣٩،
٤١، ٤٦، ٧١ - الدرر ٣: ١٠٤. ولابن أحمر في ملحق ديوانه ١٧٩ - اللسان: (حمر).
وبلا نسبة في: أدب الكتاب ٤٣٤ - آمالي المرتضى ١: ٣ - جمهرة اللغة ٣٩٠، ٣٩١ -
صاحب في فقه اللغة ١٣٩ - ابن الشجري ٢: ١٢٢، ٣: ٣٠ - الهمع ٣: ١٨٣.

(٣) (أسلكوهم): سلك فلان الطريق، وسلك إياه، وأسلكه فيه، وأسلكه عليه. (قتائدة) - بضم قاف
وبعد الألف همزة - اسم مكان بعينه، وقيل: اسم جبل معين، وقيل هي ثنية مشهورة، ولؤد:
حتى إذا أسلكوهم في طريق في قتائدة. (شلاً): الطرد، تقول: شله يشله شلاً - من مثل منه
يد مدأ -، وشل البعير آتته والسائق إبله: طردها، فانشلت. (الشرد): جمع شرود - على
مثل صبور وصبر - وهي الإبل النافرة.

(أ) أن جواب (إذا) في البيت محذوف^(١)؛ لتفخيم الأمر، والتقدير: بلغوا أمههم، أو أدركوا ما أحبوا، ونحو ذلك. قال الرضى: [وهذا البيت آخر القصيدة، ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر؛ محافظة على أغلب أحوالها. وقال الميداني: (إذا) فيه زائدة، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة؛ إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود، كما في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١)، أي أن تكون أمور لا يُقدر على وصفها]^(٢).

(ب) أن (شلاً) في البيت أثر الجواب؛ إذ التقدير: شلوهم شلاً، فاستغنى بذكر المصدر عن ذكر الفعل؛ لدلالته عليه. قال أبو على في التذكرة: [(شلاً) منتصب بجواب (إذا)]^(٣) وقال ابن الشجري: [وأما قول الآخر]^(٤):

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ . . . شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا

وهو آخر القصيدة، فإن الجواب هو الفعل المقدر الناصب، أي شلوهم شلاً]^(٥).

وقال الأنباري: [ولم يأت بالجواب؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه: حتى إذا اسلكوهم في قَتَائِدَةٍ شَلُّوا شَلًّا، فحذف للعلم به توخيًّا للإيجاز والاختصار على ما بينا، ثم حذف الجواب أبلغ في العنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا اتمثلت في فكرة أنواع العقوبات وتكاثر عظم الحال في

(١) انظر المساعد ٣: ١٥٤ - الإتيان ١: ١٤٩ - البرهان ٤: ٢٠٣ - الهمع ٣: ١٨٣ - الخزانة ٧: ٤٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى ٣: ١٩٣.

(٣) انظر: الخزانة ٧: ٤٠.

(٤) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٥) انظر: ابن الشجري ٢: ١٢٢.

نفسه، ولم يعلم أيها يتقى، فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يكره منه، ولو قلت: (والله
لئن قمت إليك لأضربتك) وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى
الضرب، فكان من ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه قد وطن له نفسه فيسهل ذلك
عليه^(١).

ناصب (إذا) الشرطية

اختلف النحويون في ناصب (إذا) الشرطية^(٢) على مذهبين^(٣):

المذهب الأول: أن العامل فيها ما في جوابها من فعل، أو شبهه؛ لأنها مضافة إلى
الجملة الفعلية بعدها، وإلى ذلك ذهب الجمهور^(٤). قال أبو البقاء عند قوله - تعالى -:
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة ١١)،: إقوله -
عز وجل -: "وإذا قيل لهم" "إذا" في موضع نصب على الظرف، والعامل فيها جوابها،
وهو قوله: "قالوا".

(١) انظر: الإنصاف ٢: ٤٦١، ٤٦٢.

(٢) هذا الخلاف في ناصب (إذا) إذا كانت غير جازمة. أما إن كانت جازمة فقد اتفق العلماء على أن
ناصبها حينئذ شرطها على ما هو الصحيح في أخواتها من أسماء الشرط الجازمة. انظر:
المغنى ١: ٩٦ - حاشية الصبان ٤: ١٣.

(٣) انظر: الكشاف ٤: ٦٤٤ - شرح الكافية للرضي ١: ٤٤٥، ٣: ١٨٩ - الارتشاف ٢: ٥٤٩ -
البحر المحيط ١: ٦٤، ٨: ٥٢٣ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - الجني الداني ٣٦٩ -
المغنى ١: ٩٦، وما بعدها - المساعد ١: ٥٠٧، ٣: ١٥٥ - الإتيان ١: ١٤٩ - البرهان ٤:
١٩٨، ١٩٩ - حاشية الصبان ٢: ٢٥٨.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٤٤٥، ٣: ١٨٩ - الارتشاف ٢: ٥٤٩ - الجني الداني ٣٦٩ -
توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - المغنى ١: ٩٦ - المساعد ١: ٥٠٧، ٣: ١٥٥ - الهمع ٣:
١٨١.

وقال قوم: العامل فيها "قيل"، وهو خطأ؛ لأنه في موضع جر بإضافة "إذا" إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف] (١).

المذهب الثاني: أي العامل فيها هو فعل الشرط؛ حملًا لها على سائر أسماء الشرط؛ لأن (إذا) غير مضافة إلى جملة الشرط، وإلى ذلك ذهب المحققون (٢). وقد اختاره أبو حيان (٣)، فقال عند قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة ١١): [والذي نختاره أن الجملة بعدها تليها هي الناصبة لـ (إذا)؛ لأنها شرطية، وأن ما بعدها ليس في موضع خفض بالإضافة، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها، وإن قصرت عن عملها الجزم، على أن من النحويين من أجاز الجزم بها؛ حملًا على "متى" منصوبًا بفعل الشرط، فكذلك (إذا) منصوبة بفعل الشرط بعدها] (٤).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١: ٢٧.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٩ - الارتشاف ٢: ٥٤٩ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ -

الجنبي الداني ٣٦٩ - المغنى ١: ٩٦، وما بعدها - المساعد ١: ٥٠٧، ٣: ١٥٥ - الهمع ٣:

١٨١ - الأشباه والنظائر ٢: ٢٠٣.

(٣) انظر: الارتشاف ٢: ٥٤٩.

(٤) انظر: البحر المحيط ١: ٦٤.

اعتراض أبي البقاء على مذهب المحققين:

ضعف أبو البقاء مذهب المحققين وخطأه، واعترض عليه بأن (إذا) مضافة إلى جملة الشرط، فلا يصح أن يكون فعل الشرط عاملاً في (إذا)؛ إذ المضاف إليه لا يعمل في المضاف.

قال " [وهو خطأ؛ لأنه في موضع جر بإضافة (إذا)، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف] (١).

رد اعتراض أبي البقاء:

أجاب المحققون ومن وافقهم عن اعتراض أبي البقاء، فقالوا: إن (إذا) عندنا ليست مضافة إلى جملة الشرط، ومن ثم انتفي ما بنى عليه أبو البقاء اعتراضه. قال أبو حيان: [والمتصور أنها ليست مضافة إليها، والعامل فيها الفعل الذي يليها] (٢). وقال أبو هشام: [وقول أبي البقاء: (إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف) غير وارد؛ لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت] (٣).

اعتراضات المحققين على مذهب الجمهور:

ضعف المحققون مذهب الجمهور، ووصفوه بالفساد، واعترضوا عليه بأمر، منها (٤):

الأول: أن جواب الشرط قد يكون مصدرًا بحرف من شأنه ألا يعمل ما بعده فيما قبله (١)، ومن ذلك:

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١: ٢٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٢: ٥٤٩.

(٣) انظر: المغنى ١: ٩٦.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٩ - البحر المحيط ١: ٦٤، ٨: ٥٢٣ - الارتشاف ٢: ٥٤٩ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩ - المغنى ١: ٩٦، وما بعدها - الأشباه والنظائر ٢: ٢٠٣.

١. أن يكون الجواب مصدرًا بـ (إن) المكسورة المشددة، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِتُكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمْرَقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ ٧)، وقوله - تعالى - : ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ (العاديات ٩ - ١١).

٢. أن يكون الجواب مصدرًا بـ (ما) النافية، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا تَنَتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّنُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الجاثية ٢٥).

٣. أن يكون الجواب مصدرًا بـ (لا) النافية للجنس، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ (الرعد ١١).

٤. أن يكون الجواب مصدرًا بهمزة الاستفهام، كما في قراءة من قرأ قوله - تعالى - : ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ (التوبة ٣٨) بهمزة الاستفهام^(٢).

٥. أن يكون الجواب مصدرًا بـ (أن) النافية، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا رَأَى الْغَنِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوءًا﴾ (الأنبياء ٣٦)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ مِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوءًا﴾ (الفرقان ٤١).

* وإذا كان الجواب مصدرًا بحرف من حقه ألا يعمل ما بعده فيما قبله انتفى كونه عاملاً في (إذا) الشرطية، وتعين أن يكون العامل فيها فعل الشرط.

الثاني: أن الجواب قد يكون مقرونًا بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، ومن ذلك^(٣):

(١) انظر: الارتشاف ٢: ٥٤٩ - البحر المحيط ١: ٦٤، ٨: ٥٢٣ - توضيح المقاصد ٢: ٢٦٩.

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خولويه ٥٧.

(٣) انظر: البحر المحيط ١: ٦٤، ٨: ٥٢٣ - المغنى ١: ٩٦، وما بعدها.

١. أن يكون الجواب مقروناً بالفاء الرابطة، كما في قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا أَقْسَمْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ١٩٨).

٢. أن يكون الجواب مقروناً بـ (إذا) الفجائية، كما في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةُ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم ٢٥)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتَهْتُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾ (يونس ٢١).

* وإذا كان الجواب مقروناً بشيء لا يصح عمل ما بعده فيما قبله انتفي عمله في (إذا)، وتعين أن يكون ناصبها الفعل الشرط.

الثالث: أن الجواب قد يكون جملة اسمية مشتملة على مصدر أو وصف غير صالحين للعمل فيها قبلهما^(١)، ومن ذلك:

١. أن يكون الجواب جملة اسمية مشتملة على مصدر موصوف قبل العمل^(٢)، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبا ٧).

٢. أن يكون الجواب جملة اسمية مشتملة على وصف غير صالح للعمل فيما قبله؛ لوقوعه نعتاً^(٣)، كما في قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ • فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدثر ٨، ٩).

(١) انظر: المغنى ١: ٩٦، ٩٧.

(٢) من شروط عمل المصدر عمل فعله ألا يكون موصوفاً قبل العمل. انظر: التصريح ٢: ٥ - ٥.

السالك (الأسموني) ٢: ٢٨٦.

(٣) انظر: المغنى ١: ٩٧.

* إذا كان الجواب جملة اسمية مشتملة على ما يصلح للعمل فيما قبلها انتقسي كونه ناصبًا لـ (إذا)، وتعين أن يكون العامل فيها فعل الشرط.

الرابع: القول بأن ناصب (إذا) جوابها يؤدي إلى عمل الجواب في طرفين متضادين، كما في: (إذا جئتي اليوم أكرمتك غدًا)، وذلك باطل عقلاً؛ لأن الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصداً؛ لأن المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم^(١)، ومن ثم تعين أن يكون العامل في (إذا) شرطها، دفعاً لهذا التناقض والفساد.

الخامس: امتناع أن يكون الناصب لـ (إذا) جوابها في قول الشاعر^(٢):

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى . . . وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

لأن الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائياً فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يسبق قبل مجيئه، فتعين أن يكون العامل في (إذا) شرطهما، وهو إما خبر كان (جائياً)، أو (كان) نفسها^(٣).

السادس: اختلاف وقتي الشرط والجواب في بعض المواضع، نحو: إذا جئتي غداً أجيئك بعد غد^(١).

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩١ - المغنى ١: ٩٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٨٧ - الكتاب ١: ١٦٥، ٣: ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤: ١٦٠ - ابن يعيش ٢: ٥٢، ٧: ٥٦ - المغنى ١: ٩٦ - تخلص الشواهد ٣٨٦ - اللسان: (تمش) - الهمع ٥: ٢٧٨ - شرح شواهد المغنى ١: ٢٨٢ - العيني ٢: ٢٦٧، ٣: ٣٥١ - الخزانة ٨: ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩: ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢٤٢ - الدرر ٦: ١٦٣. ولصرمة الأنصاري في: الكتاب ١: ٣٠٦ - شرح أبيات سيبويه ١: ٧٢. ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١: ١٩١. وبلا نسبة في: الكتاب ٢: ١٥٥ - الخصائص ٢: ٣٥٣، ٤٢٤ - أسرار العربية ١٥٤ - ابن يعيش ٨: ٦٩ - جواهر الألب ٥٢.

(٣) انظر: المغنى ١: ٩٦ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢٤٢.

السابع: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قول الجمهور تصير الجملتان جملة واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله.

رد اعتراضات المحققين على مذهب الجمهور:

دافع الجمهور عن مذهبهم، وأجابوا عن اعتراضات المحققين، فقالوا:

١. أن العامل في (إذا) ما في جوابها من فعل أو شبهه إذا كان صالحاً للعمل فيها، فإن منع مانع من عمله فيها فالعامل فيها حينئذٍ مقدر يدل عليه جوابها، ومن ذلك:

أ. إذا كان الجواب مقروناً بـ (إذا) الفجائية فالعامل حينئذٍ مقدر. قال أبو البقاء عند قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةَ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ (الروم ٢٥): [قوله - تعالى - : "من الأرض" فيه وجهان: أحدهما: هو صفة لـ "دَعْوَةَ". والثاني: أن يكون متعلقاً بمحذوف، تقديره: خرجتم من الأرض، ودل على المحذوف "إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ". ولا يجوز أن يتعلق "من" بـ "تخرجون" هذه؛ لأن ما بعد "إِذَا" لا يعمل فيما قبلها] (٢).

ب. إذا كان الجواب جملة اسمية مشتملة على مصدر أو وصف غير صالحين للعمل فيما قبلهما، فالعامل حينئذٍ مقدر أيضاً. قال أبو البقاء عند قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُزِقْتُمْ كُلَّ مَزْقٍ إِنْكُمْ لَفِيٰ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ ٧): [قوله - تعالى - : "إِذَا مُزِقْتُمْ" العامل في "إذا" ما دل عليه خبر (إن)، أي: إذا مزقتم بعثتم، ولا يعمل فيه "يُنْبِئُكُمْ"؛ لأن إخبارهم لا يقع وقت

(١) انظر: البحر المحيط ١: ٦٤ - الجني الداني ٣٦٩.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ١٠٣٩.

تمزيقهم، ولا "مَزَقْتُمْ"؛ لأن "إذا" مضافة إليها، ولا "جَدِيدٌ"؛ لأن ما بعد "إن" يعمل فيما قبلها] (١).

وقال الزمخشري عند قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدثر ٨، ٩): [فإن قلت: بم انتصب (إذا)؟، وكيف صح أن يقع "يومئذ" ظرفاً لـ "يَوْمٌ عَسِيرٌ"؟ قلت: انتصب (إذا) بما دل عليه الجزاء؛ لأن المعنى: فإذا نُقِرَ في الناقور عَسَرَ الأمرُ على الكافرين] (٢).

٢. أن وجود الفاء الرابطة في صدر جواب (إذا) لا يمنع من عمل الجواب فيها. قال أبو البقاء عند قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ١٩٨): ["فَإِذَا أَفَضْتُمْ": ظرف، والعامل فيه "فَاذْكُرُوا"، ولا تمنع الفاء هنا من عمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنه شرط] (٣). وقال الرضى: [وأما نحو قوله - تعالى - : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر ١)، إلى قوله - تعالى - : ﴿فَسَبِّحْ﴾ (النصر ٢)، فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أي في (إذا) على المذهب الصحيح، كما يجيء في الظروف المبنية أن العامل في (إذا) جزاؤها لا شرطها؛ لأن الفاء زائدة، لكن موقعها موقع السببية وصورتها؛ لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط، كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية] (٤).

٣. كون الجواب مصدرًا بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كـ (إن) المكسورة المشددة، و (لا) النافية للجنس، وهمزة الاستفهام لا يعد دليلًا على امتناع عمل الجواب في (إذا). وذلك لأحد أمرين:

(١) انظر: المرجع السابق ٢: ١٠٣٦.

(٢) انظر: الكشاف ٤: ٤٩٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١: ١٦٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٤٤٥.

أ. أن العامل في (إذا) حينئذ مقدر دل عليه الجواب. قال أبو البقاء عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ﴾ (الرعد ١١): [" وَإِذَا أَرَادَ " العامل في (إذا) ما دل عليه الجواب، أي لم يُرد، أو وَقَعَ]^(١). وقال الزمخشري عند قوله - تعالى - : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَذُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبئُكُمْ إِذَا مُرِّقَتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبا ٧): [فإن قلت: ما العامل في * إذا * ؟، قلت: ما دل عليه " إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ "، وقد سبق نظيره]^(٢). وقال أبو البقاء عند قوله - تعالى - : ﴿إِذَا بُعِثَ رَءَسٌ فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ (العاديات ٩-١١): [قوله - تعالى - " إِذَا بُعِثَ " : العامل في (إذا) يعلم. وقيل: العامل فيه ما دل عليه خبر (إن)، والمعنى: إذا بعث جُوزوا]^(٣). وقال الزمخشري عند قوله - تعالى - : ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ (التوبة ٣٨): [وقرئ: " أتأقلمتم "]^(٤) ؟ على الاستفهام الذي معناه الإنكار والتوبيخ!، فإن قلت: فما العامل في (إذا) وحروف الاستفهام مانعة أن يُعملَ فيه ؟ قلت: ما دل عليه قوله: " أتأقلمتم "، وما في " مالكم " من معنى الفعل]^(٥).

ب. وجود هذه الأحرف^(٦) في صدر جملة الجواب لا يعد مانعاً من عمله في (إذا)؛ لأنها تخالف سائر أسماء الشرط من جهة المعنى، ولأنها غير عريضة

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٧٥٤.

(٢) انظر الكشاف ٣: ٥٩٣.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ١٣٠٠.

(٤) انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ٥٧.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ٢٩٩.

(٦) أي: (إن) المكسورة المشددة، و(إن)، و(ما) النافيتين، والفاء الرابطة، ولام الابتداء.

في الدلالة على الشرط؛ إذا اقتصت بما لا يسوغ في غيرها من سائر أسماء الشرط. قال الرضى: [ولتحصيل هذا الغرض عمل في (إذا) جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في قوله - تعالى -: ﴿فَسَبِّحْ﴾ (النصر ٢)، ومن * إن * في قولك: إذا جنتني فإنك مكرم، ولام الابتداء في نحو قوله - تعالى -: ﴿أَإِذَا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا﴾ (مريم ٦٦)، كما عمل ما بعد الفاء و (إن) في الذي قبلهما في نحو: أمّا يوم الجمعة فإن زيدا قائم، وأمّا زيدا فأني ضارب، للغرض الداعي إلى هذا الترتيب، كما يجيء في حروف الشرط^(١).

٤. كون جواب (إذا) محذوفاً في قول الشاعر^(٢):

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكٌ مَا مَضَى . : . وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِيًا

ليس مانعاً من عمل الجواب فيها؛ لأنه يمكن تصحيح المعنى بالتأويل بالإرادة أو التقدير، مثل أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت إرادة مجيئه، أو تقدير مجيئه، أو قرب مجيئه، وهو مجاز شائع. كما يمكن أن يقال: إن النفي فيه راجع إلى القيد، ومن ثم يؤول المعنى: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه، بل أسبقه عند عدم مجيئه، ولا غبار فيه، ورجوع القيد إلى النفي أمر شائع لا يتردد فيه. قال الدماميني: [لا مانع من أن يجعل السابق في البيت بمعنى: الفائت، ويتجه فيه حينئذ مذهب الجمهور؛ إذا المعنى: إنني لا أترك الماضي، ولا أفوت المستقبل إلجائي إلي، بل سيدركني، فهي شرطية، والتقدير: إذا كان شيئاً جانياً إلي لا أفوته، وانتفاء الفوت حاصل في وقت المجيء، فاستقام، وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على أنها غير شرطية، فتأمل]^(٣).

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٣: ١٨٨.

(٢) سبق تخريجه ص ٥٠.

(٣) انظر: شرح أبيات المغنى ٢: ٢٤٢، ٢٤٣.

٥. أن قول المحققين: (القول بأن ناصب (إذا) جوابها يؤدي إلى عمل الجواب في ظرفين متضادين، كما في: (إذا جئتي اليوم أكرمتك غداً)، وذلك باطل عقلاً؛ لأن الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا؛ لأن المراد وقوع الإكram في الغد لا في اليوم).

مردود بأن المعنى: إذا جئتي غداً كان سببًا لإكرامي لك غداً، كما قيل في نحو: إن جئتي اليوم فقد جئتكَ أمس، أن العنى: إن جئتي اليوم يكن جزاء لمجيئي إليك أمس^(١).

موقف الرضى:

اضطراب رأى العلامة الرضى في ناصب (إذا) الشرطية، فتارة يختار مذهب الجمهور القاضي بأن ناصبها جوابها، ويصفه بالصحة، حيث قال: [وأما نحو قوله - تعالى -: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (النصر ١)، إلى قوله - تعالى -: ﴿فَسَبِّحْ﴾ (النصر ٢)، فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أي في (إذا) على المذهب الصحيح، كما يجيء في الظروف المبنية أن العامل في (إذا) جزاؤها لا شرطها]^(٢). وتارة يختار مذهب المحققين القاضي بأن الناصب لـ (إذا) شرطها، حيث قال في موضع آخر: [وأما العامل في (إذا) فالأكثر ون على أنه جزاؤه، وقال بعضهم: هو الشرط، كما في (متى) وأخواته، والأولى أن نفصل، ونقول: إذا تضمن (إذا) معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن لم يتضمن، نحو: إذا غربت الشمس جئتكَ، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالًا، وإن لم يكن جزاء في الحقيقة، دون الذي في محل الشرط]^(٣).

(١) انظر: شرح الكافية للرضى ٣: ١٩١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى ١: ٤٤٥.

(٣) انظر: المصدر السابق ٣: ١٨٩.

•• وأرى أن ناصب (إذا) الشرطية جوابها لا شرطها - وهو مذهب الجمهور - ،
وذلك لأمر منها:

١. أن لـ (إذا) الشرطية شأنًا يخالف شأن سائر أسماء الشرط من جهة المعنى، فـ (إذا) تدل على أمر متعين مقطوع بوجوده في المستقبل، أي بزمن يقطع المتكلم بوجود الفعل فيه في المستقبل. أما سائر أسماء الشرط فموضوعة للربط بين شيئين غير حاصلين، ولا مقطوع بحصولهما، فلا تدخل إلا على أمر مفروض الحصول في المستقبل مع عدم قطعي المتكلم بوجوده أو عدمه، ومن ثم كانت (إذا) غير عريقة في الشرط، لذا وجب أن يكون لها صبغة خاصة بها تخالف صبغة أخواتها من أسماء الشرط، فيجب أن يكون العامل فيها جوابها إذا كان صالحًا للعمل فيها، فإن منع مانع من عمله فيها، فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه جوابها.

٢. أن (إذا) يجب إضافتها إلى الجملة الفعلية بعدها، كغيرها من الظروف الزمانية. قال سيبويه في * باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء * : [جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيًا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى * إذا * ، فأضيف إلى ما يضاف إليه * إذ * . وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى * إذا * ، و * إذا * هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال] (١). والجملة الواقعة بعد * إذا * هي شرطها، وهو في موضع مضاف إليه، فلا يصح عمله فيها؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ومن ثم تعين أن يكون العامل فيها جوابها.

(١) انظر: الكتاب ٣: ١١٩.

استعمال (إذا) في الماضي:

الأصل في استعمال (إذا) أن تكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان^(١). أما استعمالها ظرفاً لما مضى من الزمان فقد اختلف العلماء في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب جماعة من اللغويين والنحويين إلى أن (إذا) قد تستعمل ظرفاً لما

مضى من الزمان، فتقع موقع * إذ *^(٢)، ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ

كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّبُ وَيُمِيتُ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (آل عمران ١٥٦)، وقوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ

يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (الأنعام ٢٥)، وقوله - تعالى:

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلِكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة ٩٢)، وقوله

- تعالى -: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾

(يونس ٤٧)، وقوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا

يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ (الكهف ٩٣)، وقوله - تعالى -: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا

سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا﴾ (الكهف ٩٦)، وقوله - تعالى -: ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ

حَتَّىٰ إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ

قِطْرًا﴾ (الكهف ٩٦)، وقوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾

(١) انظر: الكتاب ٤: ٢٣٢ - المقتضب ٢: ٥٤ - ابن الشجري ١: ٢١٤، ٢: ٣٠، ٥٩٨ -
المقتصد ٢: ١١١٧ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ - شرح الكافية الشافية ٢: ٩٤٣ - ابن يعين
٤: ٩٥، ٩٦ - الهمع ٣: ١٧٨.

(٢) كما أن * إذ * تقع موقعها، فتستعمل لما يستقبل من الزمان. انظر: التسهيل ٩٣ - شرح
التسهيل ٢: ٢١٢ - شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٤ - الارتشاف ٢: ٢٣٨ - الجنى الداني
٣٧١ - المغنى ١: ٩٥ - البرهان ٤: ١٩٠، ٢٠٣ - الهمع ٣: ١٧٩ - الإتيان ١: ١٤٩ -
الصبان ٢: ٢٥٨ - شرح أبيات المغنى ٢: ٢٣٤.

(النمل ١٨)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة ١١)
وقول الشاعر^(١):

وَتَدْمَانٌ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا ∴ سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٢)

قال قطرب: [كلمة * إذ، إذا * يجوز إقامة كل واحدة منهما مقام الأخرى]^(٣). وقال أبو الطيب اللغوي^(٤): [* إذا من الأضداد، ومن مجيئها للماضي قوله^(٥)]:

وَتَدْمَانٌ يَزِيدُ الْكَأْسَ طِيبًا ∴ سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٦)

وقال ابن فارس: [وقال آخرون * إذ * و * إذا * بمعنى. كقوله - جل ثناؤه - :
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ (سبأ ٥١) بمعنى * إذا * . قال أبو النجم^(٧):

ثُمَّ جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا إِذْ جَزَى ∴ جَنَّاتٍ عَدْنٍ فِي الْعَلَّامِي الْعُلَى

المعنى: * إذا جزى * ؛ لأنه لم يقع.

(١) البيت من الوافر، وهو للبرج بن مسهر في شرح أبيات المغنى ٢: ٢٣٤. وله أو للجلال في:
المؤتلف والمختلف ٦٢ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٢٧٢ - الأغاني ١٤: ١٢ -
اللسان: (عرق)، و (ندم) - شرح شواهد المغنى ١: ٢٨٠. وبلا نسبة في: الصحابي في فقه
اللغة ١٩٧، ٣٦٥ - الأضداد لابن الأبناري ١٠٢ - البحر المحيط ٣: ٣١ - المغنى ١: ٩٥.
(٢) (الندمان): النديم. (تغورت): غارت. ومعنى (يزيد الكأس طيباً): أي بحسن عشرته وأدب
مجالسته يزداد المدام، وإدارة الكأس معه لذة.

(٣) انظر: مفاتيح الغيب ٤: ٥١٢.

(٤) أبو الطيب اللغوي: عبدالواحد بن علي أبو الطيب اللغوي الحلبي المقتول سنة ٣٥١هـ. انظر:
هدية العارفين ٦٣٣.

(٥) سبق تخريجه ص ٥٥.

(٦) انظر: الأضداد لأبي الطيب اللغوي ٢٩.

(٧) بيتان من الرجز، لأبي النجم العجلي. في الصحابي فقه اللغة ١٩٦ - الأضداد لابن الأبناري
١٠١، ١٠٢.

ومثله قول الأسود^(١):

الحَافِظُ النَّاسَ فِي تَحَوُّظٍ إِذَا ∴ لَمْ يُرْسِلُوا تَ تَحْتَ عَائِذِ رَبِّعَا^(٢)

وَهَبَّتِ الشَّمَالُ البَلِيلُ وَإِذَا ∴ بَاتَ كَمِيعِ الفَتَاةِ مُلْتَفِعَا^(٣)

قالوا: فـ * إذا * و * إذ * بمعنى. قال الشاعر^(٤):

وَتَدَمَانٍ يَزِيدُ الكَاسَ طِيبًا ∴ سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٥)

وقال ابن مالك: [وكما استعملت * إذ * بمعنى * إذا * استعملت * إذا * بمعنى * إذ *، كقوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران ١٥٦)، وكقوله - تعالى -: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة ٩٢)، وكقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾ (الجمعة ١١)؛ لأن ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ و ﴿لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ

(١) البيتان من البسيط، لأوس بن حجر في ديوانه ١٣ - أساس البلاغة ١: ٢٠٧ - الجمهرة ٣: ١٢٧، ١٣٦ - سمط اللآلي ١: ٢١٥ - ذيل الأمالي ٣٤: ٣٥ - ولأبي الأسود في الصاحبي ١٩٧.

(٢) (التحوظ): السنة الشديدة الجذب. (العائذ): الناقة الحديثة النتاج. (الربيع): ما ولدته في أيام الربيع.

(٣) يروى: (وعزت الشمال الرياح)، بمعنى: غلبتها. (الشمال): ريح الشمال. (الكميع): الضجيج.

بعض أهل اللغة: (إذا) لم تقع في هذا البيت إلا للمستقبل؛ لأن المعنى: والذي يحفظ الناس إذا كان كذا وكذا. وقال قطرب: أراد إذ لم يتركوا تحت عائذ.

(٤) سبق تخريجه ص ٥٥.

(٥) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ١٩٦، ١٩٧.

ومثله قول الأسود^(١):

الخَافِظُ النَّاسَ فِي تَحَوُّطٍ إِذَا .: لَمْ يُرْسِلُوا تَحْتَ عَائِذِ رَبِّعَا^(٢)

وَهَبَّتِ الشَّمَالُ البَلِيلُ وَإِذَا .: بَاتَ كَمِيعِ الفَتَاةِ مُنْتَفِعَا^(٣)

قالوا: فـ * إذا * و * إذ * بمعنى. قال الشاعر^(٤):

وتَدَمَّانِ يَزِيدُ الكَاسَ طَيِّبَا .: سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ^(٥)

وقال ابن مالك: [وكما استعملت * إذ * بمعنى * إذا * استعملت * إذا * بمعنى *

إذ *، كقوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِنَا إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران

١٥٦)، وكقوله - تعالى -: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا

أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ (التوبة ٩٢)، وكقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا

إِلَيْهَا﴾ (الجمعة ١١)؛ لأن ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ و ﴿لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ

(١) البيتان من البسيط، لأوس بن حجر في ديوانه ١٣ - أساس البلاغة ١: ٢٠٧ - الجهرة ٢:

١٢٧، ١٣٦ - سمط اللآلي ١: ٢١٥ - ذيل الأمالي ٣٤: ٣٥ - ولأبي الأسود في الصلحي

١٩٧.

(٢) (التحوط): السنة الشديدة الجذب. (العائذ): الناقة الحديثة النتاج. (الربع): ما ولدته في أيام الربيع.

(٣) يروى: (وعزت الشمال الرياح)، بمعنى: غلبتها. (الشمال): ربح الشمال. (الكميع): الضجيج.

بعض أهل اللغة: (إذا) لم تقع في هذا البيت إلا للمستقبل؛ لأن المعنى: والذي يحفظ الناس إذا

كان كذا وكذا. وقال قطرب: أراد إذ لم يتركوا تحت عائذ.

(٤) سبق تخريجه ص ٥٥.

(٥) انظر: الصلحي في فقه اللغة ١٩٦، ١٩٧.

عليه) مقولان فيما مضى. وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضا فيما مضى.
فالمواضع الثلاثة صالحة لـ * إذ * وقد قامت * إذا * مقامها (١).

وقال ابن عقيل: [* وربما وقعت موقع إذ، وإذ موقعها * وهو قول بعض النحويين.
والصحيح عند المغاربة خلافه. ومن الأول ﴿ولا على الذين إذا ما أتوك﴾. ومن الثاني:
فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم (٢). وقال الفيروز ابادي: [و * إذا * اسم يدل
على زمان مستقبل، ويجيء للماضي: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾
(الجمعة ١١)] (٣).

المذهب الثاني: وذهب الجمهور إلى أن (إذا) لا تستعمل ظرفا لما مضى من الزمان،
فلا تقع موقع * إذ * (٤). قال السهيلي: [وهذا نحو مما يتوهم في قوله - سبحانه -:
﴿فانطلقا حتى إذا ركبا في السفينة خرقها﴾ (الكهف ٧١)، فيتوهم أن * إذا * هاهنا
بمعنى * إذ *؛ لأنه حديث قد مضى، وليس كما يتوهم. هي على بابها، والفعل بعدها
مستقبل بالنسبة إلى الانطلاق؛ لأنه بعده، والانطلاق قبله، ولولا * حتى * ما جاز أن
يقال: إلا انطلقا إذا ركبا، ولكن معنى الغاية في * حتى * دل على أن الركوب كان

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٩، ١٠.

(٢) انظر: المساعد ١: ٥٠٦.

(٣) انظر: بصائر ذوى التمييز في الطائف الكتاب العزيز للفيروز ابادي ٢: ٧١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٤٣، ٢٤٤ - البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٢٢٧ -

التيبان في إعراب القرآن ١: ٣٠٤ - الصحابي في فقه اللغة ١٩٦ - البحر المحيط ٥: ١٦٤

- الارتشاف ٢: ٢٣٨ - الجنى الدانى ٣٧١ - المساعد ١: ٥٠٦ - الإقتل ١: ١٤٩ - الهمع

٣: ١٧٩ - شرح أبيات المفني ٢: ٢٣٤، ٢٣٥.

بعد الإنطلاق، وإذا كان بعده فهو مستقبل بالنسبة إليه^(١). وقال أبو حيان: لو لصحیح أنه لا يقع * إذ * موضع * إذا *، ولا * إذا * موضعها^(٢).

** وقد سلك الجمهور سبيل التأويل فيما ظاهره أن * إذا * استعملت فيه ظرفاً لما مضى من الزمان، وإليك طرفاً من هذه التأويلات:

١. قوله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِنَا إِذَا ضَرْبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ (آل عمران ١٥٦)، * إذا * في الآية أثرت في الماضي الواقع بعدها، وجعلته مستقبلاً، أو أنها حكاية حال ماضية^(٣). قال الفراء: [كان ينبغي في العربية أن يقال: وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض؛ لأنه ماضٍ، كما تقول: ضربت إذ قمت، ولا تقول ضربتك إذ قمت. وذلك جائز، والذي في كتاب الله عربي حسن؛ لأن القول وإن كان ماضياً في اللفظ فهو في معنى الاستقبال؛ لأن * الذين^(٤) * يذهب بها إلى معنى الجزاء من * من، وما * . فأنت تقول للرجل: أحبب من أحببك، وأحب كل رجل أحببك، فيكون الفعل ماضياً، وهو يصلح للمستقبل؛ إذا كان أصحابه غير موقتين، فلو وقته لم يجز. من ذلك أن تقول: لأضربن هذا الذي ضربك إذ سلمت عليك؛ لأنك قد وقته فسقط عنه مذهب الجزاء. وتقول: لا تضرب إلا قدي ضربك إذ سلمت عليه، فتقول: * إذا *؛ لأنك لم توقته. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الحج ٢٥)، فقال: وَيَصُدُّونَ،

(١) انظر: الروض الأنف للسيهلي ١: ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) انظر: الارشاف ٢: ٢٣٨.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٢٢٧ - التبيين في إعراب القرآن ١: ٣٠٤.

(٤) يريد أن اسم الموصول إذا كانت صلته عامة أشبه الجزاء، إذ كان يشترك في الموصولية مع (من، وما) يأتيان موصولين كـ (الذي)، ويكونان للجزاء، والماضي في حيز الجزاء للمستقبل، فإذا جاءت (إذ) في حيز (الذي) كان للاستقبال.

فردها على كَفَرُوا؛ لأنها غير موقنة، وكذلك قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة ٣٤)، المعنى: إلا الذين يتوبون من قبل أن تقرؤوا عليهم. والله أعلم^(١). وقال الزمخشري: [فإن قلت: كيف قيل: إذا ضربوا مع قالوا؟ قلت: هو على حكاية الحال الماضية، كقولك: حين يضربون في الأرض]^(٢).

٢. قوله - تعالى -: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (يونس ٤٧) * إذا * في الآية عندهم حكاية حال ماضية، أو أنها حولت معنى الماضي الواقع بعدها إلى المستقبل؛ لشدة اختصاصها بالمستقبل. قال أبو حيان: [وقوله: ﴿رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ﴾ (يونس ٤٧) إما أن يكون إخباراً عن حالة ماضية، فيكون ذلك في الدنيا، ويكون المعنى: أنه بعث إلى كل أمة رسولاً يدعوهم إلى دين الله، وينبئهم على توحيده، فلما جاءهم بالبينات كذبوه، فقضى بينهم، أي: بين الرسول وأمته، فأنجى الرسول، وعذب المكذبون. وإما أن يكون على حالة مستقبلية، أي: فإذا جاءهم رسولهم يوم القيامة للشهادة عليهم قضى بينهم، أي بين الأمة بالعدل، فصار قوم إلى الجنة، وقوم إلى النار، فهذا هو القضاء بينهم. قاله مجاهد وغيره]^(٣).

٣. قول الشاعر^(٤):

وَتَذْمَانِ يَزِيدُ الْكَأْسَ طَيْبًا .: سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١: ٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) انظر: الكشاف ١: ٣٧٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ٥: ١٦٤.

(٤) سبق تخريجه ص ٥٥.

* إذا * في البيت عندهم باقية على استعمالها في المستقبل وليست للماضي؛ لأن (سقيت) في البيت بمعنى: أسقي، مستقبل المعنى. قال البغدادي: [وعارضه ابن الصائغ، وهو أول من كتب بعض أشياء على هذا الكتاب، وتبعه الدماميني بأنه يجوز أن لا تكون إذا هنا للماضي، بأن يكون (سقيت) بمعنى: أسقي، وهو دليل جواب * إذا *، أي: إذا غربت النجوم أسقيه، انتهى، وابن الصائغ مسبق بأبي حيان، فإنه قال في "شرح التسهيل": * سقيت * هنا بمعنى: أسقي، مستقبل المعنى] (١).

*** وأرى صحة مجيء * إذا * ظرفاً لما مضى من الزمان؛ وذلك لأمر منها:

١. أن العلماء جوزوا إثبات اللغة وتأصيل قواعدها اعتماداً على شعر مجهول منقول عن قائل مجهول، ومن ثم فجوزوا إثبات استعمال ما، أو تأصيل قاعدة ما اعتماداً على القرآن العظيم يكون أولى.

٢. أن * إذا * الأصل في استعمالها أن تكون للمستقبل، ولكن لم لا يجوز استعمالها في الماضي على سبيل المجاز لما بينها وبين كلمة * إذ * من المشابهة الشديدة؟.

٣. أنه ثبت استعمال * إذ * لما يستقبل من الزمان (٢)، وعليه يكون بين الطرفين - إذ، وإذا - تقارض، والتقارض بين الألفاظ وارد وثابت في الفصحى من الكلام.

٤. أن جعل * إذا * ظرفاً لماضي من الزمان فيما أوردناه من آيات الكتاب العزيز وأشعار العرب لا يترتب عليه فساد في المعنى، أو إخلال بالمقصود.

٥. إن القول بأن * إذا * يجوز استعمالها ظرفاً لما مضى من الزمان لا يحوج إلى تقدير وتأويل، كما فعل المانعون، ومالا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى مما يحتاج.

(١) انظر: شرح أبيات المغنى ٢: ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ٩ - شرح التسهيل ٢: ٢١٢ - المغنى ١: ٨١ - المساعد ١: ٥٠٦.

٦. ان التاويلات التي لجأ إليها المانعون بعضها لم يخل من التعسف والتكلف، وبعضها ضعيف واهٍ، ومن ذلك على سبيل المثال ادعاؤهم أن (سَقَيْتُ) في البيت (١) بمعنى: أسقي؛ ليسلم قولهم إن (إذا) لا تجبئ للزمن الماضي. وهذا الادعاء ليس بشيء، ويرده قول الشاعر (٢) نفسه بعد البيت المستشهد به:

فَلَمَّا أَنْ تَنَشَّى قَامَ خَرَقٌ . . . مِنْ الْفَتْيَانِ مَخْتَلِقٌ هَضُومٌ

وفيه إخبار من الشاعر عما صدر منه سابقاً (٣).

إفادة (إذا) الاستمرار

الأصل في (إذا) الشرطية أن تكون لما يستقبل من الزمان، وقد يتوسع فيها فتقيد مع جملتها استمرار الزمان، فتستعمل في الفعل المستمر في جميع أحواله. ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾ (البقرة ١١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (البقرة ١٤) وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة ٧٦) وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (آل عمران ١١٩) وقوله - تعالى -: ﴿إِذَا مَا آتَاكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾ (التوبة ٩٢) وقوله - تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى ٣٧).

(١) أي قول الشاعر:

وَتَذْمَانِ يَزِيدُ الْكَاسَ طَبِيبًا . . . سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

(٢) البيت من الوفرة، وهو للبرج بن مسهر في شرح أبيات المغني ٢: ٢٣٥.

(٣) انظر: شرح أبيات المغني ٢: ٢٣٤، ٢٣٥.

قال الرضي: [وقد تكون * إذا * مع جملتها لاستمرار الزمان، نحو قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾ (البقرة ١١)، أي: هذه عادتهم المستمرة، ومثله كثير، نحو قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا﴾ (البقرة ١٤)، وقوله - تعالى -: ﴿إِذَا مَا أُنذِرَ لِكَحْمَلِهِمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾ (التوبة ٩٢)]^(١). وقال في موضع آخر^(٢): [وليس * إذا * للاستقبال ههنا، بل هو للاستمرار، كما في نحو قوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة ١١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى ٣٧)، ومثله كثير]^(٣).

وقال الزركشي: [أصل * إذا * الظرفية لما يستقبل من الزمان، كما أن * إذ * لما مضى منه، ثم يتوسع فيها، فتستعمل في الفعل المستمر في الأحوال كلها: الحاضرة، والماضية، والمستقبلية، فهي في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو يفعل حيث يفعل به نحو ذلك. قالوا: إذا استعطى فلان أعطى، وإذا استنصر نصر، كما قالوا: فلان يعطى الراغب، وينصر المستغيث من غير قصد إلى تخصيص وقت دون وقت.

قاله الزمخشري في كشافه القديم^(٤). ويقول أيضاً: [وتستعمل أيضاً للاستمرار، كقوله - تعالى -: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ (البقرة ١٤)، وقوله - تعالى -: ﴿لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (آل عمران ١٥٦) فهذا الماضي. لكن دخلت * إذا * لتدل على أن هذا شأنهم أبداً. ويستمر فيما يأتي، كما في قوله^(٥):

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٨٥.

(٢) أي عند حديثه عن سد الحال مسد الخبر في مسألة: (ضربي زيداً قائماً).

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١: ٢٧٩.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩٧.

(٥) سبق تخريجه ٥٥.

وتندمان يزيئ الكأس طيبًا .: سقيت إذا تغورت النجوم (١)

وقال السيوطي: [الثاني: قد تستعمل * إذا * للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبل، كما يستعمل الفعل المضارع لذلك، ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (البقرة ١٤)، أي: هذا شأنهم أبدًا، وكذا قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ (النساء ١٤٢) [٢].

إفادة (إذا) التكرار

اختلف العلماء في جواز إفادة * إذا * الشرطية معنى التكرار على مذهبين:

الأول: المشهور أنها لا تفيد معنى التكرار، وهو مذهب الجمهور (٣)، واختاره السيوطي قال: [وإذا دلت * إذا * على الشرط، فلا تدل على التكرار - على الصحيح] (٤). ومن ثم إذا قال رجل لامرأته: إذا خرجت فأنت طالق، فإذا خرجت وقع الطلاق، فإن تكرر الخروج منها مرة تلو مرة في العدة لم يترتب على خروجها حينئذ طلاق؛ لأن * إذا * لا تفيد التكرار.

الثاني: أنها قد تفيد التكرار والعموم مثل * كلما *، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذِنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ (التوبة ٨٦)، وقول الشاعر (٥):

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩٤.

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن ١: ١٤٩.

(٣) انظر: الارتشاف ٢: ٥٥٠ - المساعد ٣: ١٥٥ - روح المعاني ٧: ١٠٤.

(٤) انظر: الهمع ٣: ١٨٠.

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: المساعد ٣: ١٥٥ - البحر المحيط ٥: ٨٢ - اللسان: (برد).

إِذَا وَجَدْتُ أَوَارَ الْحُبِّ فِي كَبِدِي ∴ أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ الْقَوْمِ ابْتِرْدًا^(١)

وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء^(٢)، واختاره ابن عصفور، حيث قال: لو هو الصحيح^(٣).

موقف أبي حيان:

اضطرب رأي أبي حيان في هذه المسألة، فتارة يوافق المشهور من أن * إذا * لا تفيد معنى التكرار. قال في الارتشاف: [ولا يقتضي العموم، فليست كأسماء الشرط، وقيل تقتضيه، فهي مثل * كلما * تقتضي التكرار]^(٤). وتارة أخرى يختار مذهب القائلين بأنها قد تفيد التكرار. قال في البحر المحيط عند قوله - تعالى - : ﴿وَإِذَا أَنْزَلْنَا سُورَةَ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهَدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ (التوبة ٨٦): لو ليست هنا * إذا * تفيد التعليق فقط، بل انجر معها معنى التكرار، سواء كان ذلك فيها بحكم الوضع، أو بحكم غالب الاستعمال لا الوضع، وهي مسألة خلاف في النحو، ومما وجد معها التكرار قول الشاعر^(٥):

إِذَا وَجَدْتُ أَوَارَ الْحُبِّ فِي كَبِدِي ∴ أَقْبَلْتُ نَحْوَ سِقَاءِ الْقَوْمِ ابْتِرْدًا
ألا ترى أن المعنى: متى وجدت^(٦).

(١) (الأوار): شدة حر الشمس، ولفح النار. (ابترد): من ابترد الماء إذا صبه على رأسه بلرداً.

(٢) انظر: الارتشاف ٢: ٥٥٠ - المساعد ٣: ١٥٥ - الهمع ٣: ١٨٠ - روح المعاني ٧: ١٠٤

(٣) انظر: المساعد ٣: ١٥٥ - الهمع ٣: ١٨٠.

(٤) انظر: الارتشاف ٢: ٥٥٠.

(٥) سبق تخريجه ص ٦١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥: ٨٢.

* * والصحيح أنه لا مانع من إفادة (إذا) التكرار، غير أن ذلك لا يكون بطريقة الأصالة، بل عند وجود قرينة معنوية في الكلام تصرف (إذا) إلى إفادة التكرار والعموم.

خلو (إذا) عن معنى الشرط

قد تخلو * إذا * من تضمن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل^(١)، وذلك في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: بعد (كيف) ^(٢). إذا وقعت (إذا) بعد (كيف) فهي ظرف محض خالٍ من معنى الشرط، ومن ذلك قوله - تعالى -: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (آل عمران ٢٥)، وقوله - تعالى -: ﴿كَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ (النساء ٤١)، وقوله - تعالى -: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ (النساء ٦٢)، وقوله - تعالى -: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَنْبَارَهُمْ﴾ (محمد ٢٧).

(كيف) في هذه الآيات إما في محل نصب على الحال، والتقدير: كيف يصنعون، وإما في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: كيف حالهم وصنيعهم. والعامل في (إذا) هو الفعل المحذوف، أو المبتدأ المحذوف^(٣).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١١ - شرح الكافية للرضي ٣: ١٩١ - الارتشاف ٢: ٢٣٧ - الجني الداني ٣٧٠، ٣٧١ - المغني ١: ١٠٠ - البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩١، ١٩٥ - المساعد ١: ٥٠٥ - الهمع ٣: ١٧٨ - الإتيان ١: ١٤٩ - منهج المسالك (الأشموني) ٢: ٢٥٩

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٥٦ - شكل إعراب القرآن ١: ١٥٣، ١٥٤ - التبيان ١: ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٨ - البحر المحيط ٢: ٤١٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٥٦ - شكل إعراب القرآن ١: ١٥٣، ١٥٤ - التبيان ١: ٣٥٠، ٣٥٩، ٣٦٨ - البحر المحيط ٢: ٤١٨ - روح المعاني ٣: ٢٨، ٤: ١٣٨، ١٦: ٦٠٩.

الموضع الثاني: بعد القسم^(١). إذا جاءت (إذا) بعد القسم كانت ظرفاً متمحضاً للظرفية مجرداً من معنى الشرط، نحو قوله - تعالى -: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ (النجم ١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾ (المدثر ٣٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (المدثر ٣٣)، وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْفَس﴾ (التكوير ١٧)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّس﴾ (التكوير ١٨)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَق﴾ (الانشقاق ١٨)، وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (الفجر ٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا﴾ (الشمس ٢)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾ (الشمس ٣)، وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ (الشمس ٤)، وقوله - تعالى -: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل ١)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ (الليل ٢)، وقوله - تعالى -: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ (الضحى: ١، ٢). قال الرضي: [قيل: ليس في * إذا * في نحو قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل ١) معنى الشرط؛ إذ جواب الشرط إما بعده، أو مدلول عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لا ظاهراً، ولا مقدراً؛ لعدم توقف معنى الكلام عليه، وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قيل * إذا * إلا القسم، فلو كان * إذا * للشرط، كان التقدير: إذا يغشى أقسم، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهاراً، غير متوقف على دخول الليل^(٢).

زمن (إذا) الواقعة بعد القسم

اختلف العلماء في ما تدل عليه (إذا) الظرفية الواقعة بعد القسم من زمن على مذهبين:

(١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١: ٥١١، ٥١٢ - شرح التسهيل ٢: ٢١١ - شرح الكافية للرضي ٣: ١٩١ - الارتشاف ٢: ٢٣٧ - الجنى الداني ٣٧٠ - المفني ١: ١٠٠ - الهج ٣: ١٧٨ - الإيقان ١: ١٤٩.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩١، ١٩٢.

الأول: أنها ظرف لما يستقبل من الزمان، وإذا جاءها بعد الماضي فهي في معنى المستقبل، كما كان بعد المتضمنة معنى الشرط، وإلى ذلك ذهب جماعة^(١) منهم أبو حيان، حيث قال: [وقد لا يتضمن معنى الشرط به في بعض مواردنا، بل تجرد للظرفية المحضة، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل ١)، وقوله - تعالى - : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ (النجم ١)، والماضي بعدها في معنى المستقبل، كما كان إذا كانت شرطية، وزعم الفراء أن * إذا * لا يكون بعدها إلا الماضي، إلا إذا كان فيها معنى الشرط والإبهام، لو قلت: أكرمك إذا زرتني تريد إذ زرتني لم يصح، وكذلك: لأضربن هذا الذي ضربك إذا سلمت عليه، فلو قلت: لا تضرب إلا الذي ضربك إذا سلمت عليه، لجاز؛ لأنك أبهمت، ولم توقت، وكذلك: كنت صابراً إذا ضربت، على معنى: كل ما ضربت صبرت، ولو أردت به مخصوصاً بمنزلة * إذ * لم يجز، ومنه قوله - تعالى - : ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (آل عمران ١٥٦)، كأنه قال: كلما ضربوا في الأرض، أي: لا تكونوا كهؤلاء إذا ضرب إخوانهم في الأرض^(٢)].

الثاني: أنها ظرف للحال، ولا تدل على الاستقبال، وهو مذهب جماعة منهم ابن هشام، حيث قال: [والتاني: أن تجيئ للحال، وذلك بعد القسم، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل ١)، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ (النجم ١)]^(٣).

** والذي نميل إليه أن * إذا * الواقعة بعد القسم ظرف دال على الحال، وليست للمستقبل؛ لأنها في الآيات المذكورة آنفاً لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاء، لا إخبار عن قسم يأتي، وحيث كان فلو يصح أن يكون المستقبل ظرفاً له،

(١) انظر: الجني الداني ٣٧٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٢: ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) انظر: المغني ١: ٩٥.

ولا ظرفاً لكون محذوف هو حال من (النجم)، و(الليل)، و(الصباح)، و(القمر)؛ لأن الحال التي جعلت (إذا) ظرفاً له، والاستقبال الذي هو مدلول لـ (إذا) متنافيان، فلا يجعل أحدهما ظرفاً للآخر. وإذا بطل هذان الوجهان، وهما: كونها ظرفاً لفعل القسم، وكونها ظرفاً للحال مع جعلها للاستقبال تعين أن لفظها ظرف لأحدهما، على أن الراد به الحال، ولا تنافي حينئذ ولا مانع؛ لأن الإنشاء حالي، فلا ينافيه أن المراد بها الحال؛ ولأن الكون المحذوف حال بالعوض، فلا يمتنع كونها ظرفاً لـ (إذا) المراد بها الحال^(١).

العامل في (إذا) بعد القسم:

اختلف العلماء في تقدير العامل في (إذا) الظرفية المجردة عن معنى الشرط الواقعة بعد القسم على مذاهب شتى:

الأول: العامل فيه كون محذوف هو حال من المقسم به. قال ابن هشام: [وأنه لا يمتنع التعليق بـ (كائنًا) مع بقاء (إذا) على الاستقبال؛ بدليل صحة مجيء الحال المقدرة باتفاق، كـ (مررت برجل معه صقر صائدًا به غداً)، أي: مقدرًا الصيد به غداً، كذا يقدر، وأوضح منه أن يقال: مريدًا به الصيد غداً، كما فسر (قمتم) في: قوله - تعالى -: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (المائدة ٦) بـ (أردتم)]^(٢).

وهذا التقدير مردود من وجهين^(٣):

أ. أن المقسم به قد يكون جثة، كما في الآيات السابقة، وظروف الزمان لا تكون أحوالاً عن الجثث، كما لا تكون أخباراً.

(١) انظر: المغني ١: ٩٥ - حاشية الدسوقي ١: ١٠٢.

(٢) انظر: المغني ١: ٩٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ٨: ٤٨٠.

ب. أنه من غير الجائز تقدير محذوف قبل الظرف، فيكون قد عمل فيه، ويكون ذلك العامل في موضع الحال من المقسم به، وتقديره: كائنًا؛ لأنه يلزم (كائنًا) أن يكون منصوبًا بعامل، ولا يصح أن يكون معمولًا بشيء مما فرضناه أن يكون عاملًا.

الثاني: العامل فيها المقسم به نفسه^(١). وهو مردود بأنه ليس من قبيل ما يعمل، لاسيما إن كان جزمًا^(٢).

الثالث: العامل فيها مضاف محذوف، أقيم المقسم به مقامه، والتقدير في آيتي النجم والليل: وطلوع النجم، ومجيء الليل^(٣). وقد رده أبو حيان فقال: [ولا جائز أن يكون ثم مضاف محذوف، أقيم المقسم به مقامه، أي: وطلوع النجم، ومجيء الليل؛ لأنه معمول لذلك الفعل، فالطلوع حال، ولا يعمل فيه المستقبل، ضرورة أن زمان المعمول زمان العامل]^(٤).

الرابع: العمل فيها حال مقدر^(٥). قال ابن الحاجب: [فإن قيل: بماذا تتعلق إذا كانت ظرفًا مجردًا عن الشرط؟، قلت: بمحذوف، تقديره: والليل حاصلًا في هذا الوقت فهو إذن في موضع الحال من (الليل)، والعامل في الحال فعل القسم، فاستقام حينئذ المعنى]^(٦). وقد رده الرضي، فقال: [ولي فيه نظر، إذ لاشيء هنا يقدر عاملًا في (حاصلًا)، إلا معنى القسم، فهو حال من مفعول (أقسم)، فيكون الأقسام في حال حصول الليل.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩١.

(٢) انظر: البحر المحيط ٨: ٤٨٠.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٨: ٤٨٠.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩٢.

(٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١: ٥١٢.

كما أن المرور في قولك: مررت بزيد صارخاً: في حال صراخه، وحصول الليل في وقت غشيانه؛ لأن وقت غشيانه ظرف له، كما أن الخروج في قولك: خرجت وقت دخولك: في وقت دخول المخاطب، فيكون الأقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد، كما مرّ. وأيضاً في قوله - تعالى - : ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا اتَّسَقَ﴾ (الانشقاق ١٨) يلزم أن يكون الزمان حالاً من الجنة، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبراً عنها^(١).

الخامس: (إذا) في محل جر بدل من المقسم به^(٢). وقد تجردت عن الظرفية، كما تجردت عن الشرطية. قال الزركشي: [* إذا * كما تجردت عن الشرطية كذلك تجرد عن الظرفية فهي في هذا الآية الشريفة^(٣) لمجرد الوقت من دون تعلق بالشيء تعلق الظرفية الصناعية: وهي مجرورة المحل ههنا؛ لكونها بدلاً عن * الليل *، كما جرد * حتى * في قوله - تعالى - : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾ (الزمر ٧١). والتقدير: أقسم بالليل وقت غشيانه، أي: أقسم بوقت غشيان الليل. وهذا واضح^(٤). وقد ضعفه الرضي، فقال: [وفيه نظر من وجهين: أحدهما: من حيث إن إخراج * إذا * عن الظرفية قليل، والثاني: أن المعنى: بحق القمر متسقاً، لا: بحق وقت اتساق القمر]^(٥).

السادس: العامل في * إذا * في آيات القسم المتقدمة ونحوها فعل القسم المحذوف^(٦). وقد ضعفه أبو حيان، فقال: [لا جائز أن يكون العامل فيه فعل القسم المحذوف؛ لأنه

-
- (١) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩٢.
 - (٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩٢.
 - (٣) أي قوله - تعالى - ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل ١)
 - (٤) انظر: البرهان في علوم القرآن ٤: ١٩٣، ١٩٤.
 - (٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩٢.
 - (٦) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١: ٥١٢ - شرح الكافية للرضي ٣: ١٩١، ١٩٢ - البحر المحيط ٨: ٤٨٠.

فعل إنشائي، فهو في الحال ينافي أن يعمل في المستقبل؛ لإطلاق زمان العامل زمان المعمول^(١).

السابع: العامل فيها مصدر مضاف محذوف، وتقديره: وعظمة النجم. وعظمة القمر. وعظمة الليل. وهو اختيار الرضي قال: [وليس يبعد أن يقال: هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال؛ لأنه لا يُقسم بشيء إلا لحاله العظيمة، متعلقة بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا في المفعول معه، من جواز عمله مقدرًا عند قوة الدلالة عليه، وخاصة في الظرف، فإنه يكفي برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهور، فالتقدير: وعظمته إذا اتسق، فهو كقولك: عجبًا من زيد إذا ركب، أي: من عظمته، والظرف ههنا لا يصلح أن يكون معمولًا لإنشاء التعجب، كما لم يصلح هناك؛ لكونه معمولًا، لإنشاء القسم، فأضمر العظمة؛ إذ لا يتعجب إلا من عظيم، كما لا يقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني^(٢).

*** * والصحيح لدينا رأي العلامة الرضي - رحمه الله -؛ لأن فيه خروجًا عن الإشكالات وبعدها عن الجدل التي أثارها العلماء حول العامل في * إذا * الواقعة بعد القسم؛ ولأن فيه حسماً لهذه الاختلافات.**

الموضع الثالث^(٣): قد تحيى (إذا) ظرفاً مجرداً عن معنى الشرط غير مسبوقه بالقسم أو بـ (كيف)^(٤)، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا

(١) انظر: البحر المحيط ٨: ٤٨٠. وانظر: المغني: ١: ١٠٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩٢.

(٣) أي من المواضع التي تكون فيها * إذا * ظرفاً محضاً مجرداً عن معنى الشرط.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١١ - الارتشاف ٢: ٢٣٧ - المساعد ١: ٥٠٥ - الهمع ٣: ١٧٨ -

الإتقان ١: ١٤٩ - منهج السالك (الأشموني) ٢: ٢٥٩ - دراسات لأسلوب القرآن ١: ١٨٨.

- رَجَعْتُمْ ﴿١﴾ (البقرة ١٩٦)، وقوله - تعالى - : ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ ﴿٢﴾ (البقرة ٢٣٢)، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ ﴿٣﴾ (البقرة ٢٨٢)، وقوله - تعالى - : ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِمَآئِنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ ﴿٤﴾ (المائدة ٨٩)، وقوله - تعالى - : ﴿لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ ﴿٥﴾ (المائدة ١٠٥)، وقوله - تعالى - : ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ ﴿٦﴾ (المائدة ١٠٦)، وقوله - تعالى - : ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ ﴿٧﴾ (الأنعام ٩٩)، وقوله - تعالى - : ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ ﴿٨﴾ (هود ١٠٢)، وقوله - تعالى - : ﴿اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ﴾ ﴿٩﴾ (يوسف ٦٢)، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّةُ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ ﴿١٠﴾ (الأنبياء ٤٥)، وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تَسْمَعُ الصَّمَّةُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾ ﴿١١﴾ (النمل ٨٠)، وقوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ ﴿١﴾

(١) العامل في (إذا): صيام. انظر البحر المحيط ٢: ٧٩.

(٢) (إذا) ظرف لقوله - تعالى - : " ينكحن " أو لقوله - تعالى - : " تعضلوهن ". انظروا: التبيان: ١: ١٨٤ - روح المعاني ٢: ٥٠٦.

(٣) (إذا) ظرف لقوله - تعالى - : " يأب " أو للمفعول المحذوف. انظر: التبيان ١: ٢٣٠.

(٤) العامل في * إذا * " كفارة أيمانكم "؛ لأن المعنى: ذلك يكفر أيمانكم وقت حلفكم. انظر: التبيان ١: ٤٥٨.

(٥) * إذا * ظرف لـ (يضر). انظر التبيان ١: ٤٦٦.

(٦) * إذا * ظرف قوله - تعالى - : " شهادة ". انظر التبيان ١: ٤٦٦ - روح المعاني ٥: ١٢٠.

(٧) * إذا * ظرف لـ " انظروا ". انظر التبيان ١: ٥٢٥ - البحر المحيط ٤: ١٩١.

(٨) * إذا * ظرف، وعاملها: " أخذ ربك ". انظر التبيان ٢: ٧١٣ - روح المعاني ٨: ١٣.

(٩) العامل في * إذا * : " يعرفونها ". انظر التبيان ٢: ٧٣٦.

(١٠) * إذا * منصوبة بـ " يسمع " أو بـ " الدعاء ". انظر التبيان ٢: ٩١٩.

(١١) * إذا * ظرف لـ " تسمع ". انظر: التبيان ٧: ٩٦.

(الشورى ٢٩)، وقوله - تعالى - : ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمٍ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ (٢) (الفتح ١٥)، وقوله - تعالى - : ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُوفَ﴾ (٣) (الواقعة ٨٣)، وقوله - تعالى - : ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (٤) (البقرة ١٨٦).
 وقوله - صلى الله عليه وسلم - للسيدة عائشة - رضي الله عنها - : " إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي " (٥).

يقول الشيخ محمد عبدالخالق عزيمة: أويبدو لي أن * إذا * متمحضة للظرفية في قوله - تعالى - : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعْدَهُمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ (البقرة ١٧٧)، وقوله - تعالى - : ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ (التوبة ٩٤)، وقوله - تعالى - : ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ (التوبة ٩٥)، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ (التوبة ١٢٢)، وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْتَنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل ٤٠)، وقوله - تعالى - : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ (النحل ٩١)، وقوله - تعالى - : ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ﴾ (الإسراء ٣٥)، وقوله - تعالى - : ﴿أَمَنْ يُجِيبُ الْمُنْظَرَ إِذَا دَعَا﴾ (النمل ٦٢)، وقوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس ٨٢)، وقوله - تعالى - : ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (الزخرف ١٣)، وقوله - تعالى - : ﴿فَأَنبَأْنِي لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ﴾ (محمد ١٨)،

- (١) العامل في * إذا * : " جميعهم ". انظر: التبيان ٢ : ١١٣٣.
- (٢) * إذا * ظرف لما قبله. انظر: تفسير أبي السعود ٥ : ٢٨ - حاشية الجمل ٤ : ١٥٩.
- (٣) * إذا * ظرف لـ " ترجعونها " المحذوف بعد (لولا). انظر: البحر المحيط ٨ : ٢١٥.
- (٤) العامل في * إذا * : " أجيب ". انظر: البحر المحيط ٢ : ٤٥.
- (٥) سبق تخريجه ص ٧. * إذا * ظرف لمحذوف، وهو معمول * أعلم * وتقديره: شأنك ونحوه، كما تعلق * إذا * بالحديث في قوله - تعالى - : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون (الذريات ٢٤، ٢٥)، انظر: المغني ١ : ٩٥.

وقوله - تعالى - : ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾ (النجم ٤٦) ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلَهَا﴾ (المنافقون ١١)، وقوله - تعالى - : ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾ (الليل ١١)، وقوله - تعالى - : ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ (العاديات ٩)، وقوله - تعالى - : ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ (الفلق ٣)، وقوله - تعالى - : ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ (الفلق ٥)، وقوله - تعالى - : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب ٣٦)^(١).

(إذا) بين الظرفية المحضة والظرفية الشرطية:

جاءت * إذا * محتملة للظرفية فقط، وللظرفية مع الشرطية في آيات كثيرة، وإنما يكون ذلك عند حذف الجواب، فإن جعلت * إذا * شرطية قدر الجواب، وإن جعلت ظرفية استغنت عن تقدير الجواب. ومن أمثلة ذلك قوله - تعالى - : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ﴾^(٢) (البقرة ١٨٠)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣) (البقرة ٢٣٣)، وقوله - تعالى - : ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(٤) (البقرة ٢٨٢)، وقوله - تعالى - : ﴿وَطَعَامَكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١: ١٨٩، ١٩٠.

(٢) * إذا * تحتمل أن تكون ظرفية شرطية حذف جوابها، والتقدير: فليوص، وأن تكون ظرفية محضة عاملها " كتب ". انظر التبيان ١: ١٤٦ - البحر المحيط ٢: ١٩ - المغني ١: ٩٨.

(٣) * إذا * تحتمل أن تكون شرطية ظرفية. وجوابها محذوف يدل عليه جواب الشرط الأول، وأن تكون ظرفية محضة، ومن ثم تكون متعلقة بما تعلق به " عليكم ". انظر التبيان ١: ١٨٦ - البحر المحيط ٢: ٢١٨.

(٤) * إذا * محتملة لأن تكون شرطية ظرفية، وجوابها محذوف؛ لدلالة المتقدم عليه، وأن تكون ظرفية محضا، أي فعلوا الشهادة وقت التباعد. انظر: حاشية الجمل ١: ٢٣٤.

مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴿١﴾ (المائدة ٥)، وقوله -
 تعالى - : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا
 وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (٢) (المائدة ٩٣)، وقوله - تعالى - : ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا
 طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عَنْ كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشَّمَالِ﴾ (٣)
 (الكهف ١٧)، وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ
 عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ (٤) (التوبة ١١٨).

خروج (إذا) عن الظرفية

للعلماء في جواز خروج * إذا * عن الظرفية مذهبان:

(١) * إذا * يجوز كونها شرطية ظرفية حذف جوابها، والتقدير: حللن لكم. ويجوز أن تكون ظرفاً
 محضاً مجرداً عن الشرط، وعاملها حينئذ: (حل) المحذوف. انظر: التبيان ١: ٤٢ -
 تفسير أبي السعود ٢: ٧.

(٢) يجوز أن تكون * إذا * ظرفاً محضاً منصوباً بما يفهم من الجملة السابقة، والتقدير: لا يأثمون،
 ويجوز أن يكون فيه معنى الشرط. وجوابه محذوف. انظر: التبيان ١: ٤٥٩ - حاشية
 الجمل ١: ٢٢٤.

(٣) * إذا * ظرف لـ " ترى "، أو لـ " تزاور "، وكذا " إذا غربت " معمول لـ لآول، أو للثاني
 وهو " تقرضهم ". الظاهر تمحضه الظرفية. ويجوز أن تكون شرطية. انظر: حاشية الجمل
 ٣: ١١.

(٤) * إذا * شرطية جوابها محذوف، تقديره: تاب عليهم، أو هي لمجرد الوقت، فلا تحتاج إلى
 جواب، بل تكون غاية للفعل الذي قبلها، وهو قوله - تعالى - : " خلفوا "، أي: خلفوا إلى
 هذا الوقت. انظر: البحر المحيط ٥: ١١.

المذهب الأول: أن * إذا * ظرف متصرف، أي أنها لا تلزم النصب على الظرفية. وإلى ذلك ذهب جماعة منهم الأخفش^(١)، والفارسي^(٢)، وابن جني^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن مالك^(٥)، واستدلوا لصحة مذهبهم بأمر منها:

الأول: وقوع * إذا * مبتدأ وخبراً في القرآن الكريم وغيره، ومن ذلك:

١. قوله - تعالى - : ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ * إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾ (الواقعة ١-٤) في قراءة من نصب ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾^(١) (الواقعة ٣). فقد زعم أبو الفتح ابن جني أن * إذا * الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان - ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ - حالان وكذا جملة ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة ٢)، والمعنى: وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض. قال في المحتسب: [قرأ الحسن، واليزيدي، والتقي، وأبو حميرة: ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (الواقعة ٣)، بالنصب. قال أبو الفتح: هذا منصوب على الحال، وقوله - تعالى - : ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ (الواقعة ٢) حينئذ حال أخرى قبلها، أي: إذا وقعت الواقعة، صادقة الوقعة، خافضة، رافعة. فهذه ثلاث أحوال، أولهن الجملة التي هو قوله: " ليس لوعتها كاذبة "، ومثله: مررت بزيد. جالساً،

(١) انظر: التبيان ١: ٣٠١ - البحر المحيط ٣: ٧٩ - المغني ١: ٩٤، ١٢٩ - الهمع ٤: ١٧٠.

(٢) انظر: الجني الداني ٣٧٢.

(٣) انظر: المحتسب ٢: ٣٠٧، ٣٠٨.

(٤) انظر: الكشاف ٢: ٨٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٠، ٢١١.

(٦) في البديع ١٥١: [خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ " بالنصب، أبو عمرو الدوري عن اليزيدي. قال ابن خالويه: له وجه حسن بالنصب. وقال الكسائي: لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت: " خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ " فيهما].

متكناً، ضاحكاً. وإن شئت أن تأتي بعشر أحوال إلى أضعاف ذلك لجاز، وحسن.
كمالك أن تأتي للمبتدأ من الأخبار بما شئت، كقولك: زيد عالم، جميل، جواد،
فارس، بصري، بزاز، ونحو ذلك.

ألا ترى أن الحال زيادة في الخبر، وضرب منه؟ وعلى ذلك امتنع أبو الحسن أن
يقول: لولا هند جالسة لمقت، ونحو ذلك، قال: لأن هذا موضع قد امتنعت العرب أن
تستعمل فيه الخبر، والحال ضرب من الخبر، فلا يجوز استعمالها فيه لذلك. والعامل
في (إذا) محذوف؛ لدلالة المكان عليه، كأنه قال: إذا وقعت الواقعة كذلك فاز
المؤمنون، وخاب الكافرون، ونحو ذلك.

ويجوز أن تكون * إذا * الثانية، وهي قوله - تعالى -: ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾
(الواقعة ٤) خبراً عن * إذا * الأولى، ونظيره: إذا تزورني إذا يقوم زيد، أي: وقت
زيارتك إلي وقت قيام زيد. وجاز لـ * إذا * أن تفارق الظرفية وترتفع بالابتداء،
كما جاز لها أن تخرج بحرف الجر عنه، كقوله^(١):

حَتَّى إِذَا أَلْقَتْ يَدًا فِي كَافِرٍ .: وَأَجْنَّ عَوْرَاتِ الثُّغُورِ ظَلَامُهَا^(٢)

وقال الله - سبحانه وتعالى -: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ﴾ (يونس ٢٢)، و * إذا *
مجرورة عند أبي الحسن بـ (حتى)، وذلك يخرجها عن الظرفية، كما ترى^(٣).

٢. قوله - تعالى -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ
مُدَّتْ﴾ (الانشقاق ١-٣). فقد جعل الأخص * إذا * الأولى مبتدأ، والثانية خبرها،

(١) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة في ديوانه ٢١٥ - المحتسب ٢: ٢٣٣، ٣٠٨ - المعلقات السبع
للرؤزي ١١١.

(٢) الضمير في: (ألقت) للشمس. (الكافر): الليل. (أجن): ستر. (عوارت الثغور): مواضع المخافة
منها.

(٣) انظر: المحتسب ٢: ٣٠٧، ٣٠٨.

والواو زائدة^(١). قال أبو البقاء: [والتالث: أن * إذا * مبتدأ، (وإذا السار من) (الانشقاق ٣) خبره، والواو زائدة، حي عن الأخفش]^(٢).

٣. قوله - تعالى -: ﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدثر ٨-٩)، فزعم قوم أن * إذا * في محل رفع مبتدأ، والخبر "فذلك"، والفاء زائدة^(٣). قال أبو البقاء: [والتالث: يخرج على قول الأخفش، وهو أن يكون * إذا * مبتدأ، والخبر: "فذلك"، والفاء زائدة]^(٤).

٤. قولهم: (أخطب ما يكون الأمير قائماً)، فقال قوم: إن الأصل: أخطب أوقات أكون الأمير إذا كان قائماً، أي وقت قيامه، ثم حذف الأوقات، ونابت (ما) المصدرية عنها، ثم حذف الخبر المرفوع، وهو * إذا *، وتبعها (كان) التامة وفاعلها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر، ولو كانت * إذا * على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى، كما يستحيل إذا قلت: (أخطب أوقات

(١) ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الواو قد تكون زائدة، وأنشد الأخفش على ذلك:

فَإِذَا وَتِلْكَ يَا كَيْبِشَةَ لَمْ يَكُنْ . . . إِلَّا كَلِمَةً حَالِمٍ بِخَيَالٍ

وجعلوا الواو زائدة في آيات، منها قوله - تعالى -: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر ٧٣)، وقوله - تعالى -: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّهٗ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْتَاهُ﴾ (الصافات ١٠٣-١٠٤). وأنكر البصريون زيادة الواو، وتأولوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب. انظر: معاني القرآن للأخفش ١: ١٢٥، ٢: ٤٥٧، ٤٥٨ - الإنصاف ٦٤ - سر صناعة الإعراب ٦٤٥ - ابن يعيش ٨: ٩٣ - الجني الداني ١٦٤ - ١٦٦ - المغني ٢: ٣٦٢ - الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٤٦.

(٢) انظر: التبيان ٢: ١٢٧٨.

(٣) انظر: المغني ١: ٩٧.

(٤) انظر: التبيان ٢: ١٢٤٩.

أَكوان الأمير يومَ الجمعة) إذا نصبت (اليوم)؛ لأن الزمان لا يكون محلاً للزمان^(١).

الثاني: وقوع (إذا) مفعولاً به في القرآن الكريم والحديث، ومن ذلك:

١. قوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١). فزعم قوم أن (إذا) في محل نصب مفعول به لفعلٍ محذوف. قال أبو البقاء: [والرابع: أنها لا جواب لها، والتقدير: اذكر إذا السماء] ^(٢).

٢. قول النبي - صلى الله عليه وسلم - للسيدة عائشة - رضي الله عنها - : " إني لأعلم إذا كنت عني راضيةً وإذا كنت عليّ غضبي " ^(٣). فقد جعل ابن مالك (إذا) في الحديث مفعولاً للفعل (أعلم). قال في شرح التسهيل: [يدل على اسمية * إذا ...* ومن وقوعها مفعولاً به كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لعائشة - رضي الله عنها - : " إني لأعلم إذا كنت عني راضيةً وإذا كنت عليّ غضبي "] ^(٤). وقال في موضع آخر: [وقد تتجرد من الظرفية مع تجردها من الشرط، نحو: " إني لأعلم إذا كنت عني راضيةً "] ^(٥).

(١) انظر: الكتاب ١: ٤٠٠ - الأصول ٢: ٣٦٠ - ابن الشجري ١: ١٠٥، ٢: ٣٠ - ابن يعيش ١: ٩٦، ٩٧ - المقتصد ١: ٢٤١ - المقرب ٩١ - شرح التسهيل ١: ٢٧٨، ٢٨٠ - شرح الكافية للرضي ١: ٢٧٩ - الارتشاف ٢: ٣٤ - توضيح المقاصد ١: ٢٩٠ - ابن عقيل ١: ٢٥٤ - المساعد ١: ٢١١ - الهمع ٢: ٤٧ - رسالة في الكلام على مسألة: (ضربي زيداً قائماً)، للسيوطي ٨٥، وما بعدها - منهج السالك (الأشموني) ١: ٢١٨ - المشكاة الفتحية ١٧٦.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢: ١٢٧٨.

(٣) سبق تخريجه ص ٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

(٥) انظر: المصدر السابق ٢: ٢١١.

الثالث: وقوع (إذا) مجرورة في القرآن الكريم، وأشعار العرب، ومن ذلك:

١. وقوعها بعد (حتى) الجارة ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَسَلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (آل عمران ١٥٢)، وقوله - تعالى - : ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ (النساء ٦)، وقوله - تعالى - : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ﴾ (النساء ١٨)، وقوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنعام ٢٥)، وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ (الأنعام ٤٤)، وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ﴾ (الأعراف ٣٨)، وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَذْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنْتُ﴾ (يونس ٩٠)، وقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر ٧٣)، وقول الشاعر (١):

حَتَّىٰ إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي فِتْنَةٍ
شَلَا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا
وقول الآخر (٢):

حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ
جَاءُوا بِمَنْقِي هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ
وقول الآخر (١):

(١) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٢) رجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢: ٣٠٤ - التصريح ٢: ١١٦ - العيني ٤: ٦١ - الخزانة ٢: ١٠٩ - الدرر ٦: ١٠. وبلا نسبة في: المحتسب ٢: ١٦٥ - الإنصاف ١: ١١٥ - شرح عمدة الحفاظ ٥٤١ - ابن يعيش ٣: ٥٢، ٥٣ - أوضح المسالك ٣: ٢٧٦ - المغني ١: ٢٤٦، ٢: ٥٨٥ - ابن عقيل ٣: ١١٩ - الهمع ٥: ١٧٤ - الخزانة ٣: ٣٠، ٥: ٢٤، ٤٦٨، ١٣٨: ٦.

رَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا ∴ كَانَ جَزَائِي بِلِقَاعِنَا أَنْ أُجْلِدَا

فزعم الأخفش وابن مالك أن (حَتَّى) الداخلة على (إِذَا) الشرطية حرف جر^(١)، وإن (إِذَا) في موضعها جر بها. قال ابن مالك في شرح التسهيل: لو انفردت بدخول * حَتَّى * الجارة عليها، كقوله - تعالى - : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا﴾ (الزمر ٧٣) (٣٧).

•• وقد أجاز الفارسي^(٤) والزمخشري كون (حَتَّى) الداخلة على (إِذَا) الشرطية حرف جر، وأن (إِذَا) في موضع جر بها، كما هو مذهب الأخفش وابن مالك. قال الزمخشري في الكشاف: [﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الأنعام ٢٥) هي (حَتَّى) التي تقع بعدها الجمل، والجملة قوله: "إِذَا جَاءُوكَ" يقول الذين كفروا، و "يُجَادِلُونَكَ" في موضع الحال، ويجوز أن تكون الجارة ويكون "إِذَا جَاءُوكَ" في محل الجر، بمعنى: حتى وقت مجيئهم، و "يُجَادِلُونَكَ" حلا، وقوله: "يقول الذين كفروا" تفسير له^(٥).

٢. وقوعها مجرورة على البدلية كما في قول الشاعر^(٦):

(١) رجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢: ٢٨١ - المحتسب ٢: ٣١٠ - الخزائن ٨: ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢ - الدرر ١: ٢٩٢، ٢: ٥٠. وبلا نسبة في: المنصف ١: ١٢٩ - اللامات ٥٩ - ابن عميش ٩: ١٥١ - شرح الشافية للرضي ٢: ٢٢٦ - الهمع ١: ٣٠٥ - الدرر ٤: ٥٩.

(٢) انظر: التبيان ١: ٣٠١ - شرح التسهيل ٢: ٢١٠ - البحر المحيي ط ٣: ٧٩ - المغني ١: ١٢٩ - الهمع ٤: ١٧٠ - روح المعاني ٣: ٤١٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢: ٢١٠.

(٤) انظر: الجني الداني ٣٧٢.

(٥) انظر: الكشاف ٢: ٨٦.

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي الطمعان القيني في الأغاني ١٣: ١١ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦٦ - شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣: ١٢٢ - شرح أبيات المغني ٢:

وَبَعْدَ غَدٍ يَأْتِي قَلْبِي مِنْ غَدٍ .: إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَتَسْتُ بِرَاحِ

فقد زعم قوم أن (إذا) في البيت في موضع جر بدلاً من غد^(١). قال ابن الجني: [حديث * إذا * في هذا البيت طريف، وذلك أنها وقعت هنا موقعاً غريباً؛ لأنها عندنا بدل من * غد *، وفي موضع جر، فكأنه قال: يا لهف نفسي من إذا راح أصحابي، إلا أن هذا بغير توسط المبدل منه يقبح؛ لأن * إذا * قلما تباشر الجار. على أن أبا الحسن قد ذهب في نحو قولنا: * حتى إذا كان كذا جرى كذا * إلى أن * إذا * مجرورة الموضع بـ * حتى *، وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه، وأنه ليس في حكم الساقط البتة، ويجوز أن تكون * إذا * بدلاً من قوله * من غد * فتكون * إذا * على هذا منصوبة المحل نصب المفعول به، أي: أتلّف من هذا، كقولك: أتظلم من زيد، وأرغب في جعفر، ألا ترى أن عبارة أتظلم من زيد: أشكو زيّداً، كما أن عبارة مررت بزيد: جزت زيّداً. وقد أجاز أبو العباس أن تقول: إذا يقوم زيد إذا يقوم جعفر، على أن تكون الأولى مرفوعة بالابتداء، والثانية مرفوعة؛ لكونها خبراً عن الأولى، حتى كأنه قال: وقت يقوم زيد وقت يقوم عمرو، فإذا جاز رفعهما من هذين الوجهين، كان نصبهما على مذهب المفعول به أقرب مأخذاً. ولا يجوز أن تكون * إذا * ظرفاً لـ (لهف)؛ لانقلاب المعنى، ألا ترى أنه لا يريد أنه يتلّف وقت رواح أصحابه وتأخره عنهم، وإنما يريد: أتلّف الآن لـ * غد * ومن أجله وأجل ما يحدث فيه^(٢).

المذهب الثاني (٣):

٢٢٩. ولأبي الطمعان أو لهدبة بن خشرم في شرح شواهد المغني ١: ٢٧٤. وبلا نسبة في

ابن الشجري ١: ٤٢١، ٢: ٤، ٢٨ - تذكرة النجاة ٦٥٤ - المغني ١: ٩٤.

(١) انظر: المغني ١: ٩٤.

(٢) انظر: شرح أبيات المغني ٢: ٢٢٩، ٢٣٠.

(٣) أي: من مذاهب العلماء في صحة خروج (إذا) عن الظرفية.

أن (إذا) ظرف لا يتصرف، وأنها لا تخرج عن الظرفية، سواء كانت مضمنة معلى الشرط، أم غير مضمنة معناه، فهي ملازمة للظرفية، فلا تقع مبتدأ ولا خبراً، ولا مفعوله به، ولا مجرورة، وإلى ذلك ذهب الجمهور^(١). قال الرضي في شرح الكافية: [وإذا جاء * إذا * بعد * حتى * كقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ﴾ (غافر ٣٤)، فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين، منتصب بأخراهما، كما مر، و * حتى * تكون معها حرف ابتداء؛ إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أنه يقع المبتدأ بعدها فقط، بل معناه أنه يستأنف بعدها الكلام، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، كقوله - تعالى - : ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة ٢١٤) بالرفع، وتقول: سرت حتى يكل الناس. وقال بعضهم: يجوز أن يتجرد بعد * حتى * عن الشرطية، وينجرد بـ (حتى)، ولعله عليه قوله^(٢):

حَتَّىٰ إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ .: شَلًا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا

وهذا البيت آخر القصيدة، ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر؛ محافظة على أغلب أحوالها. وقال الميداني: * إذا * فيه زائدة، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة؛ إذ حذف الجزاء؛ لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود، كما في قوله - تعالى - : ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١)، أي: تكون أمور لا يُقدر على وصفها. وعن بعضهم أن * إذا * الزمانية تقع اسماً صريحاً في نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، أي: وقت قيام زيد وقت قيام عمرو، وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب^(٣).

(١) انظر: التبيان ٢: ١٢٧٨ - شرح التسهيل ٢: ٢١٠، ٢١١ - الارتشاف ٢: ٢٣٧، ٢٣٩ - البحر المحيي ط ٤: ٩٨، ٩٩ - الدار اللقيط ٤: ٩٨، ٩٩ - البرهان ٤: ١٩٤ - الجني الداني ٣٧١، ٣٧٢ - المغني ١: ٩٤، ٩٥ - المساعد ١: ٥٠٨ - الهمع ٣: ١٧٨ - الإتيان ١: ١٤٨ - الصبان ٢: ٢٥٨ - حاشية الدسوقي ١: ١٠١.

(٢) سبق تخريجه ص ٤٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٣: ١٩٣، ١٩٤.

رد الجمهور أدلة خروج (إذا) عن الظرفية:

لم يرتضى الجمهور الأدلة التي ساقها المجيزون لتصرف (إذا) الشرطية، وخروجها عن الظرفية، وسلخوا في الرد عليها سبيل التأويل، ومن ذلك:

١. أن (حتى) الداخلة على (إذا) الشرطية حرف ابتداء لا حرف جر، وأن (إذا) باقية على ظرفيتها. قال أبو حيان: [مجيء الجملة الشرطية بـ * إذا * بعد * حتى * كثير جداً في القرآن، وأول ما وقعت فيه قوله - تعالى -: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾^(١) (النساء ٦)، وهي حرف ابتداء، وليست هنا جارة لـ * إذا * ولا جملة الشرط جملة الجزاء في موضع جر، وليس من شرط (حتى) التي هي حرف ابتداء أن يكون بعدها المبتدأ، بل تكون تصلح أن تقع بعدها المبتدأ، ألا ترى أنهم يقولون في نحو (ضربت القوم حتى زيذاً ضربته): أن (حتى) فيه حرف ابتداء، وإن كان ما بعدها منصوباً، و * حتى * إذا وقعت بعدها * إذا * يحتمل أن تكون بمعنى الفاء، ويحتمل أن تكون بمعنى * إلى أن * فيكون التقدير: فإذا جاؤك يجادلونك يقول، أو يكون التقدير: وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً، أي: مغناهم من فهم القرآن وتدبره إلى أن يقولوا: "إن هذا إلا أساطير الأولين" في وقت مجيئهم مجادلئك، لأن الغاية لا تؤخذ إلا من جواب الشرط، وعلى هذين المعنيين يتخرج جميع ما جاء في القرآن من قوله - تعالى -: "حتى إذا" (٢).

٢. أن * إذا * في قوله - تعالى -: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِمَنْ يَلْمِهَا كَذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ * إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾ (الواقعة ١-٤) بدل من (إذا) الأولى، و

(١) جانب الصواب أبا حيان؛ لأن أول ورود لـ (إذا) الشرطية بعد (حتى) في سورة "ال عمران" قال - تعالى -: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَارَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (ال عمران ١٥٢)

(٢) النظر: البحر المحيي ط ٤: ٩٨، ٩٩.

(إذا) الأولى ظرف، باق على ظرفيته، وجوابها محذوف؛ لفهم المعنى، وحسنه طول الكلام، وتقديره بعد (إذا) الثانية، أي: انقسمتم أقسامًا، وكنتم أزواجًا ثلاثة^(١).

٣. أن * إذا * في قوله - تعالى - : ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ (المدثر ٨-٩) ظرف، وليست مبتدأ، والجواب محذوف، دل عليه " عسير " أي: عَسْرُ الأمر^(٢).

٤. أن (إذا) في قوله - صلى الله عليه وسلم - : " إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي " ^(٣) ظرف لمحذوف، وهو مفعول " أعلم " وتقديره: شأنك، أو حالك، ونحوهما^(٤)، كما تعلقت * إذا * بالحديث في قوله - تعالى - : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾ (الذريات ٢٤-٢٥)^(٥).

٥. أن * إذا * في قول الشاعر^(٦):

وَبَعْدَ غَدٍ يَالْهَفَ قَلْبِي مِنْ غَدٍ .: إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَكَسَتْ بَرَائِحَ

ظرف لقوله: " لهف " ^(٧). قال ابن الشجري: [الفاعل في الظرف المصدر الذي هو اللفه]^(٨).

(١) انظر: البيان ٢: ٤١٣ - مشكل إعراب القرآن ٢: ٧١٠ - التبيان ٢: ١٢٠٢ - المغني ١: ٩٤.

(٢) انظر: الكشاف ٤: ٤٩٥ - التبيان ٢: ١٢٤٩ - المغني ١: ٩٧.

(٣) سبق تخريجه ص ٧.

(٤) انظر: المغني ١: ٩٥ - الهمع ٣: ١٧٩.

(٥) انظر: التبيان ٢: ١١٨١.

(٦) سبق تخريجه ص ٧١.

(٧) انظر: المغني ١: ٩٥ - شرح أبيات المغني ٢: ٢٣١.

(٨) انظر: ابن الشجري ٢: ٢٨.

٦. أن * إذا * في تقدير خبر " أخطب " من قولهم: (أخطب ما يكون الأمير قائماً) في موضع نصب؛ لأن الجمهور لا يقدرون زماناً مضافاً إلى (ما يكون)؛ لأنه لا موجب لهذا التقدير^(١).

*** وأرى أنه لا مانع من استعمال * إذا * مبتدأ أو خبراً، ومفعولاً به، ومجرورة، أي أنه لا مانع من كونها ظرفاً متصرفاً ما دام لم يترتب على خروجها عن الظرفية فساد في المعنى. وفي هذا إثراء للغة، وخروج بها من دائرة الجمود.

بين (إذا) و (متى) الشرطيتين

تتفق (إذا) و (متى) الشرطيتان في أمور، وتختلفان في أمور أخرى^(٢):

أولاً: أوجه الاتفاق: يتفقان في أمور منها:

١. الاسمية
٢. البناء على السكون
٣. الدلالة على الزمان
٤. إفادة التعليق والشرط

ثانياً: أوجه الاختلاف:

١. (إذا) للزمان المعين، وهو الآتي، و(متى) لزمان حبه، فلذلك يجوزي بـ (متى) ولم يجاز بـ (إذا)، ألا ترى إلى قوله - تعالى -: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير - ١)، وقوله - تعالى -: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١)، لو وضع مكان (إذا).

(١) انظر الكتاب ١: ٤٠٠ - الأصول ٢: ٣٦٠ - ابن الشجري ١: ١٠٥، ٢: ٣٠ - ابن يعيش ١: ٩٦، ٩٧ - المقرب ٩١ - شرح التسهيل ١: ٢٧٨، ٢٨٠ - شرح الكافية للرضي ١: ٢٧٩ - المغني ١: ٩٥ - المساعد ١: ٢١١ - الهمع ٢: ٤٧ - رسالة في الكلام على مسألة: (ضربي زيدا قائماً) للسيوطي ٨٥، وما بعدها.

(٢) انظر: ابن يعيش ٤: ١٠٦ - الارتشاف ٢: ٥٤٩ - البرهان ٤: ٢٠٠ - الأشباه والنظائر ٢: ٢٧٩.

(إن)، فقيل: (إن الشمس كورت، وإن السماء انشقت) لم يحسن؛ لأنك تجعل ما هو متيقن الوجود مشكوكاً فيه.

٢. (إذا) للأمور الواجبة الوجود، وما جرى ذلك المجرى مما علم أنه كائن. و(متى) لما لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، فيحتمل الوجود والعدم. تقول: إذا طلعت الشمس خرجت، ولا يصح فيه (متى)، فلا تقول: متى طلعت الشمس خرجت. وإنما تقول: متى تخرج أخرج، لمن لم يتيقن أنه خارج.

٣. العامل في (متى) شرطها. على مذهب الجمهور؛ لكونها غير مضافة إليه، بخلاف (إذا)؛ لإضافتها إليه؛ إذ كانت للوقت المعين، و(متى) للوقت المبهم.

بين (إذا) الشرطية و (إذا) الفجائية

تفارق (إذا) الشرطية (إذا) الفجائية في أمور منها^(١):

١. (إذا) الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية، و(إذا) الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية.
٢. (إذا) الشرطية تحتاج إلى جواب، و(إذا) الفجائية لا جواب لها.
٣. (إذا) الشرطية للاستقبال، و(إذا) الفجائية للحال. قال سيبويه: [وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها]^(٢)، يعني: الفجائية. وقال الفراء: وقد يتراخى، كقوله - تعالى: - ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بِبَشَرٍ تَنْتَشِرُونَ﴾ (الروم ٢٠).
٤. الجملة بعد (إذا) الشرطية في محل خفض بالإضافة على الأصح، والجملة بعد (إذا) الفجائية لا موضع لها.
٥. (إذا) الشرطية تقع صدر الكلام، و(إذا) الفجائية لا تقع صدرًا.

(١) انظر: الجني الداني ٣٧٣، ٣٧٤ - المغني ١: ٩٣

(٢) انظر: الكتاب ٤: ٢٣٢.

وقد جمع الإمام المرادي هذه الفروق فقال^(١):

طَلِبَ النَّيُّ لِلشَّرْطِ فِعْلاً بَعْدَهَا نَفْجَاءَةٌ مِنْ أَوْجِهٍ، لَا تُجْهَلُ
الْفَرْقُ بَيْنَ (إِذَا) لِشَرْطٍ، وَالنَّيِّ وَجَوَابِهَا، وَأَنَّ لِمَا يُسْتَقْبَلُ
وَتُضَافُ لِلْجُمْلِ النَّيِّ مِنْ بَعْدِهَا وَتَكُونُ فِي صَنْدَرِ الْعَالَةِ، أَوَّلُ

بين (إذا) و (إذ)

تتفق (إذا) و (إذ) في أمور، وتفترقان في أمور أخرى^(٢):
أولاً: أوجه الاتفاق: توافق (إذا) (إذ) في أمور منها:

١. الاسمية ٢. الظرفية

٣. البناء على السكون ٤. الإضافة إلى الجملة الفعلية

٥. مجيئها لمعني، وقد تخرجان عنه ٦. دلالتهما على الزمان

٧. كفيهما عن الإضافة بـ (ما)، وإفادتهما حينئذ معنى الشرط.

ثانياً: ما تتفرد به (إذا). تتفرد (إذا) بأمر منها:

١. الأصل في (إذا) أن تكون للزمن المستقبل، وقد تجيء للماضي.

٢. (إذا) لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية.

(١) انظر: الجني الداني ٣٧٤.

(٢) انظر: الجني الداني ١٨٥ - ١٩٠ - المغني ١: ٨٠ - ٨٧ - الأشباه والنظائر ٢: ٢٣٦ -
الصبان ٢: ٢٥٨ - حاشية الدسوقي ١: ١٤٤.

٣. (إذا) تفيد معنى الشرط والتعليق ونون اتصال (ما) الزائدة بها.

ثالثاً: ما تنفرد به (إذ). تنفرد (إذ) بأمر منها:

١. الأصل في (إذ) أن تكون للزمن الماضي، وقد تجيء للمستقبل.
٢. (إذ) لا تفيد معنى التعليق والشرط، إلا إذا اتصلت بها (ما) الزائدة.
٣. (إذ) لا تجزم المضارع إلا بشرط اتصال (ما) الزائدة بها.
٤. (إذ) تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية على السواء، وقد اجتمعتا في قوله - تعالى -: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة ٤٠).

بين (إذا) و (حيث)

توافق (إذا) حيث في أمور، وتخالفها في أمور أخرى^(١):

أولاً: أوجه الاتفاق. توافق (إذ) (حيث) في أمور منها:

١. الاسمية
٢. البناء
٣. الظرفية
٤. لزوم الإضافة إلى الجملة
٥. مجيئهما لمعنى، وقد يخرجان عنه

٦. كفيهما عن الإضافة عند اتصال (ما) الزائدة بهما.

ثانياً: ما تنفرد به (إذا). تنفرد (إذا) بأمر منها:

١. (إذا) تستعمل في الدلالة على الزمان، ولا تأتي ظرف مكان.
٢. (إذا) تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية دون الاسمية.

(١) انظر: المغني ١: ١٣١ - الأشباه والنظائر ٢: ٢٣٦ - حاشية الدسوقي ١: ١٤٤.

٣. (إذا) تدل على الشرط والتعليق من غير اتصال شيء بها.

٤. (إذا) يجزم بها من غير اتصال الزائدة بها.

ثالثاً: ما تنفرد به (حيث). تنفرد (حيث) بأمر منها:

١. (حيث) الغالب فيها أن تكون للمكان، وقد تأتي للزمان نادراً.

٢. (حيث) تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية، على السواء.

٣. (حيث) لا تفيد معنى الشرط والتعليق إلا إذا اتصلت بها (ما) الزائدة.

٤. (حيث) لا يجزم بها الفعل المضارع إلا عند اتصال (ما) الزائدة.

الخصامة

الحمد لله الذي يعطى ويمنع، ويخفض ويرفع، والصلاة والسلام على من يوم القيامة يشفع، سيدنا محمد - ﷺ - أفصح الناطقين بالعربية، ورضى الله عن عترته الطيبة الهاشمية، وعن صحابته، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،

فقد عايشت هذا البحث فترة ليست بالقصيرة، وأمضيت معه الليالي والأيام، بل الشهور حتى ظهر على هذه الصورة الماثلة بين يدي القارئ، وقد عنّ لي من خلال هذه الدراسة بعض النتائج التي من أبرزها:

١. جواز الجزم بـ (إذا) الشرطية في الشعر والنثر.
٢. جواز الجزم بـ (إذا ما) في الشعر دون ضرورة.
٣. جواز وقوع الجملة الاسمية غير المقرونة بالفاء جواباً لـ (إذا) الشرطية.
٤. جواز وقوع الجملة الفعلية المصدرة بـ (إن)، أو (ما) النافيتين غير المقرونة بالفاء جواباً لـ (إذا) الشرطية.
٥. جواز دخول لام الابتداء في جواب (إذا) الشرطية.
٦. جواز لماضي (إذا) ظرفاً لما مضى من الزمان.
٧. جواز إفادة (إذا) الشرطية التكرار والعموم.
٨. جواز تصرف (إذا) وخروجها عن الظرفية المحضة.
٩. الناصب لـ (إذا) الشرطية جوابها.

وبعد، فإنتني أحمد الله - ﷻ - على ما وفق إليهِ، وما أعان عليه من جهد،
وأرجو أن أكون قد قدمت مشاركة نافعة في خدمة لغتنا الجميلة.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

د/ هشام إبراهيم محمد الدهشوري

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات - بنى سويف - جامعة الأزهر

الفهارس الفنية العامة

وتشتمل على:

١. ثبت المصادر والمراجع.

٢. فهرس الموضوعات.

(١) ثبت المصادر والمراجع

١. الإتيان في علوم القرآن للسيوطي - ط/ دار نهر النيل للطباعة والنشر والتوزيع.
٢. أدب الكاتب لابن قتيبة - ليدن ١٩٠٠م - تحقيق/ محمد أحمد الدالي - مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣. ارتشاف الضرب في لسان العرب لأبي حيان - تحقيق أ.د/ مصطفى أحمد النماس - توزيع الخانجي - ط/ ١، ح/ ١ سنة ١٩٨٤م - ح/ ٢ سنة ١٩٨٧م - ح/ ٣ سنة ١٩٨٩م.
٤. الأزمنة والأمكنة للمرزوقي - حيدر آباد - الهند ١٣٢٢هـ.
٥. الأزهية في علم الحروف، لعلي الهروي - تحقيق/ عبدالمعين الملوحي - مطبوعات أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير - تحقيق/ محمد إبراهيم البناء ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبد الوهاب فائد - ط/ الشعبي، سلسلة كتب الشعبي.
٦. أساس البلاغة للزمخشري - تقديم/ د. محمود فهمي حجازي - ط/ سلسلة الذخائر - الهيئة العامة لقصور الثقافة - مايو ٢٠٠٣م - القاهرة.
٧. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - تحقيق/ بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمي بدمشق - ط/ الترقّي سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
٨. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - تحقيق/ طه عبدالرؤوف سعد - الناشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٩. الاشتقاق لابن دريد (محمد بن الحسن) - تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون - دار المسيرة - بيروت - ط سنة ١٩٧٩م.

١٠. إصلاح المنطق لابن السكيت - تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون - ط/ ٣ دار المعارف.
١١. الأصمعيّات اختصار الأصمعي، لأبي سعيد عبدالملك بن قريب - تحقيق/ أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون - ط/ دار المعارف بمصر - ط/ ٤ سنة ١٩٧٦ م.
١٢. الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق د./ عبدالحسين الفتلي - ط/ مؤسسة الرسالة - ط/ ٣ سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٣. الأضداد لابن الأنباري - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - الكويت ١٩٦٠ م.
١٤. الأضداد لأبي الطيب اللغوي - تحقيق/ الدكتور عزّة حسن - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
١٥. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس - تحقيق/ الدكتور زهير غازي زاهد - ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت.
١٦. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني - ط/ دار الكتب المصرية - و ط/ دار الثقافة بيروت.
١٧. الأمالي الشجرية لابن الشجري - تحقيق د./ محمود محمد الطناحي - الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط/ سنة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
١٨. الأمالي لأبي علي القالي - ط/ دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ - القاهرة.
١٩. الأمالي النحوية لابن الحاجب - تحقيق/ هادي حسن حمودي - ط/ عالم الكتب - ط/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٢٠. الأمالي النحوية لابن الحاجب - تحقيق د. / فخر صالح سليمانقدارة - ط/ دار الجيل - بيروت سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢١. أمالي المرتضي غرر الفوائد ودرر القلائد للشريف المرتضي - علي بن الحسين) - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي - ط/٢ سنة ١٩٦٧م.

٢٢. الانتصار لابن ولاد (أحمد بن محمد) - نسخة مكتبة المتحف العراقي.

٢٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف) للشيخ محيي الدين عبد الحميد - ط/ دار الجيل - بيروت سنة ١٩٨٢م.

٢٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - ط/ دار الفكر - ط/٦ سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢٥. الإيضاح لأبي علي الفارسي - متن المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - تحقيق د./ كاظم بحر المرجان - ط/ دار الرشيد للنشر - بغداد.

٢٦. البحر المحيط لابن حيان - ط/ دار الفكر - بيروت - ط/٢ سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

٢٧. البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/٢ - دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٨. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق ودراسة د./ عياد بن عيد الشبيني - ط/١ سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان.

٢٩. بصائر ذوي التمييز في الطائف الكتاب العزيز للفيروز ابادي - تحقيق الأستاذ/ محمد علي النجار - ط/٣ - القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

٣٠. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري - تحقيق د/ طه عبد الحميد طه - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣١. التصبرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن إسحاق الصيمري - تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى - ط/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - السعودية - ط/ ١ سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٣٢. التبيان في إعراب القرآن للعكبري - تحقيق/ محمد علي البجاوي.
٣٣. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري - تحقيق د/ زهير عبدالمحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط/ ٢ سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٤. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام - تحقيق د/ السيد تقي عبدالسيد - سنة ١٤٠٦هـ.
٣٥. تذكرة النحاة لأبي حيان - تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن - مؤسسة الرسالة - ط/ ١ سنة ١٩٨٦م.
٣٦. التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي - ح/ ٣ - رسالة دكتوراه - ت.أ.د/ حماد حمزة أحمد البحيري رقم (١٥٨٦) - كلية اللغة العربية بالقاهرة.
٣٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق / محمد كامل بركات - ط/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٣٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - تحقيق / عبدالرحمن علي سليمان - ط/ مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة - ط/ ٢.
٣٩. جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي - تحقيق/ علي محمد البجاوي - ط/ دار نهضة مصر - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٠. جمهرة اللغة لابن دريد (محمد بن الحسن) - حقة وقدم له/ رمزي منير بعلبي
- دار العلم للملايين - بيروت - ط/ ١ سنة ١٩٨٧ م.

٤١. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق د/ فخر الدين قباوة والأستاذ
/ محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - ط/ ٢ سنة
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٤٢. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي - تحقيق د/ حامد أحمد
نيل - توزيع مكتبة النهضة المصرية - ط/ ١ سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٤٣. حاشية الجمل على الجلالين (الفتوحات الإلهية) - مطبعة عيسى البابي الحلبي
وشركاه - مصر.

٤٤. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - ط/ مكتبة المشهد الحسيني.

٤٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد
للعيبي - دار إحياء الكتب العربية - مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

٤٦. حاشية يس على التصريح بهامش التصريح - ط/ الأزهرية ١٣٤٤ هـ.

٤٧. حماسة البحتري (الوليد بن عبيد) - اعتنى بضبطه / لويس شيخو - بيروت - لا
ط، لات.

٤٨. الحماسة البصرية لعلي بن الحسن البصري - تحقيق / مختار الدين أحمد - عالم
الكتب - بيروت - ط/ ٣ سنة ١٩٨٣ م.

٤٩. الحماسة الشجرية لابن الشجري (هبة الله بن علي) - تحقيق/ عبدالمعين الملوحي
وأسماء الحمصي - منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية -
دمشق - ط/ ١ سنة ١٩٧٠ م.

٥٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القاهرة البغدادي - تحقيق / عبدالسلام محمد هارون - الناشر مكتبة الخانجي.
٥١. الخصائص لابن جني - تحقيق / محمد علي البخار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - ح/ ١ سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - ح/ ٢ سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - ح/ ٣ سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٢. دراسات لأسلوب القرآن الكريم - تأليف محمد عبدالخالق عزيمة - دار الحديث - القاهرة.
٥٣. دار التنزيل وغرة التأويل للإسكافي - مطبعة السعادة - ط/ ١ - مصر.
٥٤. الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي النحوي تلميذ أبي حيان - ط/ دار الفكر - بيروت - ط/ ٢ سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٥. الدر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي - تحقيق وشرح د/ عبدالعال سالم - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط/ سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٥٦. ديوان ابن أحمر - تحقيق / حسين عطوان - دمشق ١٩٧٠م.
٥٧. ديوان الأخطل - تحقيق / أنطون صالحاني - ط/ بيروت ١٨٩١م.
٥٨. ديوان الأدب في معرفة كلام العرب لأبي إسحاق الفارابي - تحقيق د/ أحمد مختار عمر - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٥٩. ديوان الأعشى - ط/ المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت.
٦٠. ديوان الأعشى - ط/ دار صادر - بيروت.
٦١. ديوان امرئ القيس - تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم - ط/ دار المعارف - ط/ ٤ سنة ١٩٨٤م.

٦٢. ديوان أوس بن حجر - تحقيق / محمد يوسف نجم - ط/ بيروت ١٣٨٠هـ.
٦٣. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه - دار المعارف.
٦٤. ديوان حاتم الطائي - صنعة يحيى بن مدرك الطائي - تحقيق/ عادل سليمان - مطبعة المدني - القاهرة - ط/ ١ سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٦٥. ديوان حسان بن ثابت - ط/ ليدن ١٩١٠م.
٦٦. ديوان حسان بن ثابت. ت. د. / سيد حنفي حسنين - ط/ دار المعارف ١٩٨٣م.
٦٧. ديوان ابن الدمنية - ت/ أحمد راتب النفاخ - ط/ دار العروبة ١٣٧٩هـ.
٦٨. ديوان ذي الرمة - ت/ كارليل هنري هيس - ط/ كمبردج ١٩١٩م.
٦٩. ديوان ذي الرمة - شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي - تقديم وتحقيق / عبدالقدوس صالح.
٧٠. ديوان زهير بن أبي سلمى - ط/ دار الكتب ١٣٦٣هـ.
٧١. ديوان عبدالله بن رواحة الأنصاري الخزرجي - دراسة وجمع وتحقيق / حسن محمد باجودة - مكتب التراث - القاهرة - ط/ ١ سنة ١٩٧٢م.
٧٢. ديوان العجاج - تحقيق الدكتور / عزة حسن - بيروت ١٩٧١م.
٧٣. ديوان الفرزدق - ط/ دار صادر - بيروت.
٧٤. ديوان الفرزدق - بعناية أحمد إسماعيل الصاوي - ١٣٥٤هـ.
٧٥. ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق / ناصر الدين الأسد - دار صادر - بيروت - ط/ ٢، ١٩٦٧م.
٧٦. ديوان كعب بن زهير - بشرح السكري - ط/ دار الكتب ١٣٦٩هـ.

٧٧. ديوان كعب بن مالك الأنصاري - ت/ سامي مكى العاني - ط/ مكتبة النهضة
بغداد - ط/ ١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٧٨. ديوان الكميت بن زيد الأسدي - ت/ داود سلوم - ط/ النعمان ببغداد.
٧٩. ديوان لبيد بن ربيعة العامري - ط/ دار صادر - بيروت.
٨٠. ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح) - جمع وتحقيق / عبدالستار احمد نراج -
مكتبة مصر - القاهرة - لا ط، لا ت.
٨١. ديوان المرار الفقعسي: " ضمن شعراء أميون " .
٨٢. ديوان النابغة الجعدي - شعر النابغة الجعدي.
٨٣. ديوان النابغة الذبياني - بيروت ١٣٤٧هـ.
٨٤. ديوان النابغة الذبياني - ت/ شكري فيصل - ط/ دار الفكر ١٣٨٨هـ.
٨٥. ديوان المر بن تولب - ت/ نوري حمودي القيسي - ط/ دار المعارف ببغداد
١٣٨٨هـ.
٨٦. ديوان يزيد بن الطثرية - شعر يزيد بن الطثرية.
٨٧. نيل الأمل: مطبوع مع أمالي القالي.
٨٨. الرد على النحاة، لابن رمضاء - ت. د/ شوقي ضيف - ط/ دار المعارف.
٨٩. رسالة في الكلام على مسألة (ضربي زيدًا قائمًا) للسيوطي - ت. د/ هشام إبراهيم
الدهشوري - دار البيان للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.
٩٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمقالي - ت/ أحمد محمد الخراط -
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٩١. الروض الأنف للسيهلي - ومعه السيرة النبوية لابن هشام - قد له وعلق عليه /
طه عبدالرؤوف سعد - ط/ مكتبة، و ط/ الحجاج عبدالسلام بن محمد بن شقرون
١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٩٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للإمام الألويسي - نشر
دار الغد العربي.

٩٣. سر صناعة الإعراب لابن جنى - ت. د/ حسن هداوي - ط/ دار القلم - دمشق
- ط/ ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٤. سمط اللآلي لعبد العزيز الراكجوني - ط/ لجنة التأليف ١٣٥٤هـ.

٩٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ت/ الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد.

٩٦. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (يوسف بن أبي سعيد) - دار المأمور للتراث
- دمشق وبيروت - لا ط ١٩٧٩م.

٩٧. شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر بن عمر البغدادي - ت/ عبدالعزيز رباح،
وأحمد يوسف دقاق - ط/ دار المأمور للتراث - دمشق.

٩٨. شرح اختبارات المفضل للخطيب التبريزي (يحيى بن علي) - ت/ فخر الدين
قباوة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط/ ٢، ١٩٨٧م.

٩٩. شرح أشعار الهذليين - صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري - ت/
عبدالستار أحمد فراج - راجعه / محمود محمد شكر - ط/ مكتبة دار العروبة.

١٠٠. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت. د/ عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد -
ط/ دار الجبل - بيروت.

١٠١. شرح التسهيل لابن مالك - ت. د/ عبدالحميد السيد، و د/ محمد بدوي المخنون
- ط/ هجر - ط/ ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٠٢. شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - ت/ محمد باسل عيون
السود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (الشرح الكبير) - ت.د/ صاحب
أبو جناح - ط/ العراق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٠٤. شرح ديوان الحماسة للتبريزي - ت الشيخ / محمد محبى الدين عبد الحميد -
مطبعة حجازي.
١٠٥. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي - ت الأستاذ / عبدالسلام هارون - ط/ لجنة
التأليف ١٣٧٢هـ.
١٠٦. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي - ط/ لجنة التأليف والترجمة والنشر - ط/٢،
١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
١٠٧. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، ومعه شرح شواهد
لعبدالقادر البغدادي - ت/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محبى
الدين عبدالحميد - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٠٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب
(منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب) للشيخ محمد محبى الدين
عبدالحميد.
١٠٩. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي - تأليف عبدالله بن بري - تقديم
وتحقيق/ عبید مصطفى درويش - مراجعة/ محمد مهدي علام - مطبوعات
مجمع اللغة العربية بالقاهرة - لا ط، ١٩٨٥م.
١١٠. شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي - ط/ البهية ١٣٢٢.

١١١. شرح عمدة الحافظ لابن مالك - ت/ عدنان عبدالرحمن الدوري - ط/ العاني
- بغداد ١٩٧٧م.
١١٢. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب (سبيل
المهدي، بتحقيق شرح قطر الندى) تأليف / محمد محيي الدين عبدالحميد - دار
الفكر العربي.
١١٣. شرح كافية ابن الحاجب للرضي - ت الشيخ / يوسف حسن عمر - ط/
الشروق - بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٤. شرح الكافية الشافية لابن مالك - ت. د/ عبدالمنعم هريدي - ط/ جامعة أم
القرى - مكة المكرمة - نشر مركز البحث العلمي بمكة المكرمة - ط/١،
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١١٥. شرح المعلقات السبع للزوزني (الحسين بن أحمد) - منشورات التجارية
المتحدة - دار البيان - بيروت، لا ط، لا ت.
١١٦. شرح المفصل لابن يعيش - ط/ مكتبة المنتبي - القاهرة.
١١٧. شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري - ت/ كارولس لايل -
بيروت ١٩٢٠م.
١١٨. شعر الأمويين - تحقيق/ نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - بيروت -
مكتبة النهضة العربية - بغداد - ط/١، ١٩٨٥م.
١١٩. شعر الخوارج - جمع وتحقيق الدكتور / إحسان عباس - بيروت ١٩٦٣م.
١٢٠. شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبدالله) - ت/ عبدالعزيز رباح - المكتب
الإسلامي - بيروت - ط/١، ١٩٦٤م.
١٢١. الشعر والشعراء لابن قتيبة - ت/ أحمد محمد شاكر - ط/ دار المعارف.

١٢٢. شعر يزيد بن الطثرية - ت/ ناصر الرشيد - دار الوثبة - دمشق - لا ط، لا ت.
١٢٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك - ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - ط/ مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
١٢٤. الصحابي في فقه اللغة لأحمد بن فارس - ت/ السيد أحمد صقر - ط/ عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
١٢٥. الصحابي في فقه اللغة لأحمد بن فارس. ت/ السيد أحمد صقر - الهيئة العامة لقصور الثقافة - الذخائر.
١٢٦. الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - ت/ أحمد عبدالغفور عطار - الناشر / دار العلم للملايين - بيروت - لبنان - ط/ ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٢٧. صحيح البخاري - متن فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - ط/ دار الرياض للتراث - المكتبة السفلية.
١٢٨. صحيح مسلم - ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - لبنان - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
١٢٩. ضرائر الشعر لابن عصفور (على بن مؤمن) - ت/ إبراهيم محمد - دار الأندلس - بيروت - لا ط، لا ت.
١٣٠. العقد الفريد لابن عبد ربه - ت/ جماعة من الأداء - لجنة التأليف ١٣٧٠هـ.
١٣١. عيون الأخبار لابن قتيبية - دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ.

١٣٢. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري (عبدالله بن عبدالعزیز) -
- حققه وقدم له / إحسان عباس وعبدالمجید عابدين - دار الأمانة ومؤسسة
الرسالة - بيروت - ط/٣، ١٩٨٣م.

١٣٣. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل بن كيكادي العلاني - ت.
د/ حسن موسى الشاعر - دار البشر للتوزيع والنشر - ط/١، ١٠، ١٤٠٠م -
١٩٩٠م.

١٣٤. الكتاب لسبيويه - ت/ عبدالسلام هارون - ط/ الخانجي - القاهرة - ط/٢،
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٣٥. كتاب في أصول اللغة - صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ط/١،
١٩٦٩م

١٣٦. كتاب اللامات للزجاجي (عبدالرحمن بن إسحق) - ت/ مازن المبارك - دار
الفكر - دمشق - ط/٢، ١٩٨٥م.

١٣٧. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري -
شرح وضبط ومراجعة/ يوسف الحمادي - الناشر / مكتبة مصر - القاهرة.

١٣٨. لسان العرب لابن منظور - دار المعارف - القاهرة.

١٣٩. المؤلف والمختلف للأمدي - تصحيح / كرنكو - ط/ مكتبة القنس.

١٤٠. مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا - صادر عن مجمع اللغة لعربية
بالقاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤١. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنی - ت/
على النجدي ناصف، و د/ عبدالحليم النجار، و د/ عبدالفتاح إسماعيل ناصف -
ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٨٦هـ.

١٤٢. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه - مكتبة المتنبى.
١٤٣. مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (عبدالواحد بن علي) - ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار النهضة مصر - القاهرة - لا ط، لا ت.
١٤٤. المسائل الخلافية في النحو لأبي البقاء العكبري - جمع وتحقيق الأستاذ الدكتور / عبدالفتاح سليم - ط/ مكتبة الأزهر - ط/١، ١٤٠٣هـ.
١٤٥. المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي - ت/ صلاح الدين عبدالله السنكاوي - ط/ المعارف - بغداد.
١٤٦. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت. د/ محمد كامل بركات - ط/ دار الفكر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - مركز البحث العلمي - جامعة الملك عبدالعزيز - مكة المكرمة.
١٤٧. المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للدمياطي - ت/ هشام سعيد محمود - ط/ وزارة الأوقاف والشئون الدينية - العراق ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٤٨. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب - ت. د/ حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - ط/٣، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٤٩. معاني القرآن للأخفش - ت/ عبدالأمير محمد أمين الورد - ط/ عالم الكتب - بيروت.
١٥٠. معاني القرآن للفراء - ت/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب.
١٥١. معاني القرآن وإعرابه للزجاج - ت. د/ عبدالجليل عبده شلي - ط/ عالم الكتب.

١٥٢. معجم الشعراء للمزرباني - ت / عبدالمنار أحمد فرج - ط/ دار إحياء التراث العربية - عيسى الباني الحلبي - القاهرة.

١٥٣. معجم شواهد العربية - تأليف/ عبدالسلام محمد هسارون - ط/ الحلبي - ط/١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٥٤. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية - إعداد الدكتور / إميل دبيع بطون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٥٥. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبدالباقي - ط/ دار الحديث - القاهرة - ط/١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٥٦. المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة - مطابع دارالسياسة الهندسية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري - ت/ محمد مجدي الدين عبدالحميد - ط/ محمد علي صبيح وأولاده - القاهرة.

١٥٨. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي - نشر دار لاند العربي - القاهرة - ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٥٩. المفضليات للمفضل الضبي - ت/ أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون - ط/ دار المعارف - ط/٧، ١٩٨٣م.

١٦٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني - ط/ بولاق - صدر - الطبعة الأولى.

١٦١. المقنن في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - ت/ كاظم بحر المرجان - دار الرشيد - العراق.

١٦٢. المقتضب لأبي العباس المبرد - ت/ محمد عبدالخالق عظيمة - ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٥هـ.
١٦٣. المقرب لابن عصفور - ت/ أحمد عبدالستار الحواري، وعبدالله الجيوري - ط/ العاني - بغداد، ١٩٧١م.
١٦٤. الممتع في التصريف لابن عصفور - ت. د/ فخر الدين قباوة - منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت - ط/ ٤، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٦٥. المنصف = شرح ابن جنى النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني - ت/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - ط/ مصطفى الحلبي - ط/ ١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١٦٦. منهج السالك على ألفية ابن مالك (الأشموني) - مطبعة / دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - بمصر.
١٦٧. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان - ت. د/ عبدالله الحسيني الفتلي - مؤسسة الرسالة بيروت.
١٦٨. النكت في تفسير كتاب سيبويه - للأعلم الشنتمري - ت/ زهير عبدالمحسن سلطان - منشورات معهد المخطوطات العربية.
١٦٩. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - ت/ محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق.
١٧٠. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون - لإسماعيل باشا البغدادي - دار الفكر ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
١٧١. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي - تحقيق وشرح الدكتور / عبدالعال سالم مكرم - ط/ مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

